

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس سطيف-1-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم تجارية التخصص: محاسبة وتدقيق

تحت عنوان:

القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

- دراسة حالات تطبيقية -

تحت إشراف

أ.د. تيجاني بالرقى

من إعداد الطالب

محمد الساسي بالنور

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. حكيم ملياني	أستاذ التعليم العالي	سطيف -1-	رئيسا
أ.د. تيجاني بالرقى	أستاذ التعليم العالي	سطيف -1-	مشرفا ومقررا
أ.د. بلخير بكاري	أستاذ التعليم العالي	ورقلة	مناقشا
أ.د. عبد الناصر رواجي	أستاذ التعليم العالي	سطيف -1-	مناقشا
د. الأزهر عزة	أستاذ محاضر - أ-	الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله عز وجل:

﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

لَا شَرِيكَ لَهُ ۖ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ۖ ﴾

صدق الله العظيم. (سورة الأنعام، الآيتان 162، 163)

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

أهدي ثواب هذا العمل إلى روح أمي دادي، وإلى روح أبي عمراؤ

داعيا الله عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتهم

اللهم ارحمهما كما ربياني صغير

إلى زوجتي العزيزة.....رعاها الله وأكرمها

إلى أبنائي أميمة، محمد، ونورا.....حفظهم الله ونور قلوبهم بالقرآن

إلى إخوتي أعزائي، وأخواتي عزيزاتي.....

إلى كل أهلي، وأصدقائي، وزملائي.....

إلى كل مشايخي، ومعلمي، وأساتذتي، وكل من علمني.....

إلى كل من سلك طريقا يتخي فيه علما.....

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.....

شكر وتقدير

قال رسول الله ﷺ:

« إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى النَّمْلَةِ فِي جُحْرِهَا وَحَتَّى الْخُثُوتِ لَيُصَلُّونَ عَلَى مُعَلِّمِ النَّاسِ الْخَيْرِ »

(رواه الترمذي، والطبراني في المعجم الكبير).

الحمد لله والشكر لله ولا حول ولا قوة إلا بالله

أحمد لله حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه على توفيقه لي في انجاز هذا العمل

ومن شكر الله شكر الناس

لذا أتقدم بجزيل الشكر وأخلص عبارات التقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف

الأستاذ الدكتور تيجاني بالرقى على قبوله وتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة

وتوجيهاته القيمة التي ساهمت في إخراج هذا العمل في حلته النهائية

كما أشكر جزيل الشكر أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم

وقبولهم قراءة الأطروحة وإبداء ملاحظاتهم وآرائهم القيمة وتوجيهاتهم

كما أشكر كل الزملاء والأساتذة الذين ساعدوني أثناء انجاز الأطروحة من قريب أو بعيد

وأخص بالذكر الأساتذة العزیزین الدكتور فوزي محيريق، والدكتور عقبة عبد اللاوي

والشكر موصول إلى كافة الطاقم الإداري لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة فرحات عباس سطيف-1، وخاصة في مدارس الدكتوراه

على مساعدتهم ودعمهم لي حتى اتمام هذا العمل راجيا من الله عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء

وأن يوفقهم دائما في خدمة العلم والرقى به

محمد الساسي

المقدمة

مر الفكر المحاسبي بعدة مراحل، ولعل أبرزها مرحلة التطور المهني والأكاديمي الذي بدأ يؤسس لقواعد وطرق يمكن الاعتماد عليها في تجسيد نظرة توافقية حول حلول لأهم المشكلات المحاسبية التي تعترض الممارسات المحاسبية الراجعة بالخصوص إلى كون المحاسبة نظاماً مفتوحاً، ومن هذه المشكلات القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

ففي الفترة التي شهدت ظاهرة التضخم، أصبحت التكلفة التاريخية التي تعد من أهم المبادئ التي قامت عليها المحاسبة، لا يفي بحاجيات مختلف مستخدمي القوائم المالية لافتقاده لخاصية الملائمة التي تتطلبها المعلومة المحاسبية كي تكون ذات جودة، وهو ما جعل المهتمين بمجال المحاسبة يبحثون عن بديل في القياس المحاسبي يوفر ما عجزت عنه التكلفة التاريخية، فظهر مفهوم جديد هو نموذج القيمة العادلة الذي كان نتاج التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي من ناحية، وكذلك إلى الرغبة في التوجه نحو المنهج المعياري من ناحية أخرى.

غير أن الإشكالية التي واجهت وجود أكثر من بديل في القياس المحاسبي، وخاصة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، هو هل يمكن المفاضلة بينها على أساس أي منهما يحقق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، أم أن فرضية الاستمرارية التي تتبناها المحاسبة قد تفرض على المؤسسة التقيد بنموذج معين في حالات معينة.

وفي هذا الإطار صدرت العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تناولت القيمة العادلة، والتي كان آخرها معيار الإبلاغ المالي IFRS13، والذي أوضح العديد من الأمور التي تخص هذا النموذج في القياس، وكذلك معيار الإبلاغ المالي IFRS9 الذي تناول الأدوات المالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى التطور الكبير الذي شهدته المالية الإسلامية ومنتجاتها المتعددة، سواء في حجمها الذي تجاوز التريليون دولار أمريكي، أو من حيث رقعة انتشارها التي وصلت حتى الدول غير الإسلامية.

وبالمقابل نجد أن ما قدم حتى الآن في مجال المحاسبة المالية من منظور إسلامي بصفة عامة والقياس المحاسبي بصفة خاصة لم يواكب التطور الذي شهدته الصناعة المالية الإسلامية، وتقدم تلك المعلومة المالية الملائمة والموثوق بها لمستخدمي القوائم المالية.

ونظراً للخصوصية التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، كون الأولى تتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها المالية، الأمر الذي يفرض عليها كذلك التقيد بنموذج معين في القياس المحاسبي، والمتمثل في

القيمة الجارية، بيد أنه في ظل العولمة والانتشار الواسع للأدوات المالية الإسلامية في الأسواق المالية العالمية، تبرز إمكانية التقاطع مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية (*IAS, IFRS*)، لاسيما في عمليات القياس المحاسبي والإفصاح عنها خاصة ما يتعلق بتطبيق المعايير التي تناولت القيمة العادلة، وهو ما نجده في الواقع الممارس للمصارف الإسلامية حيث تفرض القوانين في الكثير من البلدان التقيد بالمعايير المحاسبية الدولية، وهو ما يمكن أن يثير الإشكالية التالية.

إشكالية الدراسة

ماهي مجالات وأثار تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في المصارف الإسلامية؟

والتي تتفرع عنها التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- إلى أي مدى يتم تطبيق القيمة العادلة في المصارف الإسلامية؟ وما هو الأثر المحتمل لتطبيق المعيار *IFRS9* على الأدوات المالية الإسلامية؟
- 2- هل يوجد أثر مهم لتطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؟
- 3- هل يوجد أثر مهم لتطبيق القيمة العادلة على دخل المصارف الإسلامية؟
- 4- هل يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على دخل المصارف الإسلامية قبل وبعد اعتماد المعيار *IFRS13*؟
- 5- هل يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية قبل وبعد اعتماد المعيار

IFRS13؟

فرضيات الدراسة

- 1- H_1 : تقتصر تطبيقات القيمة العادلة في المصارف الإسلامية على الأدوات المالية؛
- 2- H_0 : لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛
- 3- H_0 : لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق القيمة العادلة على دخل المصارف الإسلامية؛
- 4- H_0 : لا يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على دخل المصارف الإسلامية قبل وبعد اعتماد *IFRS13*؛
- 5- H_0 : لا يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية قبل وبعد اعتماد

IFRS13.

أهمية الدراسة

تعتبر محاسبة القيمة العادلة من الموضوعات التي أثرت الكثير من الاهتمام من طرف المختصين والباحثين في مجال المحاسبة، هذا الاهتمام مرده إلى التوجه العام من طرف واضعي المعايير المحاسبية سواء الدولية أو المحلية للعديد من الدول نحو محاسبة القيمة العادلة بغية تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية، لا سيما خاصيتي الملائمة والموثوقية إضافة إلى قابلية هذه المعلومات للفهم وإمكانية مقارنتها عبر الزمن لنفس المنشأة وبين المنشآت في نفس القطاع.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في مدى التطبيق العملي لمحاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية من خلال عملية القياس والإفصاح والاعتراف، ومدى توافق أساس القياس القائم على القيمة العادلة مع نموذج القياس في المحاسبة الإسلامية، وأثر ذلك على عدالة ومصداقية القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

أهداف الدراسة

- توضيح مفهوم محاسبة القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية؛
- توضيح الجوانب المحاسبية للأدوات المالية التي تطرحها المصارف الإسلامية؛
- دراسة الحالات في المحاسبة الإسلامية التي تقتضي تطبيق القياس وفق القيمة العادلة؛
- دراسة مدى تطبيق القيمة العادلة في واقع الممارسات المحاسبية للمصارف الإسلامية؛
- قياس أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

أسباب اختيار الموضوع

1- أسباب موضوعية

- يعتبر موضوع القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة من المواضيع المتجددة، حيث أن آخر معيار صدر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية سوف يطبق في بداية سنة 2018م، وهو معيار الإبلاغ المالي رقم 09 "الأدوات المالية"، والذي سبقه معيار الإبلاغ المالي رقم 13 "قياس القيمة العادلة" بداية من سنة 2013م؛
- إن تطبيقات القيمة العادلة في المصارف الإسلامية لم تنل قدر كبير من الدراسة، بالرغم من وجود حالات في القياس المحاسبي تواجهها هذه المؤسسات تستدعي الدراسة والتوضيح.

2- أسباب ذاتية

فضلاً على أن هذا الموضوع يدخل في صلب الاختصاص والميول الشخصي للباحث، فقد تم اختيار الموضوع بهدف توسيع المعارف وتعميقها، ومواكبة الجديد في المحاسبة والمالية، ومحاولة المقارنة بين الممارسات المحاسبية المختلفة.

منهج الدراسة

إن طبيعة موضوع الدراسة تطلب استخدام مجموعة من أساليب البحث تمثلت في:

- الأسلوب الوصفي، الذي استخدم في جمع البيانات والمعلومات حول مختلف المفاهيم والعناصر المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة؛
- الأسلوب المقارن، تم استعماله للوقوف على أوجه الاتفاق، وأوجه الاختلاف بين القياس المحاسبي في الفكر التقليدي والقياس المحاسبي في الفكر الإسلامي؛
- الأسلوب التحليلي، من أجل معالجة البيانات والمعلومات المجمعة، من خلال تحليلها وتفسيرها، حيث تم الاعتماد في الدراسة التطبيقية على مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية منها اختبار جذر الوحدة لبيانات البائل التي تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، واختبارات التكامل المشترك لبيانات البائل، ولتقدير نماذج الدراسة تم استخدام وسط المجموعة المدمجة (PMG)، كما تم استخدام اختبار التغير الهيكلي (The Chow Test) وذلك للحكم على التغير الحاصل قبل وبعد تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المتغيرات الممثلة في حقوق الملكية وبيان الدخل، وتمت معالجة المعطيات بواسطة البرنامجين *stata14* و *Eviews9.5*؛

أما المصادر التي تم الاعتماد عليها، فتمثلت في مجموعة من الكتب بمختلف اللغات العربية، الفرنسية والانجليزية وكذلك الدوريات والمجلات والبحوث والدراسات التي تناولت العناصر المختلفة للموضوع من الناحية النظرية، وفي الجانب التطبيقي على التقارير السنوية لمجموعة من المصارف الإسلامية محل الدراسة.

1- دراسة (Talal Aljedaibi، 2014)

تمحورت هذه الدراسة حول القضايا المرتبطة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتقييم إلى أي مدى يمكن للقيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية التوافق مع المعاملات المالية الإسلامية، واختبار كيف يمكن تطبيق هذه المفاهيم في إطار المصرفية الإسلامية، وذلك بهدف الكشف عن نقاط التقاطع بين القيمة العادلة والمالية الإسلامية، وقد أوضح الباحث العديد من النقاط حول كيفية قياس المال والنقد في فقه المعاملات خاصة في ظل وجود كم كبير ومعقد من المعاملات المالية الإسلامية باختلاف الحالات والوضعيات التي تنشأ عنها، وقد استخدم الباحث دراسة حالة البنوك في المملكة العربية السعودية التي تستخدم القيمة العادلة في قياس أصولها وخصومها المفصح عنها في قوائمها المالية، كما استخدم عدة أساليب أخرى من مقابلات وطرق أخرى لجمع البيانات من الأطراف ذات الصلة بالموضوع لمعرفة مدى استيعاب هذه الأطراف لمفهوم القيمة العادلة وآراءهم حولها.

وذكر الباحث أن المفهوم الإسلامي للقياس المحاسبي ثري جدا وما كشف عنه الباحثون في هذا المجال يعتبر قليلا، وأن هناك بعض العناصر لم يتوصل إليها الباحثين لحد الآن، كما أوضحت الدراسة إمكانية إيجاد أرضية مشتركة بين المعايير المحاسبية الدولية والصناعة المالية الإسلامية، وتكمن قيمة هذه الدراسة حسب الباحث في الربط بين استخدام الأدلة الفقهية، وفحص واقع الحال من أجل توفير فهم أعمق لأساليب القياس وفق المعايير المحاسبية الدولية وصناعة التمويل الإسلامي.

2- دراسة (Jamaluddin Majid & Safri Haliding، 2014)

حاولت هذه الدراسة توضيح الجوانب المختلفة المتعلقة بصعوبات وتحديات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات المالية الإسلامية، والتي تمثلت حسب الباحث في إمكانية وجود غرر في تطبيق القيمة العادلة، بسبب عدم اليقين في قياسات القيمة العادلة في المستويين الثاني والثالث، إضافة إلى خصوصية المصرفية الإسلامية التي لا تتعامل بالفائدة باعتبارها ربا، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن محاسبة القيمة العادلة تحتاج إلى الكثير من الفحص والدراسة من ناحية مشروعيتها من أجل تطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- طرحت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية نموذج بديل عن القيمة العادلة تمثل في القيمة النقدية المعادلة الذي يتوفر حسب الباحث على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية مثل الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم.

3- دراسة (جمعة هوام، آدم حديدي، 2014)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن إيجاد أرضية مشتركة بين معايير المحاسبة الدولية أو معايير الإبلاغ المالي وكذا المعايير المحاسبية الإسلامية بصفة عامة، وإمكانية توجه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية نحو معايير محاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية من خلال عملية القياس والإفصاح والاعتراف ومدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة للمقاصد الشرعية إضافة إلى قدرتها على تفادي المخطورات وأثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للمصارف الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نوجز أهمها فيما يلي:

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى إظهار نتائج أكثر واقعية حول الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وسلامة الإفصاح المحاسبي، فضلا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية؛
- هناك تفاوت في الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة خاصة من الجهات المسؤولة عن مراجعة البيانات المالية في الدول العربية قبل إصدارها في التأكيد من كفاية الإفصاحات والتزام المؤسسات بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة بقواعد الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
- عدم وجود معايير محددة كافية لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة قد يخلق مشاكل للمدققين والجهات الإشرافية وخاصة الأدوات المالية داخل المصارف الإسلامية في ظل غياب أسواق مالية إسلامية؛
- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأعمال؛
- القيمة العادلة توفر أساسا أفضل للتنبؤ، حيث أنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية؛

- إن الإبلاغ عن جميع الأصول بالقيمة العادلة سوف يسمح للتأثيرات الاقتصادية أن تعكس بشكل أفضل بالنسبة لدخل الفترة الجارية بدون أن يتطلب ذلك تطبيق -تنفيذ- نموذج تحوط محاسبي معقد لتقليل الاختلاف في الإبلاغ لنموذج القياس المختلط.

4- دراسة (روحي وجدي عبد الفتاح عواد، 2010)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، من خلال عرض الباحث لمختلف المفاهيم المتعلقة بالقيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية الصادرة قبل سنة 2010م هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم الباحث استبانة ضمنها مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية، ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة وقد استخدم في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA)، بالإضافة إلى اختبار Scheffe، وتوصل إلى وجود أثر مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية، حيث احتل المركز الثالث في أهميته النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال والاقتصاد أنها وراء حدوثها، كما أظهرت الدراسة وجود مساهمة ذات دلالة إحصائية لتعديل المعيارين المحاسبين الدوليين IAS39 وIAS40 في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية، كذلك ومن جانب آخر كشفت الدراسة على أن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة، وكذلك البنك المركزي للحد من آثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال، وفي ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبين الدوليين IAS39 وIAS40 وذلك من أجل ترشيد استخدام هذين المعيارين عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية.

5- دراسة (محمد مطر، عبد الناصر نور، ظاهر القشي، 2009)

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية بهذا الخصوص، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الأزمة تتفرد من حيث الكم والنوعية، وأن هناك تحبطا ملحوظا بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد

أسباب وتداعيات هذه الأزمة، وأكد الجميع بما فيهم عينة الدراسة على أنه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وأنهم لا يوافقوا على إيقاف التعامل بها وأبدو كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، ويعتقد الباحثون بأن السبب الحقيقي وراء الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية).

6- دراسة (حازم الخطيب، ظاهر القشي، 2004)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة نحو التوجه إلى القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، والتعرف على معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، والوقوف على أهم إيجابيات وسلبياتها، والتعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير، والتعرف على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، والذي سيساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقا لتلك المعايير، انطلاقا من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد؛
- عدم جدوى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (والتي تتضمن معايير القيمة العادلة) في دول العالم الثالث لعدة أسباب من أهمها عدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصا أن أكثر الشركات تعد من شركات الحجم الصغير والمتوسط وبالتالي تحمل تكاليف إضافية سيساهم في إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن أغلب تلك المعايير تراعي ظروف وبيئة ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي هي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف وبيئة ومصالح شركات العالم الثالث بشكل عام والأردن بشكل خاص؛
- للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جدا على الاقتصاد، ولكن إن توفرت عدة أمور أهمها الأسواق الجاهزة والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفعالية، إلى جانب توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة، إضافة إلى توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

بعد سرد ومناقشة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة، ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، كونها تناولت آخر المعايير المحاسبية الدولية التي تعنى بالقيمة العادلة *IFRS13*، والتصنيفات الجديدة للأدوات المالية التي تناولها المعيار *IFRS9*، وتأثير ذلك على الأدوات المالية للمصارف الإسلامية، فضلاً عن ذلك تناولت هذه الدراسة التطبيقات العملية للقيمة العادلة في المصارف الإسلامية، وقياس أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية لهذه المصارف.

حدود الدراسة

نظراً لحدثة تطبيق القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، وعدم تطبيقها في كل المصارف الإسلامية، فقد خصت الدراسة التطبيقية مجموعة من المصارف الإسلامية في منطقة الخليج العربي للفترة من 2009م إلى 2016م أي أربع سنوات قبل اعتماد معيار الإبلاغ المالي *IFRS13*، وأربع سنوات بعد اعتماده، من أجل الوقوف على تطبيقات القيمة العادلة من ناحية، ومن ناحية أخرى اختبار وتحليل مدى تأثير القوائم المالية لهذه المصارف بتطبيق القيمة العادلة فيها.

صعوبات الدراسة

مما لا شك فيه أنه لا يخلو أي عمل بحثي من صعوبات وتحديات تواجه الباحث، وهو الأمر ذاته الذي واجه هذه الدراسة، ولعل أبرزها تمثل في:

- عدم توفر المراجع التي تناولت موضوع الدراسة بصفة مركزة؛
- تنوع الأدوات المالية الإسلامية، والتعقيدات المرتبطة بقياسها المحاسبي، من حيث الاختلافات المتعلقة بكيفية تصنيفها ومدى مشروعية ذلك لدى الفقهاء؛
- عدم توفر المعلومات الواضحة حول تطبيقات القيمة العادلة في المصارف الإسلامية نظراً لحدثة هذه التطبيقات.

خطة الدراسة

إن طبيعة وأهداف الدراسة تقتضي تناول جانبين أساسيين هما الجانب النظري، والذي يعنى بتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة، والجانب التطبيقي لإسقاط إشكالية الدراسة في الواقع الممارس، وذلك وفق الخطة التالية.

الفصل الأول: القياس المحاسبي في الفكر التقليدي والفكر الإسلامي

ومن خلال هذا الفصل سوف نوضح الخلفية الفكرية للقياس المحاسبي من وجهتي النظر التقليدية والإسلامية وأثر ذلك في تحديد نماذج القياس المحاسبي، حيث نتناول في المبحث الأول مختلف المفاهيم المتعلقة بالقياس المحاسبي أما في المبحث الثاني فسوف نتناول الاتجاهات الرئيسية للقياس المحاسبي.

الفصل الثاني: القيمة العادلة والقياس المحاسبي للأدوات المالية الإسلامية

في هذا الفصل سوف نوضح مجموعة المفاهيم المتعلقة بالقيمة العادلة من حيث تعريفها وأسسها ومستويات قياسها، وكذلك التعرف عن الأدوات المالية وكيفية قياسها إضافة إلى توضيح الأدوات المالية الإسلامية من خلال التعرف على صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وكيفية القياس والتقييم.

الفصل الثالث: دراسة حالات تطبيقية للقيمة العادلة في المصارف الإسلامية للفترة 2009-2016

ومن أجل الوقوف على واقع تطبيق القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، سوف نقسم الدراسة التطبيقية إلى مبحثين، المبحث الأول عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لمجالات تطبيق القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، من خلال التطبيق على مصرف قطر الإسلامي للفترة 2009-2016، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن دراسة قياسية لأثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية لمجموعة من المصارف الإسلامية في منطقة الخليج العربي لنفس الفترة.

الفصل الأول

القياس المحاسبي في

الفكر التقليدي والفكر الإسلامي

تمهيد

إن قابلية مختلف الظواهر للقياس تعد اللبنة الأولى لدراستها انطلاقاً من أن ما يمكن قياسه يمكن دراسته ويرتبط القياس في مجال المحاسبة بذلك الإطار الفكري الذي يتم من خلاله فهم طبيعة وأهداف هذا القياس.

فالخلفية الفكرية للقياس المحاسبي ارتبطت بالتطور الذي شهدته المحاسبة والتي تميزت بخاصيتين متلازمتين هما الاستمرارية والتغير (*Continuity And Change*)، فالاستمرارية نلاحظها في استقرار واستمرارية الكثير من عناصر الفكر والتطبيق التي ثبتت فائدتها وأصبح الخروج عنها أمراً صعباً ومثال ذلك في مجال القياس المحاسبي مبدأ التكلفة التاريخية (*Historical cost Principle*)، الذي يعتبر من أهم المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن خاصية التغير التي تجسد ديناميكية المحاسبة وقدرتها على مواكبة التطور الذي تشهده بيئة الأعمال الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من البطء الشديد والمتحفظ لهذا التغير الذي لا يتم إلا بعد التأكد من ضروريته وفائدته، وأثر هذه الخاصية على القياس المحاسبي يبرز في التوجه نحو نموذج آخر للقياس تمثل في نموذج القيمة العادلة (*Fair Value*)، هذا على مستوى الفكر المحاسبي التقليدي، وبالنظر إلى رؤية الفكر المحاسبي الإسلامي نجد أن أمر القياس المحاسبي وضعت له مبادئ وأهداف تتحدد من خلالها وسيلة القياس والغاية منه والتي في مجملها تسعى إلى تحقيق المقصد الشرعي في حفظ المال خصوصاً، وإلى تطبيق الشريعة الإسلامية عموماً فنظرة الاسلام إلى المحاسبة أوسع من كونها وسيلة لتحقيق مصالح المنشأة والأطراف ذات الصلة بها، بل هي تجسيد لتعاليم ربانية لتحقيق العدالة وحفظ الحقوق والابتعاد عن التضليل والتحايل، حيث يقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾¹.

ومن خلال هذا الفصل سوف نوضح الخلفية الفكرية للقياس المحاسبي من وجهتي النظر التقليدية والإسلامية وأثر ذلك في تحديد نماذج القياس المحاسبي، حيث نتناول في المبحث الأول مختلف المفاهيم المتعلقة بالقياس المحاسبي أما في المبحث الثاني فسوف نتناول الاتجاهات الرئيسية للقياس المحاسبي.

¹ سورة النحل، الآية 90.

المبحث الأول: ماهية القياس المحاسبي

لتحديد ماهية الأشياء يجب توضيح صفاتها الظاهرة والتعرف عن أصلها ومكوناتها، والتحقيق في سبب وجودها من جهة، ومن جهة أخرى التعرف عن دورها وتأثيراتها في الظاهرة محل الدراسة، فالحاسبة باعتبارها من العلوم الاجتماعية التي تتميز بتداخل العديد من العوامل في تحديد سلوكها، يعتبر القياس المحاسبي الركيزة الأساسية في العمل المحاسبي برمته، ويرى *Morris Munitz* أن وظيفة المحاسبة هو قياس الموارد المملوكة لمنشآت معينة وإظهار الحقوق والالتزامات وقياس التغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والحقوق والالتزامات، وتخصيص هذه التغيرات على فترات زمنية محددة، وأخيرا التعبير عما سبق في صورة نقدية.¹

أما في الفكر المحاسبي الإسلامي فتعرف المحاسبة على أنها عملية منتظمة تتعلق بتسجيل المعاملات والتصرفات والقرارات المشروعة ومبالغها في السجلات المعتمدة، وقياس النتائج المترتبة على تلك المعاملات والتصرفات والقرارات للمساعدة في ترشيد القرارات²، فالحاسبة الإسلامية لا تصف المحاسبة فقط في بعدها التقني لكن تصفها كجزء من المجتمع الاسلامي، فهي اجتماعية بالرغم من حقيقة أن موضوع المحاسبة هو نشاط لإدارة الأعمال، فهي تستمد أهدافها من الشريعة الإسلامية على عكس المحاسبة التقليدية التي تحاول الاستنباط من الاقتصاد ذاته فالحاسبة الإسلامية توجب الالتزام بالتعليمات الإسلامية كالاتباع عن الربا وعن الغرر³، والتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية أي، ما يجب أن تكون عليه المحاسبة، وبهذا المعنى يمكن القول بأن المحاسبة الإسلامية هي معيارية *Normative*.⁴

فالقياس المحاسبي يغطي كل المراحل والاجراءات المتبعة من تسجيل وتبويب وتلخيص للعمليات المالية المتعلقة بالمنشأة، وللوقوف على ماهية القياس المحاسبي سوف نتناول في المطالب الآتية مفهومه وكذا الأساليب والمعايير المحددة له.

¹ محمد عباس بدوي، المحاسبة البيئية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2012، ص27.

² عبد الرحمان رشوان، المحاسبة في الفكر الاسلامي، ط1، ديونو للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص39.

³ Amela Trokic, "Islamic Accounting; History, Development and Prospects", *European Journal of Islamic Finance*, Dec 2015, p3.

⁴ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص201-202.

المطلب الأول: مفهوم القياس المحاسبي

القياس بشكل عام هو التعبير عن الأشياء أو الظواهر والعلاقات بينها عن طريق تعيين أعداد أو رموز للأشياء والظواهر يمكن معها التعرف على العلاقة بينها عن طريق تحليل العلاقة بين الأعداد والرموز.¹

الفرع الأول: تعريف القياس المحاسبي في الفكر التقليدي

1- تعاريف متعددة للقياس المحاسبي

وردت عدة تعريفات للقياس نورد بعضها فيما يلي:

- القياس هو عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً للقواعد، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار؛²
- القياس هو مقابلة أو مطابقة أحد جوانب أو خصائص مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال آخر وتتم هذه المقابلة أو المطابقة باستخدام الأرقام أو الرموز وذلك طبقاً لقواعد معينة؛³
- القياس كما عرفه كامبل هو قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛⁴
- يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي؛
- القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيتم الاعتراف بها في القوائم المالية، على أن تظهر العناصر المختلفة بتلك القيم داخل الميزانية وقائمة الدخل، وذلك بعد اختيار أساس محدد للقياس.⁵

¹ تيجاني بالرقى، "القياس في المحاسبة ماهيته وقبوده ومدى تأثيره بالتضخم"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 8، الجزائر، 2008، ص 58-59.

² ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة: خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 185.

³ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 62.

⁴ كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 327.

⁵ Nelson Maseko, Onias Manyani, "Accounting Practices of SMEs in Zimbabwe: An investigative study of record keeping for performance measurement(A case study of Bindura)", Journal of Accounting and Taxation, Vol3(8), 2011, p173.

2- تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية للقياس المحاسبي¹

يعد التعريف الذي أصدرته جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) الأكثر دقة في تعريف القياس المحاسبي حيث جاء فيه بأن القياس المحاسبي يتمثل في قرن الأعداد بالأحداث الماضية والحالية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة.

3- تعريف مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقياس المحاسبي

عرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) القياس المحاسبي بأنه عملية تحديد المبلغ النقدي الذي يتم به الاعتراف والافصاح عن عناصر الوضعية المالية للمؤسسة ضمن الميزانية وحساب النتيجة وهذا بالاعتماد على طرق قياس محددة.²

4- تعريف مقترح للقياس المحاسبي

من خلال ما سبق نقترح التعريف التالي للقياس المحاسبي "القياس المحاسبي عبارة عن ترجمة للأحداث الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة في شكل عددي يسمح بالمعالجة وفق أطر فنية وقانونية بهدف توفير معلومات مالية تمكن متخذي القرارات من استخدامها".

الفرع الثاني: أركان القياس المحاسبي

يقوم القياس المحاسبي سواء في الفكر التقليدي أو الفكر الإسلامي على أربعة أركان رئيسية تتمثل في:

1- الخاصية محل القياس

باعتبار المشروع هو مجال القياس المحاسبي فإن الخاصية محل القياس قد تكون التعداد النقدي لحدث معين مثل المبيعات أو الربح، كما قد تنصرف إلى خاصية أخرى خلاف التعداد النقدي كأن يكون محل القياس هو الطاقة الإنتاجية أو معدل دوران المخزون السعلي³، حيث يقدم الإطار الفكري للمحاسبة المالية تحديدا لعناصر القوائم المالية التي تصلح أساس كموضوع للقياس المحاسبي لارتباطها باحتياجات مستخدميها، ويتم تقسيم هذه العناصر إلى عناصر تمثل مقاييس في نقطة زمنية معينة، وعناصر أخرى تمثل مقاييس للتغير خلال فترات زمنية.⁴

¹ محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والافصاح، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص115.

² مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية، 2001، الفقرة 99.

³ وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007، ص101.

⁴ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص476.

القياس المحاسبي يختص بقياس نتائج الأنشطة التي تدور في النطاق الوظيفي للمنشأة، وينحصر في الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية، وبصورة أعم كل ما له تأثير على المصلحة الاقتصادية للمنشأة باعتبارها المحدد لبقائها واستمرارها.¹

2- المقياس المناسب للخاصية محل القياس

يتوقف تحديد المقياس المناسب على الخاصية محل القياس، فإذا كانت الخاصية في المشروع تتمثل في التعداد النقدي للربح فالمقياس هنا يكون القيمة أي النقد، أما إذا كانت الخاصية المراد قياسها هي الطاقة الإنتاجية يكون المقياس المناسب هو عدد الوحدات المنتجة في الساعة مثلاً أو عدد ساعات العمل المباشرة... الخ.²

3- وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس

عندما يكون الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، بل لابد أيضاً من تحديد نوع وحدة القياس كالدينار أو الدولار... الخ.³

4- الشخص القائم بعملية القياس

تتوقف عملية القياس بدرجة كبيرة على الشخص القائم بها خصوصاً في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية والشخص هنا هو المحاسب الذي له دور في تحديد مسار وأساليب عملية القياس وبالتالي في نتائج القياس.⁴

الفرع الثالث: القياس المحاسبي وأركانه في الفكر المحاسبي الإسلامي

1- تعريف القياس المحاسبي في الفكر الإسلامي

يعرف القياس المحاسبي في الفكر المحاسبي الإسلامي حسب معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات على أنه: "تحديد القيمة أو القيم التي تثبت بها الموجودات والمطلوبات، وبالتالي حقوق أصحاب الاستثمار المطلقة وما في حكمها، وحقوق أصحاب الملكية في قائمة المركز المالي للمصرف، وكذلك الاستثمارات المقيدة، وبالتالي

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص24.

² محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص132.

³ محمد مطر، موسى السيوطي، المرجع السابق، ص132.

⁴ محمد مطر، موسى السيوطي، المرجع السابق، ص131.

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما في حكمها في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة، وتختص مفاهيم القياس المحاسبي بتعريف المبادئ العامة لتحديد القيمة أو القيم التي تثبت بها تلك العناصر".¹

2- أوجه الشبه والاختلاف بين أركان القياس المحاسبي تقليدياً وإسلامياً

يكاد يتطابق القياس المحاسبي بين الفكرين التقليدي والإسلامي مع بعض الاختلاف خاصة في مبدأ اعتماد الركن في حد ذاته، وكذا خصوصية الركن الرابع المتعلق بالشخص القائم على عملية القياس ويمكن أن نوضح ذلك في النقطتين الآتيتين:

1-2- اعتماد القيمة الجارية في عملية القياس

كما أشرنا أن وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس في المحاسبة التقليدية تقوم على أساس فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد خلال فترة واستخدام أسعار السوق الجارية للأصول بدلاً من التكاليف التاريخية؛ فإن هذا يتفق مع مفهوم القيمة الجارية في المحاسبة الإسلامية من أن الأساس في تطبيق مبدأ المقابلة مثلاً هو اعتماد القياس النقدي الإيجابي، وذلك باستخدام الذهب والفضة لتجنب التغير المستمر في الخاصية الشرائية للنقود الورقية²، وهو الأمر المتبع في حساب زكاة المال، بإخراج الزكاة من نفس المال الخاضع للزكاة وهو الأفضل ولكن إذا كانت النقود متيسرة للمزكي يرحص له بدفع الزكاة من تلك النقود مع مراعاة القيمة الجارية للعروض.³

2-2- أمانة وصدق القائم بالقياس

تضمنت الشريعة الإسلامية القيم الإيمانية والمثل الأخلاقية والسلوكية التي يجب أن تتوفر في المحاسب المسلم كالقدرة العقلية والكفاءة المهنية والصدق والأمانة⁴، التي تدخل في صميم إقامة الدين، وأي خلل فيها يعتبر خلل في علاقة المسلم بربه، وهذا لا ينفي وجودها في غير المسلم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ))⁵، وعن أنس بن مالك قال: قَلَّمَا خَطَبْنَا نَبِيًّا ﷺ إِلَّا قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: ((لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ)).⁶

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والأخلاقيات، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2015، ص118.

² عمر عبد الله زيد، الإطار التاريخي والنظري للمحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، ط2، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص314.

³ عبد الرحمن رشوان، مرجع سبق ذكره، ص92.

⁴ عبد الرحمن رشوان، المرجع السابق، ص86.

⁵ أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج10، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، حديث رقم 20782، ص323.

⁶ أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج6، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، حديث رقم 12690، ص471.

المطلب الثاني: الجوانب الفنية للقياس المحاسبي

يقصد بالجوانب الفنية للقياس المحاسبي تلك الاجراءات التي ترتبط بالتطبيق العملي للقياس، وهي الكيفية التي تتم بها عملية القياس من خلال خطوات يتبعها المحاسب عموماً سواء في الفكر التقليدي أو الفكر الإسلامي وبشكل عام فإن هناك تشابه كبير في الجوانب الفنية للقياس المحاسبي عدا بعض المصطلحات التقليدية التي ليس لها أصل في الفكر الإسلامي، ويتم القياس المحاسبي وفق آليات محددة والجراءات ترتبط بالتطبيق العملي كما يلي:

الفرع الأول: خطوات وآليات القياس المحاسبي

من خلال ما سبق نجد أن القياس المحاسبي يتم من خلال خطوات وآليات معينة تتمثل فيما يلي:¹

1- خطوات القياس المحاسبي

ترتبط عملية القياس المحاسبي بتحديد ثلاثة عناصر أساسية في القياس أولها تحديد الخاصية محل القياس، ثم اختيار نوع المقياس المناسب، وأخيراً اختيار الأسلوب المناسب لعملية القياس.

1-1- تحديد الخاصية محل القياس

الخاصية محل القياس ترتبط بالأحداث الاقتصادية التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة وقت حدوثها أو مستقبلاً، غير أن المشكلة التي قد نجدها في تحديد الخاصية محل القياس تكمن في تعدد مداخل القياس فمثلاً الربح كخاصية محل قياس له أكثر من مفهوم، فنجد الربح بالمفهوم الاقتصادي يختلف عنه بالمفهوم المحاسبي أو القانوني أو... الخ، وهذا ما ينعكس على نتائج عملية القياس برمتها.

1-2- تحديد نوع المقياس المناسب مع وحدة القياس المميزة للقياسات

يتحدد نوع المقياس ووحدة القياس المناسبين على أساس نوع الخاصية محل القياس وكذلك الغرض من عملية القياس، فإذا كان الغرض يتمثل في عملية التبويب للحدث فنستخدم القياس الإسمي، أما إذا كان الغرض هو المقارنة فنستخدم القياس الترتيبي، أما إذا كان الغرض أكثر من ذلك وتطلب الأمر تحديد المحتوى الكمي فنستخدم القياس النسبي، كما أن تحديد وحدة القياس لا يقل أهمية عن تحديد نوع المقياس، فثلاً إذا كنا بصدد قياس القيمة النقدية

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

للمبيعات السنوية للمنشأة لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس وهو المقياس النسبي بل يجب تحديد وحدة القياس وهي النقد (دينار، دولار،....الخ).

3-1- تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس

يتوقف أسلوب القياس المتبع في تنفيذ عملية القياس المحاسبي على الغرض من عملية القياس وكذلك الأفق الزمني لها، فإذا كان الهدف هو مجرد تبويب للحدث فقط فنستخدم الأسلوب المباشر أو ما يسمى بالطريقة الأساسية، أما إذا تجاوز القياس عملية التبويب فنستخدم الأساليب المشتقة أو الطرق غير المباشرة، والتي بموجبها يتم تحديد قيم القياسات وفق طرق رياضية.

2- آليات القياس المحاسبي

المحاسبة كنظام للمعلومات يتضمن التجميع والتبويب والتسجيل والمعالجة للبيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تشهدها المنشأة وفق الآلية التالية:¹

2-1- مرحلة التسجيل الأولي

يجري القياس لحظة وقوع الحادثة لتحديد قيمتها اقتصادياً، ومن ثم يتم تسجيلها في مستند أولي، وفي هذه المرحلة يقاس كل حدث اقتصادي منفرداً، وهو ما يسمى في الفكر المحاسبي الإسلامي بمبدأ التسجيل التاريخي للمعاملات، والذي ينص على تسجيل المعاملات في السجلات أولاً بأول مؤرخة باليوم والشهر والسنة، وأساس هذا المبدأ قول الله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُكُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾²، ويتضح من الآية الكريمة أن عبارة "إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى" تشير إلى التاريخ، وكلمة "فَاكْتُبُوهُ"^ج تشير إلى الأمر الإلهي بالتسجيل الفوري للمعاملات.

¹ محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص 136 - 138.
² سورة البقرة، الآية 282.

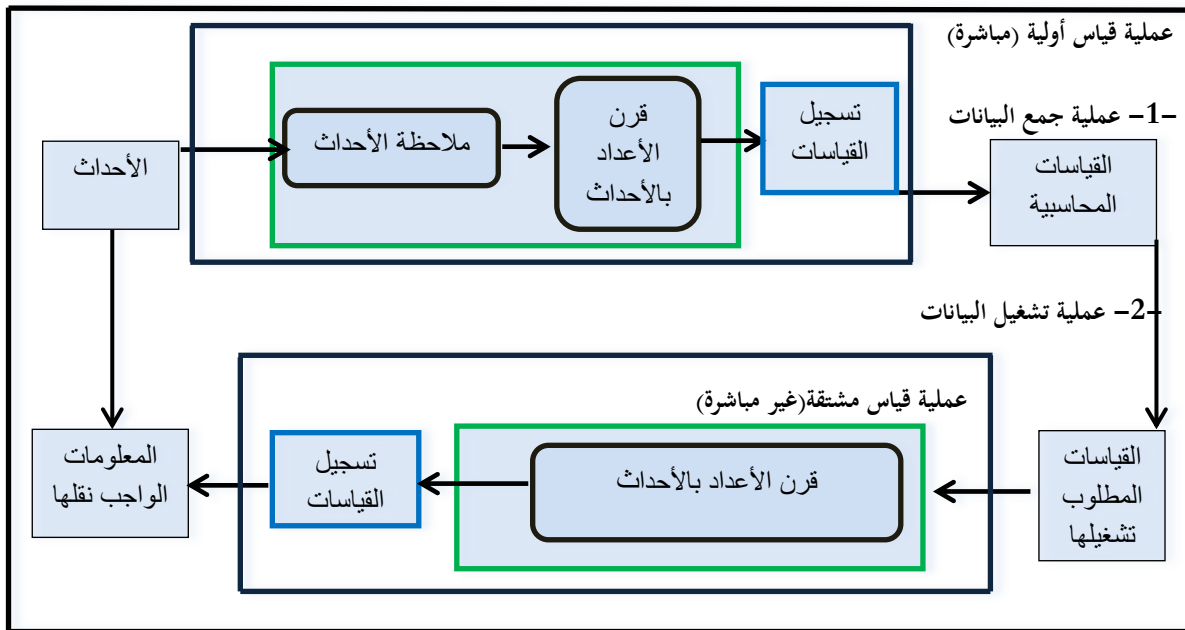
2-2- مرحلة التلخيص والترحيل

يجري القياس في مرحلة التلخيص أو الترحيل، حيث تقاس مجموعة الأحداث الاقتصادية من نفس الطبيعة من أجل تبويبها، فالقياس هنا يأخذ شكل مجموعة الأحداث الاقتصادية وليس الحدث الاقتصادي المنفرد، وتعتبر جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) التبويب نوعاً من القياس بالرغم من عدم استخدام الأرقام.¹

2-3- مرحلة التشغيل (إعداد المعلومات)

في هذه المرحلة يتم قياس نتائج الأحداث الاقتصادية وليس الأحداث نفسها، هذه النتائج تكون في صورة قوائم مالية، كقائمة المركز المالي التي تعكس الوضعية المالية وقائمة الدخل، والشكل التالي يوضح خطوات عملية تشغيل البيانات المحاسبية:

الشكل رقم (1-1): خطوات عملية تشغيل البيانات المحاسبية



المصدر: محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والافصاح، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص308.

¹ محمد الهادي ضيف الله، "دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير عملية القياس المحاسبي"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، المجلد 1، العدد 7، الجزائر، 2014، ص204.

الفرع الثاني: أساليب ومستويات القياس المحاسبي

تتعدد أساليب ومستويات القياس تبعاً لتعدد المقاييس المعتمدة في عملية القياس من ناحية، وإلى طبيعة الخاصية محل القياس من ناحية ثانية، وفيما يلي نذكر مختلف هذه الأساليب والمستويات:

1- أساليب القياس المحاسبي

يتوقف تحديد أساليب القياس المحاسبي على الأغراض التي تستخدم فيها مخرجات القياس من جهة وكذلك على الأفق الزمني لعملية القياس، والتي بدورها تحدد الخطوات المتبعة في العملية، أي عملية التبويب والذي يعد جزءاً من القياس غير أنه لا تستخدم فيه الأرقام، حيث أن المحاسب يستخدم خاصية التعدد النقدي للحدث الاقتصادي مقياساً نسبياً هو وحدة النقد، فإنه في عملية التبويب لهذا الحدث يستخدم مقياساً إسمياً هو الخاصية المتخذة أساساً للتبويب¹، وبشكل عام يمكن حصر الأساليب المتبعة في عملية القياس المحاسبي في ثلاثة هي:²

1-1 أساليب قياس أساسية أو مباشرة

تتحدد نتيجة عملية القياس المحاسبي بهذا الأسلوب بطريقة مباشرة دون الحاجة إلى استخدام وسائط أو عمليات حسابية أو رياضية، ومثال ذلك ثمن شراء السلعة تأخذ مباشرة من فاتورة الشراء، وهذا الأسلوب في القياس يساعد في عملية التبويب المحاسبي.

2-1 أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة

ويستخدم هذا الأسلوب في حالة تعذر القياس المباشر، فيلجأ المحاسب إلى استخدام عمليات ومعالجات لقياس الشيء محل القياس، وتعتبر القياسات الأولية أي المباشرة مدخلات لأساليب القياس المشتقة، بمعنى أنه لا يمكن إجراء القياس غير المباشر دون أن تكون مسبقة بعملية قياس مباشر، ومثال ذلك أن إذا أراد المحاسب قياس القيمة الإجمالية لأصلين، أو قياس النسبة بين قيمتهما فحينئذ لا يمكنه تحديد هذه القيمة الإجمالية إلا بعد تحديد قيمة كل منهما على حدى بأسلوب القياس المباشر، وبعد ذلك وبأسلوب غير مباشر يحصل على القيمة الإجمالية أو النسبة بين قيمتهما.³

¹ محمد الهادي ضيف الله، مرجع سبق ذكره، ص104.

² محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص139-140.

³ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص110.

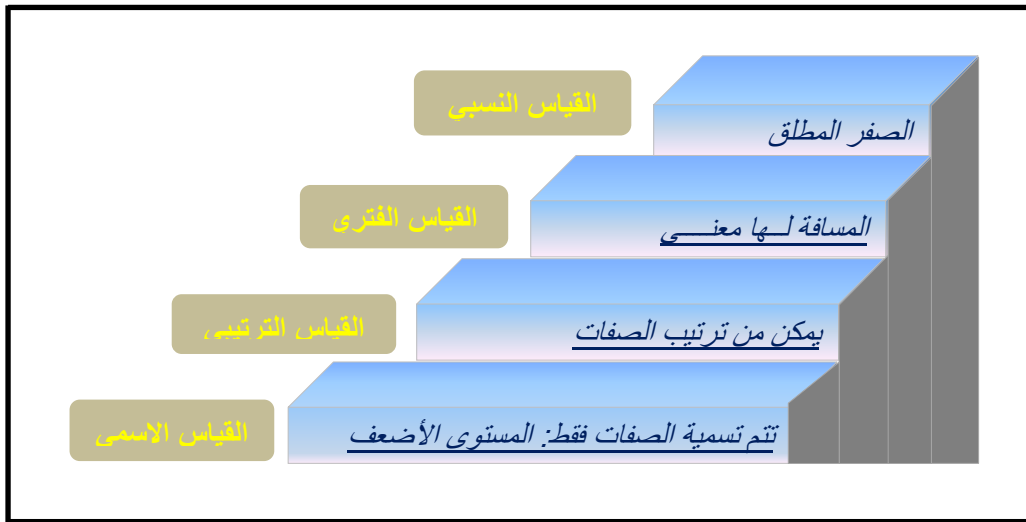
3-1- أساليب القياس التحكيمية

ويطلق عليها مصطلح القياسات المجازية، وهي تشبه أساليب القياس المشتقة، غير أن الفرق الأساسي بينهما أن أساليب القياس المشتقة لها قواعد موضوعية ترتكز عليها بينما أساليب القياس التحكيمية فهي تتوقف على الشخص المحكم أو القائم بالقياس، وتستخدم عادة في ظروف خاصة في حالة عدم توفر قواعد منطقية تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس، وفي حالة عدم توفر معايير موضوعية للحكم على الخلافات التي تظهر حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص القائمين بها.

2- مستويات (أنظمة) القياس

تتباين أنواع القياس ومستوياته وفقاً لنوع المتغير وطبيعته وكذا الهدف من عملية القياس، فلكي نحري عملية القياس بالدقة المطلوبة يجب أن نراعي مستوى قياس المتغير، ويستند كل مستوى إلى فروض رياضية ومنطقية، وقد أعطى ستيفنز *Stevens* عام 1951م تصنيفاً لمستويات القياس من أربعة مستويات تتمثل في القياس الاسمي القياس الترتيبي، القياس الفتري، والقياس النسبي¹، والشكل الموالي يوضح هذه المستويات في القياس²:

الشكل رقم (1-2): مستويات القياس



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الموقع www.socialreaserchmethods.net أطلع عليه في 2016/02/17.

¹ محمود أحمد عمر، وآخرون، القياس النفسي والتربوي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص82.

² www.socialreaserchmethods.net أطلع عليه في 2016/02/17

1-2- القياس الإسمي

وتسمى المقاييس المعتمدة عليه بالمقاييس الاسمية *Nominal Scales* وهو أدنى مستويات القياس ويناسب المتغيرات الكيفية أو النوعية التي تتطلب تصنيف الأفراد إلى مجموعات منفصلة للتمييز بينهم في صفة معينة ويستخدم هذا النوع في عملية التصنيف *Classification* الذي يراعي الفروق النوعية بين الأفراد¹، وهو ما نجد مثلاً في حالة ترقيم الحسابات بهدف تمييز وتعريف عناصر فئة معينة كأن نعطي الرقم واحد لمفردات الأصول والرقم اثنان لمفردات الخصوم، والرقم ثلاثة للإيرادات والرقم أربعة للمصروفات، وهو ما لا يوفر معلومات عن ترتيب العناصر والمسافات القائمة بينها، كما أنه ليس له نقطة أصل حسابية، وبالتالي لا يمكن من إجراء أي عمليات رياضية على ناتج هذا النظام²، كما أن هذه الأرقام التي نعطيها لكل عنصر من عناصر القوائم المالية لا تحمل أي معنى تفضيلي بينها، ولا تحمل أي قيمة تميز عنصر أو حالة عن أخرى³، فالرقم ثلاثة للإيرادات لا يعني أنها في المرتبة الثالثة في أهميتها أو قيمتها.

2-2- القياس الترتيبي

تسمى المقاييس المعتمدة عليه بمقاييس الرتبة *Ordinal Scales* وهو مستوى أرقى مقارنة بالمستوى الأدنى في المقاييس الإسمية⁴، ويستخدم للتعبير عن خاصية معينة أو علاقة معينة في الأشياء المراد قياسها عن طريق الترتيب من حيث توافر خاصية معينة، ويعتمد على ترتيب خصائص أو ظواهر الأشياء أو الأحداث طبقاً لدوال تفضيل تتعلق بخصائص معينة وفقاً لأفضلية كل عنصر من عناصر موضوع القياس بالنسبة للعناصر الأخرى، مثل درجة السهولة لعناصر الميزانية، ويعد القياس الترتيبي أكثر دلالة من الأساليب الوصفية⁵.

3-2- القياس الفتري

يمكن أن نطلق عليه مقياس الوحدة المنتظمة أو مقياس المسافة *Interval Scale*، ويقوم هذا النوع على فكرة ترتيب الرتب لتشتمل على مفهوم المسافات المتساوية بين الأحداث التي تم ترتيبها⁶، حيث تستخدم الأرقام لتعكس الفروق بين العناصر بدءاً من نقطة صفر تحكيمية، ويقصد بنقطة الصفر هنا نقطة انعدام محتوى العنصر من الخاصية موضوع القياس، وبالتالي يمكن تحديد فترات متساوية بين العناصر والمثال الشائع لذلك هو الترمومتر فبعضها

¹ صلاح الدين محمود علام، القياس والتقويم التربوي والنفسي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص19.

² Stevens Stanley Smith, "On the Theory of Scales of Measurement", Science New Series, Vol 103, N°2684, p678.

³ محمود أحمد عمر، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص83.

⁴ John Gaito, "Measurement Scales and Statistics: Resurgence of old Misconception", Psychological Bulletin, 1980, p105.

⁵ تيجاني بالرقى، "القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم"، مرجع سبق ذكره، ص60.

⁶ محمود أحمد عمر، وآخرون، المرجع السابق، ص85-86.

يحتوي درجات فهرثية حيث يمثل العدد 32 درجة فهرثية درجة التجمد، والعدد 212 درجة فهرثية درجة الغليان، والأعداد المحصورة بينهما تشير اعتباريا إلى تمدد أو تقلص معين في عمود الزئبق أو السائل في الترمومتر، فتغير قدر معين من هذا السائل وليكن 1,2 ملليمتر تعني تغير في درجة الحرارة قدرها درجة واحدة بغض النظر عما إذا كان هذا الفرق بين الدرجتين خمسة وستة، أو بين 62 و63 درجة فهرثية، فالفرق المتساوية على طول التدرج تمثل فروقا متساوية في حركة السائل داخل الترمومتر¹، ويتميز هذا النظام إضافة إلى ما يوفره كل من القياس الإسمي والقياس الترتيبي من مزايا بأنه يشمل أيضا خاصية تساوي الفترات، وفي المحاسبة يمكن استخدام النظام الفترتي للتعبير عن سلوك التكاليف شبه المتغيرة.²

4-2- القياس النسبي

من مميزات مقياس النسبة *Ratio Scale* أن له صفر مطلق أي الصفر الحقيقي فالدرجة صفر في مقياس النسبة تعني الغياب الكامل للصفة المقاسة، بالإضافة إلى تساوي الفروق بين المسافات، هاتين الصفتين (الصفر المطلق، والوحدات المتساوية) تجعل مقياس النسبة من أرقى المقاييس التي تسمح باستخدام العمليات الحسابية³ حيث تستخدم الأرقام لتعكس النسب بين قيم العناصر، كما يمكن التعبير عن التكلفة والقيمة في أوقات معينة في صورة وحدات نقدية منسوبة إلى وقت معين يتخذ أساسا للتعبير عن القوة الشرائية للنقد كاستخدام الأرقام القياسية لتعديل البيانات والمعلومات المحاسبية من أجل قبول نتائج القياس المحاسبي في فترات التضخم⁴، والجدول التالي يلخص مستويات (أنظمة) القياس:

الجدول رقم (1-1): مستويات (أنظمة) القياس

النظام	مميزات النظام	العملية التجريبية الأساسية	تطبيقاته في المحاسبة
إسمي	يوصف الأشياء والخصائص كالتغيرات الكيفية أو النوعية، لا يوجد اعتبار للترتيب أو المسافة أو نقطة الأصل	تحديد تساوي الأشياء أو الخصائص	عملية تصنيف عناصر القوائم المالية كالأصول، الخصوم، الإيرادات، المصاريف، دليل الحسابات...
ترتيبي	ترتيب خصائص المتغيرات أو العناصر وفقا لمدى توفر الخاصية المقاسة، ولكن لا يوجد تحديد المسافة أو نقطة أصل متميزة	تحديد القيم الأكبر من والأقل من	عملية ترتيب عناصر أصول مثلا حسب درجة السيولة، أو الديون حسب درجة الاستحقاق...
فترتي	يوجد ترتيب وتحديد للمسافة بتقسيم المتغيرات إلى فترات متساوية، ولكن لا يوجد نقطة أصل	تحديد تساوي الفترات أو الفروق الفاصلة بين الأشياء	يستخدم في محاسبة التكاليف كتعبير سلوك التكاليف شبه المتغيرة....

¹ صلاح الدين محمود علام، مرجع سبق ذكره، ص20.

² عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص67.

³ محمود أحمد عمر، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص87.

⁴ تيجاني بالرقى، "القياس في المحاسبة ماهيته وقبوده ومدى تأثيره بالتضخم"، مرجع سبق ذكره، ص60.

نسبي	تمتيزة	أو الخصائص	
	يوجد ترتيب ومسافة ونقطة أصل متميزة	تحديد تساوي النسب بين قيم الأشياء أو الخصائص	يستخدم في تعديل قيم القوائم المالية في حالات التضخم مثلاً وربطها بالأرقام القياسية المرتبطة بالأسعار

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، و Stevens Stanley Smith, "On the Theory of Scales of Measurement", American Association for the Advancement of Science, Vol103, N°2684, USA, 1946, p678.

الفرع الثالث: معايير ومحددات القياس المحاسبي في الفكرين التقليدي والإسلامي

كما أن للقياس جوانب تتعلق بالآليات في عمليات القياس والتي تطرقنا إليها فيما سبق، له أيضاً معايير تعطي لعملية القياس صفات أساسية تتمثل في الموضوعية، الملائمة، القابلية للتحقق وكذلك القابلية للقياس الكمي ضمن قيود أو محددات تميز القياس في مجال المحاسبة.

1- معايير القياس المحاسبي في الفكر المحاسبي التقليدي

1-1- معيار الموضوعية

تعرف الموضوعية في القياس بعدم خضوع القياس لتقديرات شخصية بحتة، أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي وذلك لإقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من أي تعبير شخصي أو تحيز¹ وهو ما يجعل هذه القياسات ثابتة ولا جدال فيها من الناحية المنطقية²، وقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية الموضوعية في المحاسبة بأن: "البيانات المحاسبية تعد موضوعية إذا توفر لها القابلية للتحقق عن طريق أدلة الإثبات المتعارف عليها ومن ناحية أخرى تكون خالية من التحيز الشخصي".³

ومن خلال التعريفات السابقة أن الموضوعية تستوجب الابتعاد قدر الامكان عن الاجتهاد الشخصي وهذا لا يتأتى إلا من خلال استخدام أسلوب القياس المباشر، وهو أمر صعب التحقق في كثير من القياسات المحاسبية نظراً لتعدد الخواص محل القياس الأمر الذي يتطلب تعدد في أساليب قياسها وبالتالي يتطلب الأمر أدلة موثوقة لإثبات صحة القياس وموضوعيته، كما أن مقتضيات الموضوعية العملية تؤثر على نطاق موضوع القياس فتحصره في

¹ عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 63.

² Finkelstein Ludwik, "Widely Strongly and Weakly Defined Measurement", Measurement, 34, N°1, 2003, p42.

³ محمد غنيم، علي رمضان، دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة، دار الحامد للنشر، عمان، 1997، ص 78.

الأحداث الناتجة من تداول عناصر الثروة بين المنشأة والأطراف الخارجية والذي يتم على أساس الأسعار التعاقدية في تاريخ المعاملة وهذا ما يؤثر في نتائج القياس.¹

كما أن مفهوم الموضوعية ومستوى دقة المعلومات المحاسبية ودرجة الثقة فيها تختلف باختلاف الأغراض التي تهدف المعلومات المحاسبية إلى تحقيقها، فقد يقوم المحاسب بالقياس بناء على التكلفة التاريخية لأغراض ضريبية وتكون البيانات التاريخية المدعمة بالمستندات هي الأساس المنطقي لقابلية التحقق، غير أن هذا القياس قد يكون مضللاً إذا كانت المعلومات ستقدم للمساهمين والمقرضين بغية اتخاذ قراراتهم، نظراً لأن البيانات التاريخية قد تتأثر قيمها بالتغيرات في الأسعار في تاريخ إعداد القوائم المالية.²

1-2- الصلاحية للغرض المستهدف منها (الملائمة)

مفاده أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة للغرض من القياس، وذلك بأن تكون المعلومة قادرة على عكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس وما طرأ عليه من تغيرات على مدار فترات زمنية معينة، ويعتبر معيار الملائمة أهم معايير القياس جميعاً وأعمها، فمن دونها لا يمكن للقياس المحاسبي أن يحقق الأهداف المنتظرة منه وأن يمثل ما يجب أن تتصف به نتائج القياس من بيانات ومعلومات تتعلق بموضوع القياس وهي الثروة وما يطرأ عليها من تغيرات تحقيقاً لأهداف القياس على أفضل صورة ممكنة، ويتطلب هذا المعيار حسن اختيار أساس القياس، فالملائمة في القياس المحاسبي تعني مدى قدرة نتائج القياس على توضيح الخصائص الاقتصادية للأصل التي تتمثل هنا في القيمة الاقتصادية له.³

1-3- معيار القابلية للقياس الكمي

يستخدم القياس أساليب القياس الكمية للتعبير عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة لكن اختلاف طبيعة العناصر المكونة للتغيرات المحاسبية وعدم تماثلها يفرض استخدام الأساس النقدي كمعيار وحيد للقياس المحاسبي الذي يتم اتباعه في إعداد القوائم المالية⁴، وبالتالي استبعاد الأحداث الغير قابلة للتكميم النقدي من مجال الاهتمام المحاسبي بالرغم من أهميتها، فالقياس النقدي خاصية مميزة لطبيعة القياس في المحاسبة على غرار القياس الكمي الذي يميز مناهج الدراسة في العلوم الطبيعية والاجتماعية الأخرى.⁵

¹ محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² تيجاني بالرقى، "القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم"، مرجع سبق ذكره، ص 64.

³ عبد الحى مرعي، محمد سمير الصبان، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص 20-22.

⁴ عبد الحى مرعي، محمد عباس بدوي، مقدمة في أصول المحاسبة المالية، دار الجديدة، الاسكندرية، 2003، ص 32.

⁵ تيجاني بالرقى، "القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم"، المرجع السابق، ص 65.

2- معايير القياس المحاسبي في الفكر المحاسبي الإسلامي

تشابه المعايير الثلاث المذكورة في النقطة السابقة عند القيام بعملية القياس والتي تتعلق أساساً بمعيار الموضوعية، ومعيار الصلاحية للغرض المستهدف منها (الملائمة)، وكذا معيار القابلية للقياس الكمي، وهذا في الفكرين المحاسبين التقليدي والإسلامي، إلا أنه في معيار الموضوعية نجد أن الفكر المحاسبي الإسلامي أهتم بها من حيث أنه ألزم كتبة الأموال "المحاسبين" وغيرهم أن يكون تسجيل المعاملات بناء على شهود، وذلك لأنه لم تكن المستندات الورقية منتشرة بين بعض التجار، فكان يلزم وجود الشهود أشخاصاً طبيعيين، وطبق هذا في صدر الدولة الإسلامية وعلى الأخص في بيت مال المسلمين ويرى فقهاء المسلمين أن الكتابة بدون شهود لا تكون حجة في حالة المنازعات، حيث يقول الله عز وجل: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾¹.

3- محددات القياس المحاسبي في الفكر التقليدي

3-1- عدم التأكد

من الفروض الأساسية في المحاسبة هو أن المنشأة مستمرة في أعمالها لفترة زمنية تكفي لإنجاز التعهدات الموكلة إليها، أو أن حياتها غير محدودة بفترة زمنية معينة، ومن أجل التمكن من قياس نتائج أعمالها وتصوير المركز المالي لها فإنه يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات زمنية متساوية وتقدير العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل القابلة للاهلاك مع اختيار الأسلوب المناسب لامتلاكها، وبالتالي كل ما ينتج بعد ذلك من تحديد لصافي الدخل والمركز المالي للمنشأة هو مجرد تقديرات في ظل ظروف عدم التأكد، ويعتبر هذا الفرض مبرراً لتجاهل القيم الحالية عند التصفية²، وبالتالي فإن حالة عدم التأكد أمر ثابت في القياس المحاسبي الذي يعتمد في عمومته على القياس المالي ولتغطية الجوانب المختلفة للقياس المالي لا بد من الاعتماد على مجموعتين من الفروض، فروض تتعلق بالكميات وأخرى تتعلق بالأسعار، أي أن المقاييس المحاسبية هي مجرد تقديرات وأن هذه التقديرات هي عرضة للتغير من وقت لآخر ومن أمثلة ذلك:

- المدينون وأوراق القبض، حيث يتم تقدير الديون المشكوك فيها؛
- المخزون السلعي، حيث يتم تقدير نسبة الربح العادي لأغراض تطبيق قاعدة التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل³.

¹ سورة البقرة، الآية 282.

² تيجاني بالرقى، "القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم"، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

3-2- الحيلة والحذر

يعد مبدأ الحيلة والحذر من أقدم المبادئ المحاسبية وأكثرها شمولية في التقييم وعند إعداد البيانات المالية ومفاده أنه عند الاختيار بين إجراءين محاسبيين أو أكثر فإنه يفضل اختيار الإجراء ذو الأثر الأقل إيجابية على حقوق الملاك والمساهمين، وذلك من باب الحيلة والحذر خشية توزيع أرباح غير محققة بعد أو أرباح صورية تضر بمصلحة الغير¹ وقد عرف Bliss التحفظ أو الحيلة والحذر بأنه: "استباق كل أنواع الخسائر دون الأرباح"²، كما عرفه كل من Penman & Zhang بأنه: "اختيار الطرق والتقديرات المحاسبية التي تسمح ببقاء القيمة الدفترية لصافي الأصول منخفضة نسبياً"³، ومن القواعد المحاسبية المطبقة نتيجة مبدأ الحيلة والحذر نذكر:

- تأجيل الاعتراف بالإيرادات والمكاسب قدر الامكان؛
- تعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر قدر الامكان؛
- اختيار أقل القيم الممكنة للأصول والإيرادات والمكاسب؛
- اختيار أعلى القيم الممكنة للخصوم والمصروفات والخسائر.⁴

3-3- المنفعة الاقتصادية لنتائج القياس

في ظل هذا القيد يجب مراعاة التوازن الملائم بين التكلفة الاقتصادية لعمليات القياس المحاسبي والمنفعة الاقتصادية لنتائج هذا القياس، ويضفي هذا القيد المرونة اللازمة عند تطبيق معايير القياس بحيث يصبح الالتزام بها بصفة نسبية وليس في صورة مطلقة، فقد يكون من الممكن مثلاً إنتاج بيانات ومعلومات ملائمة لقياس القيمة الاقتصادية للثروة وتغيراتها بدقة تصل إلى 100 بالمائة غير أن ذلك قد لا يكون مرغوباً من الوجهة الاقتصادية السليمة إذا كانت القرارات التي تترب على درجة دقة 90 بالمائة تتطابق مع تلك التي ترتبت على درجة دقة 100 بالمائة مع زيادة تكلفة إنتاج البيانات والمعلومات في الحالة الأخيرة قطعاً، وهذا لا يعني إطلاقاً التخلي الكلي عن الدقة في سبيل تخفيض التكلفة، ونفس الشيء الذي ينطبق على الملائمة ينطبق كذلك على باقي معايير القياس المحاسبي.⁵

¹ تيجاني بالرقى، "القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم"، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² George W Ruch, Gary Taylor, "Accounting Conservatism and its Effects on Financial Reporting Quality(a review of the Literature), Social Science Research Network, Working Paper Series, Culverhouse School of Accountancy, University of Alabama, USA, 2011, p6.

³ Niclas Hellman, "Accounting Conservatism Under IFRS", Accounting In Europe, Vol 5, Issue 2, 2008, p79.

⁴ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

⁵ عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

4- محددات القياس المحاسبي في الفكر المحاسبي الإسلامي

تتميز محددات القياس المحاسبي في الفكر المحاسبي الإسلامي كون أن محدد مبدأ الحيطة والحذر المطبق في الفكر المحاسبي الإسلامي يختلف عن ما هو مطبق في الفكر المحاسبي التقليدي الذي يقضي بأن تؤخذ كل خسارة متوقعة في الحساب وإهمال كل ربح متوقع، وذلك عند تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي، وهذا يؤدي إلى تقدير الأرباح بأقل مما عليه وترحيلها إلى سنوات تالية، وبذلك لا يعتبر الربح المحسوب بهذه الطريقة الربح الحقيقي القابل للتوزيع، أما الحيطة والحذر المطبقة في الفكر المحاسبي الإسلامي تنص على أنه يتم تقدير النفقات والايادات تقديرا معقولا بدون مبالغة وهذا يمثل احتياطا دقيقا لما قد يحدث في المستقبل من نقص في الايرادات أو زيادة في النفقات، كما يتبع معيارا واحدا لكل من النفقات والايادات وتظهر سياسة الحيطة والحذر في تقدير الأرباح.¹

أما بخصوص محدد المنفعة الاقتصادية لنتائج القياس فقد أشارت معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى أن إنتاج المعلومات المحاسبية كأى سلعة اقتصادية لا يتم بدون تحمل تكلفة، سواء على مستوى المصرف أو على مستوى المجتمع، وأن القاعدة الشرعية التي تنص على "أنه ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، تشكل سندا لبذل تكلفة في إنتاج المعلومات التي يراد منها منفعة القوائم المالية، ومن البديهي ألا تزيد تلك التكلفة عن المنافع التي تعود من استخدام تلك المعلومات.²

5- التحيز في القياس المحاسبي

بالرغم من وجود معايير ومحددات تحكم عملية القياس إلا أنه يمكن أن يكون القياس متحيزا، وهذا التحيز له مجموعة مصادر ويمكن أن يأخذ عدة أشكال.

5-1- مصادر تحيز القياس المحاسبي

يمكن أن يكون مصدر التحيز ما يلي:

- الشخص الذي ينفذ عملية القياس المحاسبية وهو المحاسب؛
- النظام المحاسبي للقياس وهو مجموعة المفاهيم والمبادئ والقواعد التي تنظم وتحكم عملية القياس المحاسبي؛

¹ جمعة هوام، آدم حديدي، "أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2014، ص 92.

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، مرجع سبق ذكره، ص 139.

- الأحداث الاقتصادية محل القياس ممثلة في عمليات مالية حدثت فعلا، والتي يتم قياسها وفق نظام المحاسبة المالية، أو فرص يتوقع حدوثها والتي يتم قياسها مستقبلا كما هو الشأن في نظام محاسبة التكاليف أو نظام المحاسبة الادارية.

2-5- أشكال تحيز القياس المحاسبي

يأخذ التحيز عدة أشكال ترتبط أساسا بمصادر هذه التحيز، ومن بينها:

- تحيز الموضوعية الناتج على تحكم عامل الدقة في عملية القياس، وعدم التحيز هذا لا يتحقق إلا في حالة واحدة وهي أن يتمتع كل من المحاسب وقواعد القياس بالموضوعية الكاملة؛
- تحيز المعولية (درجة الاعتماد) على نتائج القياس، وهي بمثابة المحصلة النهائية لكل أشكال التحيز التي يمكن أن تمس عملية القياس عبر كامل مراحله، حيث أن الموثوقية في القياس هي التي تحدد درجة المعولية على نتائج القياس التي تستخدم في عملية التنبؤ؛
- تحيز الملائمة، وهذا عندما لا تفي القياسات المحاسبية باحتياجات مستخدميها في غرض معين، وينشأ هذا التحيز في مرحلة الدمج والتجميع ففي هذه المرحلة لا تتأثر موضوعية القياس لأن القيمة الاجمالية مثلا للأصول الثابتة تساوي حاصل جمع مفردات هذه الأصول، غير أن التحيز قد يكون في مرحلة تحليل البيانات المحاسبية ومعالجتها، لأن المعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه المرحلة تكون شديدة الحساسية من زاوية تأثيرها برغبات محلي هذه البيانات، ولتفادي ذلك يجب التوسع في الافصاح عن الطرق والأساليب التي تمت بها عملية القياس.¹

المطلب الثالث: القياس المحاسبي ومفاهيم المحافظة على رأس المال

الهدف الرئيسي للمنشآت الاقتصادية هو الاستمرارية والبقاء، وهذا لا يتأتى إلا من خلال ديمومة نشاطها للمحافظة على رأس المال وتحقيق الأرباح، وهو ما يقتضي وجود دخل ولا يتحقق أي عائد على رأس المال إلا إذا تمت المحافظة على رأس المال هذا أو تم استرداده، وبالتالي يعتبر مفهوم المحافظة على رأس المال مهما للتمييز بين العائد على رأس المال المستثمر (*Return on Investment*)، وإعادة الأموال المستثمرة واسترداد رأس المال ومن ثم تحديد الدخل²، وفي هذا السياق يوجد مفهومين للمحافظة على رأس المال هما مفهوم المحافظة على رأس المال

¹ سيد عطاء الله السيد، *النظريات المحاسبية*، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص183-184.

² ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص176.

المالي (بالوحدات النقدية الأصلية) وهو ما يستند عليه نموذج القياس وفق التكلفة التاريخية، والمفهوم الآخر هو المحافظة على رأس المال المادي (الطاقة الإنتاجية) في ظل ثبات وحدة القياس، وبالأخذ بالقيمة الشرائية لوحدة النقد نجد مفهومين آخرين هما مفهوم المحافظة على رأس المال الحقيقي بمراعاة التغير في القيمة الشرائية لوحدة النقد، ومفهوم المحافظة على رأس المال المادي مقاس بوحدات من نفس القدرة الشرائية العامة.¹

المفهوم الإسلامي للمحافظة على رأس المال يكون في صورته التشغيلية، وليس في صورته النقدية أو قوته الشرائية، وعلى هذا الأساس تحدد طرق القياس المعتمدة في الفكر المحاسبي الإسلامي، فعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((مَثَلُ الْمُصَلِّي كَمَثَلِ التَّاجِرِ، لَا يَخْلُصُ لَهُ رِبْحٌ حَتَّى يَخْلُصَ لَهُ رَأْسُ مَالِهِ، كَذَلِكَ الْمُصَلِّي؛ لَا تُقْبَلُ لَهُ نَافِلَةٌ حَتَّى يُؤَدِّيَ الْفَرِيضَةَ، فَتَكُونُ صِحَّتُهَا بِصِحَّةِ الْفَرِيضَةِ))²، ويقوم مفهوم رأس المال في الفقه الإسلامي على اعتباره كأحد عوامل الإنتاج وهو يتمثل في مجموع السلع والأصول الإنتاجية التي تستخدم أو تستنفذ في النشاط الإنتاجي المؤدي لإنتاج سلع وأصول جديدة ليس على مستوى المنشأة فقط بل على مستوى الاقتصاد القومي والمجتمع، وتشير بعض الآراء إلى أن مفهوم رأس المال الحقيقي لا يشمل الأصول التعاقدية مثل المدينين والأوراق التجارية بحجة أنه لا يترتب عليها قيمة مضافة، على اعتبار أن تلك الموجودات التعاقدية والمملوكة لمنشأة ما قابلها التزامات على منشأة أخرى تحتل قيمتها³، فيما يلي نستعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالمحافظة على رأس المال.

الفرع الأول: مفهوم المحافظة على رأس المال المالي

المحافظة على رأس المال المالي (النقدي) تعني المحافظة على رأس المال في صورة مالية وهو يمثل القدر المستثمر من الأموال في تاريخ تكوين الوحدة المحاسبية، وهو ما يعني المحافظة على عدد الوحدات النقدية التي تمثل رأس المال بغض النظر عن الطاقة التشغيلية التي يوفرها.⁴

وطبقاً لهذا المفهوم يقاس رأس المال بوحدة القياس النقدي المتداولة مع إهمال التغير الحادث في القوة الشرائية لهذه الوحدة، حيث تقاس نتيجة الدورة المحاسبية بين القيمة الاسمية (الدفترية) لرأس المال في نهاية الدورة وبدايتها دون الأخذ بالاعتبار التغير في القيمة الشرائية لوحدة النقد خلال الفترة، ويتم اعداد القوائم المالية من وجهة النظر هذه

¹ أحمد رياحي بلقاوي، نظرية المحاسبة، ترجمة رياض العبد الله، ج2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص285-286.

² أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج2، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، حديث رقم 4005، ص542.

³ محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص473.

⁴ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص284.

حسب مبدأ التكلفة التاريخية، حيث يستخدم صافي الربح المحاسبي أو الخسارة كمقياس للزيادة أو النقصان في ثروة الوحدة المحاسبية.¹

وفي ظل التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار يمكن المحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال المالي وهو ما يعني أن الدخل يتساوى مع التغير في صافي الموجودات معدلاً بالصفقات الرأسمالية المعبر عنها بوحدة من نفس القدرة الشرائية، وفي هذه الحالة يتم إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية معدلة بالمستوى العام للأسعار²، وهو ما يتماشى مع مدخل المحافظة على رأس المال الحقيقي *Real Capital-Maintenance* الذي يكتسب أهمية خاصة في فترات التضخم، بحيث تتمكن المنشأة من الحفاظ على القيمة الحقيقية لرأس مالها وليس الحفاظ على رأس المال بقيمته الإسمية فقط ممثلة بعدد الوحدات النقدية التي ابتدأ بها المشروع.³

الفرع الثاني: مفهوم المحافظة على رأس المال المادي (العيني)

يمثل رأس المال في صورته العينية الطاقة الإنتاجية التي بدأت بها الوحدة المحاسبية، وطبقاً لهذا المفهوم تتم المحافظة على رأس المال في صورة طاقة تشغيلية بما يكفل للمنشأة الاستمرار بنفس المستوى من الإنتاجية⁴، هذا يفيد في أن العائد على رأس المال (الدخل) يظهر عندما تفوق الطاقة الإنتاجية المادية للمنشأة في نهاية الفترة طاقته الإنتاجية المادية في بدايتها مع استبعاد عمليات الملاك، وهو ما يقتضي عدم الاعتراف بالدخل إلا بعد احتساب مخصصات كافية لاستبدال الأصول التشغيلية، والطاقة الإنتاجية المادية في أي نقطة زمنية تساوي القيمة الجارية لصافي الأصول المستخدمة لتوليد الأرباح⁵، حيث أن المنشأة وفق هذا المفهوم تسعى للمحافظة على طاقتها الإنتاجية أي على مواردها الاقتصادية التي تكفل استمراريتها في نشاطها⁶، وهو ما يتطلب أن تكون جميع الموجودات والالتزامات مسجلة على أساس قيمتها الجارية وليس على أساس تكلفتها التاريخية.⁷

وتجدر الإشارة هنا أن للطاقة الإنتاجية ثلاث تعاريف هي:⁸

¹ محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

² أحمد رياحي بلقاي، مرجع سبق ذكره، ص 286.

³ محمد مطر، موسى السيوطي، المرجع السابق، ص 170.

⁴ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 284.

⁵ ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 177.

⁶ Monique Lacroix, Sophie Giordano-Spring, "De La Juste Valeur Au Compréhensive Income", *Comptabilité et Connaissances, France, May 2005, P5.*

⁷ محمد مطر، موسى السيوطي، المرجع السابق، ص 171.

⁸ أحمد رياحي بلقاي، المرجع السابق، ص 286-287.

■ تعرف الطاقة الإنتاجية على أنها موجودات عينية مملوكة من قبل المنشأة، وعليه الدخل يمثل ذلك المبلغ الذي يمكن توزيعه بعد احتساب مخصصات كافية لاستبدال الموجودات العينية المحتفظ بها من قبل المنشأة وعلى أساس اهتلاكها أو إندثارها؛

■ كما تعرف على أنها طاقة إنتاج نفس الكمية من السلع والخدمات في السنة القادمة مثلما يمكن إنتاجها في السنة الحالية؛

■ وتعرف كذلك على أنها طاقة إنتاج نفس قيمة السلع والخدمات في السنة القادمة مثلما يمكن إنتاجها في السنة الحالية.

مفهوم المحافظة على رأس المال المادي مقاس بوحدات من نفس القدرة الشرائية العامة يعني المحافظة على الطاقة الإنتاجية العينية للمنشأة مقاسة بوحدات من نفس القدرة الشرائية، وهو المفهوم الذي توفره محاسبة القيمة الجارية المعدلة على أساس المستوى العام للأسعار.¹

والاختلاف الأساسي بين المحافظة على رأس المال المادي والمحافظة على رأس المال المالي يكمن في معالجة مكاسب وخسائر الحياة التي تحدث عند تغير قيمة البند في الميزانية خلال الفترة المحاسبية، فمثلا إذا زادت قيمة الأراضي التي تحتفظ بها المنشأة، حينها تكون هناك مكاسب حياة، ويعتبر مؤيدو المحافظة على رأس المال المادي مكاسب وخسائر الحياة بمثابة استرداد أو تعديل لرأس المال (*Return of Investment*) ولا يتم إدراجها ضمن الدخل وإنما تعالج ضمن حقوق الملكية، بينما مؤيدو المحافظة على رأس المال المالي فيعتبرون مكاسب وخسائر الحياة عائدا على رأس المال (*Return on Investment*) وتدخل ضمن الدخل.²

¹ أحمد رياحي بلقاي، مرجع سبق ذكره، ص 287.
² ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 177.

المطلب الرابع: أثر الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على القياس المحاسبي

تعتبر المحاسبة نظام للمعلومات تهدف إلى توفير معلومات للفئات التي تستخدم تلك المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، ويمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى فئتين، فئة من داخل المنشأة وعلى رأسها الإدارة حيث تمثل التقارير الداخلية (*Internal Reports*) أداة الاتصال بين النظام المحاسبي والإدارة، أما الفئة الأخرى فهي من خارج المنشأة ممثلة في المستثمرين الحاليين والمرتقبين، المقرضين والموردين، الدائنين والعملاء، وكذلك الجهات الحكومية اتحادات العمال، وغيرها من فئات المجتمع ذات المصلحة، وتمثل التقارير الخارجية (*External Reports*) والقوائم المالية أداة الاتصال بين النظام المحاسبي وهذه الفئات، ومن هنا كان للوظيفة الإعلامية للمحاسبة الدور الهام في إعطاء الصورة الوافية عن نتائج أعمال المنشأة، وقد ترك ارتقاء هذه الوظيفة آثار جوهرية على النظام المحاسبي غير أن أبرزها كان على القياس المحاسبي من حيث إطار عملية القياس المحاسبي، وكذلك على مستوى الطرق والقواعد والمقاييس المعتمدة في القياس، وأيضاً على نتيجة هذه القياسات¹، وهو ما سوف نفضله في الفروع الآتية.

الفرع الأول: أثر الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على إطار عملية القياس المحاسبي

تعرف المحاسبة بالمفهوم التقليدي على أنها فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات والأحداث²، وبالتالي الاعتماد على بيانات تاريخية يستخدمها المحاسب في إعداد قوائم مالية تمثلت بالأساس في قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وهو ما لا يخدم مستخدمي هذه القوائم وبالدرجة الأولى الإدارة التي تحتاج إلى معلومات ترتبط بالمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي بغرض التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وقد فرضت الوظيفة الإعلامية للمحاسبة تطوراً في إطار عملية القياس المحاسبي من ثلاثة زوايا:³

1- البعد الزمني لعملية القياس

القياس المحاسبي ليس مجرد قياس للأحداث الاقتصادية والعمليات التي شهدتها المنشأة في الماضي، وإنما يهدف أيضاً لتوفير معلومات مفيدة في اتخاذ قرارات تنبؤية لها علاقة بالمستقبل، أي المعلومات التي تقدم تغذية عكسية عن الأعمال التاريخية والتي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية⁴، حيث تقوم المنشآت بفحص معلوماتها

¹ محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص 301-302.

² عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص 303.

⁴ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 38.

التاريخية باستمرار للتعرف على مدى زيادة أو نقص أو ثبات الأرباح والمصاريف والمبيعات وعدد العاملين وغيرها عما كانت عليه في الماضي، أما المعلومات المستقبلية فتساعد في تخطيط الطلب على منتجاتها أو خدماتها واحتياجات التشغيل اللازمة للسنة المقبلة، فمثلا المعلومات التي تأتي من مصلحة الضمان الاجتماعي بخصوص سن التقاعد القانونية تساعد المنشأة في عملية تعيين العاملين وبرامج التدريب من أجل تعويض العاملين المحتملين للتقاعد في السنة المقبلة.¹

2- مدخلات عملية القياس

الوظيفة الإعلامية للمحاسبة لا تقتصر فقط على توفير معلومات في صورة قوائم مالية، وإنما أيضا في صور أخرى مثل التقارير المالية التي تساعد الإدارة في عمليتي التخطيط واتخاذ القرارات، وهو ما يتطلب التوسع في مدخلات عملية القياس لتشمل بيانات مالية وأخرى كمية ذات طبيعة إحصائية مثل البيانات عن الحجم، الوزن الطاقة... الخ.²

3- مصادر مدخلات عملية القياس

العمليات المحاسبية نوعان، عمليات داخلية تنشأ من العمليات بين الأقسام الداخلية في المنشأة، وأخرى خارجية تنشأ من عمليات التبادل بين المنشأة الاقتصادية والأطراف الخارجية مثل المدينون، الدائنون، المستثمرون الجهات الحكومية والرسمية... الخ، ويمكن تمييز المدخلات الأساسية بحسب تكراريتها ومصادرها إلى أربعة مصادر من خارج وداخل المنشأة الاقتصادية:³

- البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والهيئات والمنشآت الأخرى خارج المنشأة الاقتصادية، وغالبا ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمتحصلات النقدية... الخ؛
- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية مثل الهيئات التجارية والجهات الحكومية والرسمية، مثل تعليمات جديدة لمصالح الضرائب، تغيرات في الأسعار، مؤشرات التضخم... الخ؛

¹ محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، مطبعة الاشعاع، الاسكندرية، بدون سنة النشر، ص 37.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

³ أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 50.

- البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات داخل المنشأة الاقتصادية نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية بعضها ببعض، مثل بيانات تكاليف الإنتاج، حركة المخزونات، الأجور والمرتببات... الخ؛
- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها،.. الخ.¹

الفرع الثاني: أثر الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على طرق وقواعد القياس المحاسبي

ارتكزت المحاسبة بمفهومها التقليدي على مجموعة من المفاهيم والمبادئ والأعراف المحاسبية مثل مبدأ التكلفة التاريخية، مبدأ الموضوعية والاعتراف، وكذلك الفروض المحاسبية التي ذكرناها سابقاً، إضافة إلى محددات محاسبية مثل الأهمية النسبية و الحيلة والحذر، ومن خلال رصد التطور التاريخي للمحاسبة وأهدافها هناك تطور مماثل في مضمون تلك القواعد والمفاهيم، وكذا أساليب واجراءات المحاسبة بما يتفق ومصالح واحتياجات الأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة، الأمر الذي أوجب وجود الحياد *Neutrality* في مخرجات المحاسبة²، وهناك عاملان شجعا المحاسب على الحرص نحو توفير الحياد أولهما عدم العلم المسبق بالجهة التي ستستخدم هذه التقارير ولا بأغراض أو كيفية استخدامها لأن الأطراف المستخدمة لهذه التقارير متعددة ومصالحها قد تكون متعارضة، والأمر الثاني الذي ساعد في توفير الحياد هو أن الجهات المستخدمة من خارج المنشأة لها قدر من التأهيل من الناحيتين النظرية والعلمية يسمح لها من فهم التقارير وتحليلها فحرص المحاسب على عرض هذه التقارير في شكل بسيط بعيداً عن التعقيد والتقدير الشخصي في إطار قواعد محاسبية عامة متعرف عليها.³

وقد رافق تطور دور المحاسبة كنظام معلومات فقد الكثير من القواعد المحاسبية لمكانتها وأهميتها مثل مبدأ التكلفة التاريخية ذو العلاقة بمبدأ الموضوعية وفرض الاستمرارية، فالتكلفة التاريخية تقدم معلومات موضوعية قابلة للتحقق فهي تستند إلى وقائع وليس أحداث إفتراضية، وكذلك فرض الإستمرارية الذي يستبعد تطبيق أسس أخرى للقياس غير التكلفة التاريخية، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن فرض ثبات وحدة النقد يمثل قيда كبيراً على استخدام وصلاحيّة مبدأ التكلفة التاريخية، فالتقويم وفق التكاليف التاريخية يمكن أن ينتج أرقاماً مضللة لا تصلح لاتخاذ القرارات بتجاهله لتغيرات أسعار الأصول، وكذلك تكاليف الأصول المكتتاة في تواريخ مختلفة لا يمكن جمعها مع بعضها البعض

¹ محمد الفيومي، أحمد حسين علي حسين، تصميم وتشغيل نظم المعلومات، دار المعارف، الاسكندرية، بدون سنة النشر، ص38.

² محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص304.

³ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 124 - 125.

وإظهارها في قائمة المركز المالي في نهاية الدورة، فهي تمثل وقائع اقتصادية في تواريخ مختلفة ولا تمثل الواقع الاقتصادي الحالي في تاريخ إعداد الميزانية¹، وفي هذا الاتجاه وجهت عدة انتقادات إلى هذه القواعد والمبادئ والأعراف، حيث يقول Bierman "إن المبادئ والمفاهيم التي تحكم القياس المحاسبي حالياً ليست بالتأكيد حقائق غير قابلة للنقاش"².

إضافة إلى الآثار التي تركتها الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على قواعد القياس المحاسبي أثرت أيضاً على طرق القياس المحاسبي وهذا في مرحلة تشغيل أو معالجة البيانات، وأكثر الأنواع المعروفة للمعالجة في المحاسبة هي التبويات والتجميعات، فالتبويب هو إعادة تنظيم الأحداث طبقاً لمجموعة من الخصائص، أما التجميع فهو إضافة الخصائص الرقمية لكل الأحداث في مجموعة معينة، ويرى Y.Ijiri أن طرق التقييم المحاسبية ماهي إلا تجميع خطي للكميات مرجحة بالأسعار، كما أن إجمالي الأصول المتداولة وإجمالي الأصول وحقوق الملكية والربح الصافي كلها أمثلة للتجميعات الخطية.³

وتجدر الإشارة إلى أهمية التفريق بين البيانات والمعلومات المحاسبية، فتعرف البيانات على أنها الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الأشخاص أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج، أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات⁴، هذه المعلومات يمكن أن تكون جامدة Static إذا عبرت عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية معينة كما قد تكون المعلومات ديناميكية Dynamic إذا ما عبرت عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث فيما بين لحظتين زمنيتين على مدار فترة زمنية معينة.⁵

¹ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص322.

² محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص306.

³ صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001، ص59.

⁴ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص12.

⁵ محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص307.

الفرع الثالث: أثر الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على المقاييس والقياسات المحاسبية

1- أثر الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على المقاييس المحاسبية

إن الوظيفة الإعلامية للمحاسبة مرتبطة بمدى توصيلها لمعلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، وهنا تظهر أهمية اختيار المقياس المناسب في قياس خاصية معينة، وتزداد فائدة المعلومات التي توفرها المقاييس المحاسبية كلما ارتقى مستوى هذه المقاييس من الناحية الرياضية، غير أن هذه المعلومات تصبح أكثر تعقيدا، ولتوضيح أثر الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على هذه المقاييس نسرد المثال التالي:¹

تمتلك منشأة ثلاث أصول (أ) الخزينة، (ب) أوراق القبض، (ج) آلات، والسؤال هنا ما هو نوع المقاييس المستخدمة في عملية القياس إذا ما أرادت المنشأة توفير أكبر قدر من المعلومات حول هذه الأصول؟

■ في حالة استخدمت المنشأة مقياس إسمي *Nominal Scale* من أجل قياس خاصية سيولة الأصول *Property of Liquidity* يمكن للمحاسب تبويب هذه الأصول كما يلي:

(أ) الخزينة تعد أصلا سائلا؛

(ب) أوراق القبض تعد أصلا شبه سائل؛

(ج) الآلة تعد أصلا قليل السيولة.

■ إذا استخدمت المنشأة مقياس ترتيبي *Ordinal Scale* يمكن للمحاسب توفير مزيد من المعلومات حول الأصول بترتيبها تنازليا أو تصاعديا حسب درجة السيولة.

بالرغم من أن المعلومات التي يوفرها مقياس الترتيب هي أكثر نسبيا من المعلومات التي يوفرها المقياس الإسمي غير أنه لا زال هناك نقص، ففي ظل ما توفر من معلومات لحد الآن يمكننا الحكم على أن الأصل (أ) مثلا أكثر سيولة من الأصل (ب)، إلا أنه لا يمكننا معرفة درجة هذه السيولة أو مدى زيادة درجة سيولة الأصل (أ) عن درجة سيولة الأصل (ب).... الخ.²

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

² محمد مطر، موسى السيوطي، المرجع السابق، ص 310.

وبالتالي الأمر يتطلب استخدام مقياس آخر للسيولة هو المقياس الفترتي *Interval Scale* الذي يمكن من تحديد الفرق بين درجة سيولة الأصلين (أ، ب)، بمعنى أن المعلومة التي يوفرها لا تقف عند حد أن الأصل (أ) أكثر سيولة من الأصل (ب)، وإنما أيضا يحدد قيمة الفرق بين درجة سيولتهما¹، ويمكن توفير أكثر معلومات تساعد في التحليل المالي والاقتصادي، وذلك باستخدام المقياس النسبي *Ratio Scale* لقياس درجة سيولة أي أصل من الأصول الثلاثة السابقة الذكر منسوبة إلى درجة سيولة أصل آخر من نفس المجموعة، أو أصل آخر درجة سيولته محددة أو متفق عليها كوحدة النقد مثلا، كالقول بأن درجة سيولة الأصل (ب) تعادل 60 بالمائة من درجة سيولة الأصل (أ)، ويمكن القول بأن استخدامات المقياس النسبي في المحاسبة زادت أهميتها مقارنة بالمقاييس الأخرى نظرا لتوسع دور الوظيفة الإعلامية للمحاسبة.²

2- أثر الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على القياسات المحاسبية

الوظيفة الإعلامية للمحاسبة كانت مقتصرة على إنتاج المعلومات الواضحة وبأقل درجة من الغموض حتى يستطيع كل مستخدم للمعلومات أن يفهم محتواها وأن يقوم بعمل التعديلات الخاصة به، هذا المفهوم ارتبط بالتكلفة التاريخية أو ما يسمى بمدخل الحقيقة المطلقة، أي الوصول إلى التكلفة بأكبر دقة ممكنة.³

ولغرض تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية فرضت الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على المنشأة توفير قياسات أخرى تستخدم في اتخاذ القرارات خاصة الاستثمارية مثل قياس تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، معدل العائد المتوقع على الاستثمار، ومن هنا أصبح الاهتمام أكبر بخاصية توقيت المعلومات على حساب الدقة، وهذا ما انعكس على عملية القياس ففي عملية تقدير المبيعات مثلا أصبح هدف المحاسب ليس مجرد تقديرها لأقرب دينار وإنما توفير هذه المعلومة بالدقة المعقولة *Reasonable Accuracy*، وفي الوقت المناسب (المفهوم الرياضي للدقة) بمعنى أنه ليس فقط أن تكون عملية القياس متفقة مع الواقع الفعلي بدرجة 100 بالمائة (المفهوم الحسابي للدقة)، بل الدقة المحكومة بمقياس للخطأ ضمن مجال زمني معين ومحددة سلفا، والذي يسمى بمدى التقدير - *Estimation-range* ويعبر عنه احصائيا بفترة التنبؤ *Prediction-interval*⁴، ومتى توفر مقياس لخطأ القياس، يمكن أن تكون المعلومات تتمتع بخاصيتي الملائمة والدقة المعقولة.⁵

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

² محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص 311.

³ صلاح الدين عبد المنعم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 70 - 71.

⁴ Shrestha Durga, Dimitri P.Solomatine, "Machine Learning approaches For estimation of Prediction Interval for the Model Output", Neural Networks, Mars 2006, p226.

⁵ محمد مطر، موسى السيوطي، المرجع السابق، ص 311 - 312.

إن وجود مقياس لخطأ القياس من شأنه أن يوفر ميزتين هامتين، الأولى أن المدى المحدد للقيمة المقدرة سيعطي فكرة عن مدى اهتمام المحاسب تجاه اعتبار الدقة في تقديراته وكذلك حساسيته تجاه عنصر المخاطرة في عملية التنبؤ في حالة عدم التأكد، والأمر الثاني يتعلق بإمكانية الإدارة في تقييم درجة دقة تقديرات المحاسب الأمر الذي سيساهم في تحديد درجة احتمال عشوائية الانحراف الذي قد يحدث فيما بعد بين القيم الفعلية والقيم المقدرة في حالات الموازنات التقديرية مثلاً.¹

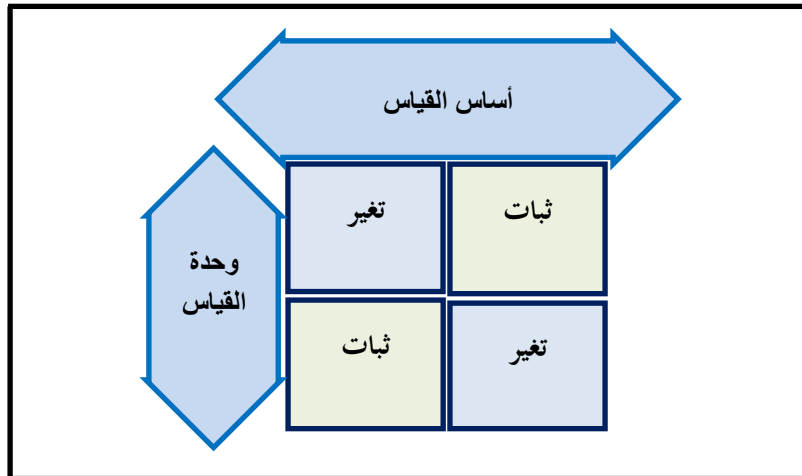
إن تعاضد دور الوظيفة الإعلامية للمحاسبة وكذلك الاختلاف في وجهات النظر حول المفاهيم المتعلقة بالمحافظة على رأس المال كان له الأثر البالغ على تعدد نماذج القياس في المحاسبة، فكما وضحنا سابقاً بأن القياس هو ترجمة للأحداث الاقتصادية المرتبطة بالمنشأة في صورة أرقام تفيد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم المختلفة حيث كان الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للقياس في المحاسبة التقليدية، غير أنه وجهت عدة انتقادات لهذا المبدأ الذي أصبح لا يعطي الصورة الصادقة عن نتائج أعمال المنشأة في بعض الأحيان خاصة مع التغيير المستمر في بيئة الأعمال من تغيير في الأسعار وعدم ثبات القدرة الشرائية للنقود، الأمر الذي لا نجده في المحاسبة الإسلامية التي تتبنى القيمة الجارية كأساس للقياس، ومع التطور الكبير في الأدوات المالية التي تتعامل بها مختلف المنشآت، ذهب فريق إلى تعديل التكلفة التاريخية وربطها بالأسعار السوقية والمؤشرات العامة للأسواق المالية، بينما أجه فريق آخر إلى عدم الربط بالتكلفة التاريخية والاعتماد الكلي على ملاحظات السوق والقيمة وهذا ما سوف نتناوله من خلال المبحث الثاني.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

المبحث الثاني: الاتجاهات الرئيسية للقياس المحاسبي

تختلف نماذج القياس في مجال المحاسبة بناءً على عنصرين أساسيين هما اختيار أساس القياس المعتمد، وتحديد وحدة القياس المعتمدة، وهذا أمر مهم في عملية القياس، إذ أنه لا يمكن إجراء عملية القياس دون تحديد على أي أساس تتم هذه العملية من جهة، وكذلك تحديد خصائص وحدة القياس المختارة، فأسس القياس المحاسبي تتمثل في التكلفة التاريخية كأول أساس، وهو مبدأ من المبادئ المتعارف عليها، والأساس الثاني هو القيمة الجارية، أما بخصوص وحدة القياس وهي وحدة النقد والتي تعبر عن الأحداث الاقتصادية التي تشهدها المنشأة، حيث بنيت وحدة القياس في المحاسبة على فرضية الثبات النسبي في قيمتها، نظراً لعدة عوامل تتعلق بطبيعة وأهداف المحاسبة والتي منها على سبيل الذكر لا الحصر أن قائمة المركز المالي ما هي إلا تعبير عن الوضعية المالية للمنشأة في لحظة زمنية معينة، غير أن قيمة وحدة النقد ليست كذلك في كل وقت، وبالتالي يمكن النظر إلى أن ثبات وحدة النقد أمر غير واقعي، فقد تتغير هذه القيمة بالزيادة أو النقصان من جهة، وأن أسعار العناصر المقيمة بنفس وحدة النقد قد تتغير عبر الزمن من جهة أخرى وعليه يمكننا وضع مصفوفة للاتجاهات الرئيسية للقياس المحاسبي كما هي في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): النماذج الرئيسية للقياس المحاسبي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تعدد بدائل القياس.

من خلال المصفوفة أعلاه يمكن تحديد أربعة اتجاهات رئيسية للقياس المحاسبي، تتمثل في القياس على أساس التكلفة التاريخية المبني على ثبات أساس القياس وهي الأحداث الاقتصادية التي وقعت بالفعل كما هي وكذلك ثبات وحدة القياس وهي العملة (دينار، دولار، .. الخ)، أما الاتجاه الثاني فهو يقوم على ثبات أساس القياس وهي التكلفة التاريخية، وتغير وحدة القياس، أي وحدة النقد وربطها بتغير القوة الشرائية لها، ويسمى هذا بالقياس على أساس

التكلفة التاريخية المعدلة، أما الاتجاه الثالث، والذي يقوم على تعديل أساس القياس التقليدي المتمثل في التكلفة التاريخية بأساس آخر هو القيمة الجارية للتعبير عن أثر التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية نتيجة التغير في أسعارها، مع افتراض عدم التغير في وحدة القياس، وهذا الاتجاه يسمى بالقياس على أساس القيمة الجارية، والاتجاه الرابع يقوم على تعديل كل من أساس القياس ووحدة القياس معا، ويسمى القياس على أساس القيمة الجارية المعدلة وسوف نوضح الاتجاهات الرئيسية الأربعة وما تتضمنه من نماذج للقياس المحاسبي من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: القياس على أساس التكلفة التاريخية

يعتبر القياس المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية الأكثر شيوعا في الممارسات المحاسبية، حيث يرى أن المحاسبة ما هي إلا تسجيل تاريخي للأحداث الاقتصادية التي تشهدها المنشأة بغية إعداد تقارير موجزة حول نتائج أعمالها في لحظة زمنية معينة، وبالتالي يفترض ثبات وحدة القياس (وحدة النقد) أثناء عملية التسجيل، ومن خلال هذا المطلب سوف نوضح أفكار هذا الاتجاه من خلال ما يلي:

الفرع الأول: ماهية التكلفة التاريخية

1- تعريف التكلفة التاريخية

يعد مبدأ التكلفة التاريخية من المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة المالية ومفاده أن تسجل الأصول بالقيمة المدفوعة (أو بعبارة أخرى بمبلغ الخزينة أو أشباه الخزينة المدفوع) أو بالقيمة العادلة للعوض المقدم، وتقيم الخصوم بمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) الالتزام الحاصل الذي نشأ عنها¹، وقد عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها: "المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية للنقد المنفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدر، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل سلع وخدمات التي تم استلامها أو سوف يتم استلامها".²

وتعرف التكلفة التاريخية أيضا بأنها إثبات البند بتكلفته عند اقتنائه أو تحمله وصرف النظر عن أي تغيرات في قيمته، وتعتبر التكلفة التاريخية الأسلوب الوحيد الذي يتم استخدامه استخداما عاما، وايضا يتمتع بالقبول العام ويتعلق القياس بالتكلفة التاريخية بكافة بنود عناصر القوائم المالية، فعلى سبيل المثال يتم قياس التكلفة التاريخية للأصل

¹ لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية IAS IFRS، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012، ص46.

² عماد الحانوتي، "معييار المحاسبة الدولي رقم 39 التطبيق المواقف والاثار على الشركات الأردنية"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد9، الأردن، 2002، ص2.

بسر شراءه إضافة إلى المصروفات التي تنفق عليه حتى يصبح جاهزا للاستخدام المقصود، مثل قياس تكلفة الأراضي بسعر شرائها إضافة إلى تكاليف الإصلاح والرسوم والترخيص وذلك حتى تصبح جاهزة للاستخدام المقصود من شرائها.¹

يعتبر هذا الأساس من أكثر الأسس استخداما لدى الشركات عند إعدادها للقوائم المالية، ويمكن أن يتم استخدام التكلفة التاريخية بالاندماج مع أسس أخرى للقياس، مثل تقييم البضاعة وقياسها بالتكلفة أو القيمة الإسترادية (القيمة السوقية) أيهما أقل والأوراق المالية لأغراض المتاجرة تقاس بالقيمة السوقية ومكافآت التقاعد وترك الخدمة تقاس بالقيمة الحالية، عند عدم قدرة النموذج المحاسبي المستخدم من قبل المنشأة والمبنى على أساس التكلفة التاريخية على التعامل مع آثار تغير الأسعار للأصول غير النقدية فإن المنشأة تستخدم أساس التكلفة الجارية كأساس للقياس²، كما تستند التكلفة التاريخية إلى فرض الموضوعية لأن المحاسب يستطيع الاعتماد على مستندات الشراء في إثبات قيمة الأصل بدل اللجوء إلى إثبات قيمته الإستبدالية المعتمدة على التقدير الشخصي الذي يفتقر إلى الموضوعية كما يستند إلى فرض الاستمرارية وبالتالي لا حاجة إلى تحديد قيمة الأصول بالإحلال أو الاستبدال.³

عند تحديد التكلفة التاريخية يجب مراعاة ثلاثة معايير، معيار الزمن وذلك باعتماد التكلفة النقدية للأصل في تاريخ اقتنائه، ومعيار المكان وذلك بإضافة تكاليف النقل إلى مكان المنشأة، أما المعيار الأخير فهو جاهزية الأصل حيث تحمل كل التكاليف المترتبة بوضع الأصل للاستعمال والاستفادة من مزاياه الاقتصادية.

2- الأبعاد المحاسبية لنموذج التكلفة التاريخية

كما ذكرنا سابقا التكلفة التاريخية تعتبر من المبادئ المحاسبية التي أقرتها الهيئات المحاسبية الدولية، وهي الأكثر استعمالا وتعبر عن القيمة الدفترية التي تسجل بها عناصر القوائم المالية.

1-2- افتراضات نموذج التكلفة التاريخية

التكلفة التاريخية كطريقة من طرق القياس المحاسبي، تستند إلى مبدأ أخذ القيمة الأصلية للأصل في تاريخ الحصول عليه، أي تقييم الأصول على أساس مجموعة المبالغ المدفوعة للحصول على الأصل في تاريخ الشراء بالإضافة

¹ خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص15.

² محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، ج1، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص110.

³ عبد الله رمضان، مبادئ المحاسبة المالية، ط1، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2005، ص153.

إلى كل النفقات المرتبطة بالأصل وكذا النفقات المرتبطة بتهيئة الأصل ليصبح جاهز للاستعمال، مع إهمال كافة التغيرات المتعلقة بالأسعار والتضخم، فهي تقوم على افتراضات تتمثل في:

2-1-1- افتراض ثبات القوة الشرائية للنقد

تعتبر النقود وحدة القياس المعمول بها في عملية قياس وترجمة قيمة العمليات والاحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، وبما أن قيمة النقد (القوة الشرائية للنقد) تتغير من فترة إلى فترة أخرى كغيرها من السلع المادية الأخرى وذلك راجع إلى التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار الذي يتأثر بمستوى النشاط الاقتصادي، فإن انخفاض قيمة النقد يؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية (أي زيادة عدد الوحدات النقدية لشراء نفس السلعة) والعكس صحيح وهذا ما يتنافى مع افتراض ثبات القوة الشرائية للنقد، ما ينعكس على جودة عناصر القوائم المالية المعبر عنها بوحدات نقدية مختلفة القيمة، مما يؤدي إلى عدم إمكانية قياس الأرباح والخسائر في القيمة الشرائية للنقد وهو ما جعل المهنيين والمهتمين يدعون إلى التخلي على هذا الافتراض وتعديل وحدة القياس كلما كان هناك تغيير، أو إضافة قوائم مالية إضافية للقوائم المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية، قوائم يتم إعدادها وفق الرقم القياسي للأسعار يعكس التغير في قيمة النقد.

2-1-2- مبدأ التكلفة التاريخية

وفق المبدأ يتم قياس قيمة موجودات المؤسسة بغرض التعبير عن تكلفتها تاريخياً، مع افتراض تجانس الخاصية المراد قياسها في جميع عناصر موجودات المؤسسة، هذا ما يجعل عملية القياس لكل أصل من هذه الأصول قابلية للتجميع الرياضي، بالرغم من أن الثبات في المستوى العام للأسعار لا يمكن تحقيقه في أي مكان ولا زمان.¹

3- مبررات تطبيق التكلفة التاريخية

لقد كانت أول محاولات تنظير مدخل التكلفة التاريخية سنة 1936م من طرف اللجنة التنفيذية لجمعية المحاسبين الأمريكية عند نشرها للمبادئ المحاسبية في قائمة أولية، حيث كان مبدأ التكلفة التاريخية من المبادئ الأساسية التي وضعتها اللجنة للمحاسبة المالية، ولقد ركز الكثير من الباحثين مثل *Beirman, Gilman* و *Littleton, Paton, Ijiri* على دعم مدخل التكلفة التاريخية²، ومن بين المبررات التي يقوم عليها هذا المدخل نذكر مبررين أساسيين هما الموضوعية واتساق التكلفة التاريخية مع عناصر الاطار الفكري للنموذج المحاسبي المعاصر:

¹ عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص112.
² رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص59.

1-3- الموضوعية

ونعني بها إمكانية التحقق أو التثبت من صحة ودقة بيانات التكلفة التاريخية المعتمدة في الإثبات، فهي تستند إلى أحداث فعلية وليست أحداث افتراضية.¹

2-3- الاتساق مع عناصر الاطار الفكري للمحاسبة

أي الاتساق مع مجموعة كبيرة من الفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، كما أن مبدأ التكلفة التاريخية بدوره يستخدم لتبرير معظم تلك الفروض والمبادئ، وبالتالي فهو اتساق متبادل بين التكلفة التاريخية وتلك الفروض والمبادئ المحاسبية، وهذه بعض ملامح الاتساق:

- بالنسبة لقاعدة الحيطة والحذر، وفرض ثبات وحدة النقد، يتم تجاهل الارتفاع في أسعار الأصول حيث تبقى هذه الأخير مقومة بالتكلفة التاريخية وتظهر بتلك القيمة في ميزانية المنشأة؛²
 - بالنسبة لفرض الاستمرارية، يبرر استبعاد طرق القياس الأخرى كالقيمة الجارية أو القيمة التصفوية ويعتمد فقط التكلفة التاريخية كأساس للقياس؛³
 - بالنسبة لمبدأ تحقق الإيراد، يعتبر مبرر لاستخدام التكلفة التاريخية كونه لا يتم الاعتراف بالإيراد إلا بعد تحققه فعلاً نتيجة عملية تبادل مع طرف خارجي، أي عدم الاعتراف بتغيرات الأسعار وتغيرات القيمة بعد تاريخ الاقتناء؛
 - بالنسبة لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، يعتمد مبدأ التكلفة التاريخية كأساس لقياس تلك المصروفات عند مقابلة إيرادات الفترة بتكاليف تلك الإيرادات التي ينتج عنها دخل الفترة من ربح أو خسارة.
- كما يركز أنصار التكلفة التاريخية على أن الأساس في الإثبات المحاسبي هو التكلفة وليس القيمة، حيث أن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في تقويم الأصول يتطلب إثبات الأصل على أساس التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المنشأة في سبيل الحصول على ذلك الأصل.

4- البعد المحاسبي للدخل وفق التكلفة التاريخية

يعرف الدخل المحاسبي من الناحية العملية بأنه الفرق بين الإيرادات المتحققة الناتجة عن صفقات الفترة والتكاليف التاريخية المقابلة، وهو ما يشير إلى تحديد خمس صفات للدخل المحاسبي:⁴

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 263.

² رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 425.

³ أمين السيد أحمد لطفي، المرجع السابق، ص 263.

⁴ أحمد رياحي بلقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 280 - 281.

- أن الدخل المحاسبي مبني على مبادلة فعلية كانت المنشأة طرفاً فيها، ينتج أساساً من الإيرادات الناتجة من بيع السلع أو تقديم الخدمات مطروحة منها التكاليف الضرورية لتحقيق المبيعات، ووفقاً لمدخل الصفقات لقياس الدخل، قد تكون الصفقة خارجية بين المنشأة وطرف خارجي وهي صفقات مباشرة، أو تكون داخلية (غير مباشرة) وتكون في شكل استخدامات أو توزيع الموجودات داخل المنشأة؛
 - أن الدخل المحاسبي مبني على فرضية الدورية، حيث يمثل الدخل هنا مؤشر على الأداء المالي للمنشأة؛
 - أن الدخل المحاسبي مبني على مبدأ تحقق الإيراد، والذي يتطلب عدم الاعتراف بالإيراد إلا بعد تحققه فعلاً نتيجة عملية تبادل مع طرف خارجي، أي عدم الاعتراف بتغيرات الأسعار وتغيرات القيمة بعد تاريخ المبادلة¹؛
 - يتطلب قياس الدخل المحاسبي قياس المصاريف على أساس التكلفة التاريخية، مما يمثل تمسكاً وتشدداً بهذا المبدأ، فتتم المحاسبة عن كل الموجودات على هذا الأساس حتى تحقق البيع، وفي تلك اللحظة يتم الاعتراف بأي تغير في القيمة، وعليه فالمصروفات ماهي إلا موجودات مستنفدة، أو تكاليف حيازة مستنفدة؛
 - يتطلب الدخل المحاسبي ربط الإيرادات المعترف بها عن الفترة بالتكاليف المناسبة لها، أي الأخذ بمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وينتج عن هذه المقابلة دخل الفترة من ربح أو خسارة، ويعتمد في تحديد المصروفات على التكلفة التاريخية لها.²
- وتأسيساً على ما سبق يتم قياس صافي الدخل من خلال حركة الأنشطة خلال الفترة المحاسبية من خلال إعداد قائمة الدخل باعتباره يمثل حصيلة النتائج المترتبة على قيام المنشأة بأنشطة معينة خلال فترة محددة، ويعتمد في ذلك على مقابلة الإيرادات التي تكتسبها المنشأة خلال هذه الفترة بالمصروفات المستنفدة خلالها، ويتمثل الدخل المحاسبي في الفرق بين بنود هاتين المجموعتين خلال دورة مالية كاملة، وتستخدم التكلفة التاريخية كأساس لقياس الموجودات والالتزامات بافتراض ثبات قيمة وحدة القياس وبغض النظر عن تغيرات الحالة الاقتصادية أو التغيرات في القيمة الشرائية لوحدة القياس خلال الفترة المحاسبية، ويعد صافي دخل الفترة مقياساً لأداء المنشأة ومجهودات الإدارة عن أنشطة وعمليات حدثت فعلاً وقيست بموضوعية.³

¹ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 425.

² رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، المرجع السابق، ص 425.

³ محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص 208.

الفرع الثاني: تقييم نموذج التكلفة التاريخية

إن الاستخدام الواسع لمدخل التكلفة التاريخية في مجال القياس المحاسبي، إنما كان نتيجة للمزايا العديدة التي توفرها التكلفة التاريخية، وبالرغم من ذلك فهي لا تخلو من عدة عيوب حسب منتقديها، وفيما يلي نذكر مجموعة من هذه المزايا والعيوب:¹

1- مزايا نموذج التكلفة التاريخية

- تعطي طريقة القياس على أساس التكلفة التاريخية القيمة الحقيقية للأصل وقت الحصول عليه باستنادها إلى عمليات حدثت فعلاً؛
- العمليات التي تقيم على أساس طريقة التكلفة التاريخية تكون أكثر موثوقية ومصداقية لاستنادها إلى سندات إثبات لعملية حدوثها؛
- تلائم مبدأ التكلفة التاريخية مع الإطار الفكري للمحاسبة، بما يشتمل عليه من فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموماً، لاسيما فرض الموضوعية؛
- رغم الانتقادات الموجهة لمدخل التكلفة التاريخية، لعدم أخذه بعين الاعتبار التغير في أسعار الأصول إلا أنه يتلاءم مع مبدأ الحيطة والحذر الذي يشترط الاستمرار في إثبات قيم عناصر المؤسسة وإظهارها في الميزانية وفق التكلفة التاريخية، وعدم تسجيل أي إيراد متوقع إلا في حالة الحدوث الفعلي له؛
- تلائم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ ثبات الطرق المحاسبية المتبعة في الممارسة المحاسبية، كما تتماشى مع فرض وحدة القياس النقدي كأساس للإفصاح عن قيمة عناصر المؤسسة في القوائم؛
- عدم انتداب خبير لتقييم الأصول، مما يعني الاستغناء عن جزء من التكاليف.²

2- عيوب نموذج التكلفة التاريخية

حقيقة أن التكلفة التاريخية تمثل وترمز للقيمة الحقيقية للعمليات والأحداث في تاريخ حدوثها، لا يجعل من قيمة الشيء في فترة سابقة مساوية لقيمة نفس الشيء في فترة لاحقة، ذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار التغير في القوة الشرائية للنقد، أو تغيير في البيئة الاقتصادية بشكل عام، كما أن للتطور التكنولوجي دور في تغيير قيمة الأصل في

¹ حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 105-106.

² عبد الحق بو عتروس، عقبة سحنون، "محاسبة الأصول وفق معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات تطبيقها في الجزائر"، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق اهراس، الجزائر، 2010، ص 4.

المستقبل، كل هذه الظروف لا تأخذها طريقة التكلفة التاريخية بعين الاعتبار، وبشكل عام يمكن إيجاز أهم مشكلات القياس وفق التكلفة التاريخية في النقاط التالية:

- في حالة التضخم القيم التاريخية تصبح غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي خلال عدة فترات محاسبية متتالية؛¹
- إن الاعتماد على التكلفة التاريخية من شأنه اسقاط كثير من الأصول غير الملموسة من القوائم المالية وذلك لاشتراط حدوث عملية تبادلية مع طرف آخر قبل الاعتراف بأي تغيير في عناصر المركز المالي؛²
- إن عدم التجانس في مقابلة إيرادات تمثل بالقيمة الجارية مع مصروفات ممثلة بقيم تاريخية تختلف باختلاف الأوقات التي حدثت فيها يؤدي إلى عدم الدقة في قياس نتائج الأعمال على أساس مقابلة الإيرادات بالمصروفات وتأثير ذلك على التغيير في بنود حقوق الملكية؛
- عدم قدرة نموذج التكلفة التاريخية على الوفاء باحتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث لا يوفر المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات طويلة الأجل وقياس وتحليل أداء الربح والمركز المالي للمنشأة؛
- إن تأجيل الاعتراف بالتغيير في قيم الأصول والخصوم حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات المحاسبية المختلفة؛³
- يميل نموذج التكلفة التاريخية إلى الاقرار بالأحداث فقط عند الشراء أو البيع وهذا يعني عدم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة وعدم تسجيل الزيادات أو الانخفاضات في قيمة الاستثمارات المالية المتداولة، وعدم تماشي مبدأ التكلفة التاريخية مع متطلبات بعض القطاعات مثل قطاع البنوك الذي يحتاج إلى معلومات وبيانات متجددة ومتفقة مع السوق.⁴

3- موقف المحاسبة الإسلامية من التكلفة التاريخية

لقد وردت التكلفة التاريخية في معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، حيث يقصد بالتكلفة التاريخية لأحد الموجودات، القيمة العادلة للموجود في تاريخ اقتنائه، بما في ذلك المبالغ التي تحملتها المنشأة لتهيئة الموجود للاستخدام، ويقصد بالتكلفة التاريخية لأحد المطلوبات القيمة التي تسلمتها المنشأة عند تحملها الالتزام أو المبلغ المستحق دفعه لسداد الالتزام.⁵

¹ تيجاني بالرقى، "القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم"، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² سالم عبد الله حلس، يوسف محمود جريوع، "تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في اعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد 1، 2006، ص 15.

³ علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، ط 1، مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 15.

⁴ محمد الهادي ضيف الله، مرجع سبق ذكره، ص 211.

⁵ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، مرجع سبق ذكره، ص 126.

ونشير هنا إلى موقف بعض المفكرين في مجال المحاسبة الإسلامية من التكلفة التاريخية، الذين يرون أن التكلفة التاريخية بالرغم من أنها تحقق التجانس بين جميع الأصول في طريقة تحديد التكلفة الرأسمالية الخاصة بها والتكاليف الأيرادية عن كل فترة المرتكز على فرض إيجابية القياس وفرض الاستمرارية في الفكر المحاسبي التقليدي، إلا أن هذه الركائز ليست بنفس المعنى في الفكر المحاسبي الإسلامي، ذلك أن فرض إيجابية القياس بالمعنى التقليدي يركز في المقام الأول على إيجابية الدليل، بينما في نظرية المحاسبة الإسلامية تهتم بموضوعية القياس في ذاته، بمعنى أن القياس هم هو التوصل إلى نتائج حقيقية من الناحية الاقتصادية بصرف النظر عن موضوعية الدليل، الذي من الممكن أن يصبح غير ذي معنى مع مرور الزمن، أما من حيث فرض الاستمرارية كركيزة في النظرية المحاسبية التقليدية يرسخ لمبدأ التكلفة التاريخية حين يقال "ما دام المشروع مستمرا، فيمكن قبول تقويم الأصل الثابت على أساس التكلفة التاريخية، ولا شك أنه إذا تعرض هذا الأصل للبيع في حالات التصفية فلا بد من تقويمه على أساس أسعار السوق الجارية"، لذا ترفض النظرية المحاسبية الإسلامية فرض الاستمرار، وتحل محله فرض التصفيات المتتالية، وبالتالي يرفض بنائها مبدأ التكلفة التاريخية، ويتناسب هذا البنيان مع أسس التقويم التي تتلاءم مع حالات التصفية الفعلية.¹

المطلب الثاني: القياس على أساس التكلفة التاريخية المعدلة

نظرا للانتقادات التي وجهت إلى التكلفة التاريخية كنموذج للقياس، وليس كمبدأ من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في كونه لا مفر من التسجيل التاريخي للأحداث الاقتصادية، حيث لا يمكن أن نتصور محاسبة دون تسجيل الأحداث حين حدوثها، مما أدى ببعض إلى محاولة تحسين هذا النموذج وذلك بتعديل وحدة القياس التي لا تتميز في الواقع بالثبات، نظرا للمؤثرات الخارجية والتغيرات في المستوى العام للأسعار، وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للنقد كوحدة للقياس المحاسبي، وبالتالي عدم إعطاء صورة وافية عن نتائج أعمال المنشآت ومن خلال هذا المطلب سوف نفصل في القياس على أساس التكلفة التاريخية المعدلة.

يقوم هذا النموذج في القياس على أساس التكلفة التاريخية مع تغير وحدة القياس وربطها بالقوة الشرائية للنقد ويسمى هذا النموذج بالمحاسبة وفقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار، وبموجبه يتم تعديل البيانات المحاسبية على الأرقام القياسية للأسعار، وهو ما يجعل هذا النموذج بسيط وسهل التطبيق، فضلا عن ذلك فإن إعداد الأرقام القياسية ليس من اختصاص المحاسب، بل تقوم به هيئات حكومية متخصصة، وللمحاسب مهمة اختيار الرقم القياسي المناسب عند التعديل لتسهيل العملية والحصول على نتائج أفضل، ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

¹ أسامة شلتوت، "نظرية المحاسبة الإسلامية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 17، العدد 4، الكويت، 1989، ص 243.

أكثر المقاييس استخداماً، ويتم إصداره من قبل الجهات الحكومية المختصة كل شهر أو ثلاثة شهور، ولا يخضع لأي تعديل بعد نشره، وهو يطبق في الولايات المتحدة الأمريكية بناءً على توصيات مجلس معايير المحاسبة المالية¹، ويتم التوصل للتكلفة التاريخية المعدلة وفق المعادلة التالية:

$$\text{التكلفة التاريخية المعدلة} = \text{التكلفة التاريخية} \times \text{الرقم القياسي العام للأسعار} \dots\dots\dots (1)$$

كما تستوجب هذه الطريقة التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية في قائمة المركز المالي لتحديد حجم مكاسب أو خسائر القوة الشرائية الناتجة عن الاحتفاظ بالعناصر النقدية خلال فترة التضخم، وتعتبر الأرقام القياسية للأسعار إحدى الأدوات الرئيسية في استخدام هذا المدخل. وبما أن معظم مستخدمي القوائم المالية هم مستثمرون يوظفون أموالهم على أمل أن يحصلوا على أموال إضافية لشراء سلع وتقديم خدمات للمستهلك فقد جاء تبني مجلس معايير المحاسبة المالية لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك²، ومن أجل تطبيق هذا النموذج في القياس يجب مراعاة مجموعة من القواعد والمتطلبات نوجزها في الفرع الآتي.

الفرع الأول: متطلبات تطبيق التكلفة التاريخية المعدلة

تسعى المحاسبة كما أوضحنا سابقاً إلى إعطاء صورة وافية عن حقيقة المركز المالي للمنشآت ونتائج أعمالها لهذا فإن اختيار طريقة القياس يجب أن تكون في هذا الاتجاه، ولتطبيق التكلفة التاريخية المعدلة يجب مراعاة مجموعة من المتطلبات والقواعد تشمل في:

1- التفرقة بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية للقوائم المالية

يقصد بالعناصر النقدية تلك الأصول والالتزامات التي تتحدد بعدد ثابت من وحدات النقود بغض النظر عن التغيرات السعرية³، أو هي تلك الأصول والخصوم ثابتة المبالغ التي تكون لها قيمة إسمية، ويتم التعبير عنها بعدد ثابت من الوحدات النقدية مثل النقدية في الصندوق أو في المصرف، الموردون، الزبائن، القروض، أوراق القبض وأوراق الدفع... الخ⁴، أما العناصر غير النقدية فهي تلك التي لها قيم سوقية تتغير بسبب التغير في مستويات الأسعار، أو هي العناصر التي لا تمثل قيمتها عدد ثابت من وحدات النقود، حيث تتغير أسعارها طبقاً للتغيرات السعرية، مثل

¹ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002، ص 340-353.

² مؤيد الفضل وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 23.

³ محمود عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002، ص 369-370.

⁴ حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 377.

التشبيات الملموسة وغير الملموسة، وما يرتبط بها من مخصصات، المخزون وما يرتبط به من مخصص ارتفاع الاسعار... الخ.

ومن خلال الجدول الموالي نوضح العناصر النقدية والعناصر غير النقدية الظاهرة في القوائم المالية:

الجدول رقم (1-2): تصنيف العناصر النقدية والعناصر غير النقدية

العناصر النقدية	العناصر غير النقدية
- النقدية والودائع تحت الطلب والودائع لأجل؛ - نقدية/عملات أجنبية، مطالبات/عملات أجنبية؛ - أوراق مالية للمضاربة/سندات؛ - ذمم مدينة وأوراق القبض؛ - مخصص لديون مشكوك فيها وأوراق القبض؛ - مخزون سلعي مباع سلفاً بأسعار محددة؛ - قروض ممنوحة للعاملين؛ - مدينون وأوراق القبض طويلة الأجل؛ - تأمينات قابلة للاسترداد؛ - ذمم دائنة وأوراق الدفع؛ - مصروفات واجبة الدفع (مستحقة)؛ - توزيعات أرباح واجبة الدفع؛ - التزامات/عملات أجنبية؛ - تأمينات للغير واجبة الرد؛ - سلف مقدمة من العملاء؛ - دائنون وأوراق دفع طويلة الأجل؛ - علاوة أو خصم إصدار السندات؛ - فوائد السندات وأوراق الدفع؛ - أسهم ممتازة/مبلغ مساو لسعر السداد؛ - أسهم عادية/حقوق المساهمين	- أوراق مالية للمضاربة /أسهم؛ - المخزون السلعي غير المتعلق بعقد بيع مسبق؛ - مصروفات مدفوعة مسبقاً (تأمين، إيجار،...) - تشبيات ملموسة (أراضي، مباني، تجهيزات،...) - مجمع اهتلاك التشبيات الملموسة؛ - براءات الاختراع، علامات تجارية؛ - شهرة المحل؛ - تشبيات غير ملموسة أخرى وأعباء مؤجل؛ - أسهم ممتازة/مبلغ أقل من سعر السداد

المصدر: رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص83-84.

2- تعديل عناصر قائمة المركز المالي

يفترض في العناصر غير النقدية أنها لا تحقق مكسباً أو خسارة في القوة الشرائية العامة لمجرد التغير في المستوى العام للأسعار، فأسعارها تتغير بنفس المعدل العام للأسعار ولا يحدث أي مكسب أو خسارة في القوة الشرائية العامة وهذا الافتراض هو السائد في محاسبة المستوى العام للأسعار، غير أنه في الواقع المنشآت التي تحوز عناصر غير نقدية يكسبون أو يخسرون قوة شرائية عامة إذا ارتفعت أو انخفضت أسعار العناصر غير النقدية بمعدل يختلف عن معدل التغير في المستوى العام للأسعار، وهنا نلاحظ أن التغير في قيمة العناصر غير النقدية ينتج عن التغير في أسعار هذه

العناصر من جهة، والتغيير في المستوى العام للأسعار من جهة أخرى، ويتم تعديل البيانات التاريخية بما يوافق المستوى العام للأسعار، ومراعاة للتغيرات في القوة الشرائية من أجل المحافظة على رأس المال المالي للمنشأة.¹

يتم تعديل هذه العناصر إما بصفة منتظمة، وهو ما تقوم المنشآت بصورة دورية وفي تواريخ محددة، وقد تصدر الدولة لوائح وتشريعات تنظم كيفية تطبيقه، حيث يعاد تقدير القوائم المالية المعدلة وفق القوة الشرائية العامة في نهاية كل دورة مالية، وحسب المعايير المحاسبية الدولية فإن القوائم المالية المعدلة تعتبر كمعلومات إضافية يتم تقديمها مع القوائم المعدلة وفق التكلفة التاريخية التي تلقى قبولاً عاماً لدى المحاسبين، غير أن الاختلاف يكمن في طريقة التعديل، ويتم تعديل العناصر غير النقدية وفق المعادلة التالية:

$$\text{التكلفة التاريخية المعدلة المعاد تقييمها} = \text{التكلفة التاريخية (المعدل السابق)} \times (1 + \text{نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار}) \dots\dots\dots (2)$$

ومن خلال الآتي نوضح كيفية تقييم أهم عناصر الميزانية وفق التكلفة التاريخية المعدلة:²

- تحديد العناصر النقدية وغير النقدية لكل من الأصول والخصوم؛
- إظهار العناصر النقدية بقيمتها الاسمية، لأنها بطبيعتها تعتبر وحدات نقدية جارية؛
- تعديل العناصر غير النقدية بالقوة الشرائية منذ تاريخ اقتنائها؛
- تحسب الأرباح المحتجزة كمتمم حسابي لكافة المبالغ الأخرى المعاد عرضها في قائمة المركز المالي؛
- عند تعديل قائمة المركز المالي للسنوات السابقة من أجل مقارنتها مع المركز المالي للسنة الحالية، يتم تعديل جميع العناصر النقدية وغير النقدية، وإظهارها بمستويات الأسعار للسنة الحالية.

3- تعديل عناصر قائمة الدخل

تتم عملية تعديل عناصر قائمة الدخل في العادة بعد تعديلات عناصر قائمة المركز المالي، وذلك مراعاة للتغيرات التي تمس تكلفة المخزونات، والاهتلاكات، ويتم التعديل في القيم التي تم تسجيلها عند حدوثها وربطها مع مستويات الأسعار في نهاية الفترة، وتشمل خطوات التعديل ما يلي:³

- تعديل عناصر الإيرادات والمصروفات باستخدام الأرقام القياسية للأسعار حسب تواريخ حدوثها، أما العناصر التي يفترض أن تكون تمت على طول الفترة المالية مثل المبيعات والمشتريات فيستخدم عند تعديلها متوسط الأرقام القياسية للأسعار؛

¹ رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص90.

² محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص407.

³ محمد المبروك أبو زيد، المرجع السابق، ص408.

- حساب الاهتلاك على أساس قيم الأصول المعنية والمقيمة بالتكلفة التاريخية المعدلة؛
- حساب تكلفة البضاعة المباعة حسب العلاقة التالية:

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة} = \text{مخزون أول المدة المعدل} + \text{المشتريات المعدلة} - \text{مخزون آخر المدة المعدل} \dots (3)$$

- حساب خسائر وأرباح القوة الشرائية نتيجة الاحتفاظ بالعناصر النقدية.

4- حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية

في حالة التضخم تنخفض القوة الشرائية للنقود (وحدة القياس المحاسبي)، الأمر الذي يؤثر سلباً على الأصول النقدية للمنشآت التي تتكبد خسائر في أصولها النقدية المحتفظ بها، بينما يؤثر إيجاباً على الخصوم النقدية لها، ويتم حساب هذه المكاسب أو الخسائر كما يلي:¹

- حساب صافي الأصول النقدية في بداية الفترة (صافي المركز النقدي)، فمثلاً لو أن الأصول النقدية في بداية الفترة تساوي 300 وحدة نقدية، والخصوم النقدية تساوي 200 وحدة نقدية، فيكون صافي الأصول النقدية مساو لـ 100 وحدة نقدية؛

- تعديل صافي الأصول النقدية في بداية الفترة (في مسودة خارج القوائم المالية)، وفق المعادلة التالية:

$$\text{صافي الأصول النقدية المعدل في بداية الفترة} = \text{صافي الأصول النقدية في بداية الفترة} \times \text{الرقم القياسي للأسعار في بداية الفترة} / \text{الرقم القياسي للأسعار في نهاية الفترة} \dots (4)$$

- تعديل قيمة المتحصلات النقدية التي تمت خلال الفترة، وبنفس الأسلوب السابق، ثم إضافة الناتج إلى صافي الأصول النقدية المعدلة لأول الفترة؛

- تعديل قيمة المتحصلات النقدية التي تمت خلال الفترة، وبنفس الأسلوب السابق، ثم تطرح هذه القيمة من الإجمالي المتحصل عليه في الخطوة السابقة، فتحصل على القيمة المعدلة لصافي الأصول في نهاية الفترة؛

- تحدد مكاسب أو خسائر القوة الشرائية بالفرق بين الرقم الأصلي لصافي الأصول النقدية في نهاية الفترة في قائمة المركز المالي والقيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية المحسوبة في الخطوات السابقة.

وبما أن مكاسب وخسائر القوة الشرائية ناتجة عن التغير في المستوى العام للأسعار، وليس له علاقة بنشاطات المنشآت، فإنه يعترف به كجزء من صافي دخل الدورة التي حصلت فيها، ويجب التقرير عن هذه المكاسب والخسائر

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 501.

في بند مستقل في قائمة الدخل، وهذا الاتجاه في المعالجة أيدته معظم الهيئات المهنية بما فيها مجلس معايير المحاسبة الدولية.¹

الفرع الثاني: مزايا وعيوب التكلفة التاريخية المعدلة

في ظل ظاهرة التضخم اعتمدت طريقة التكلفة التاريخية المعدلة كبديل عن التكلفة التاريخية، كونها تربط البيانات التاريخية بواقع الحال، مما من هذه البيانات أكثر ملائمة لمختلف متخذي القرار، ذلك أنها عاجلت الكثير من المشاكل المحاسبية المتعلقة بالقياس المحاسبي، ومن أجل تقييم هذه الطريقة نسرد مجموعة المزايا التي توفرها وكذلك العيوب المرتبطة بالتكلفة التاريخية المعدلة.

1- مزايا التكلفة التاريخية المعدلة

من إيجابيات هذا النموذج نجد أنه:

- يأخذ في الاعتبار تاريخ اقناء الأصول مما يجعل قيمتها المعدلة أقرب إلى أسعارها السوقية²؛
- يسمح هذا النموذج لإدارة الوحدة الاقتصادية من تقوم سياستها النقدية من خلال الإفصاح عن مكاسب وخسائر العناصر النقدية؛
- يقوم هذا النموذج على أساس موضوعي واحد لمعالجة كل البيانات الواردة في القوائم المالية وتعديل آثار التغيرات التي تحدثها القوة الشرائية³؛
- القوائم المالية المعدلة وفق التكلفة التاريخية المعدلة تكون قابلة للمقارنة مع الشركات المماثلة، ومع الشركة نفسها لفترات مالية مختلفة؛
- وفق هذه الطريقة يتم الإفصاح عن آثار التضخم بمعزل عن أرباح النشاط، وبالتالي يكون تقييم الأداء أكثر موضوعية؛
- عملية حساب الاهتلاكات والتعديلات وفق هذه الطريقة، يمكن المنشأة من حل مشكلة استبدال الأصول وتآكل رأس المال؛

¹ رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص89.

² جبر ابراهيم الداعور، محمد نواف عابد، "إعادة تقييم الأصول الثابتة في فلسطين"، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد 10، العدد 1-A، فلسطين، 2008، ص167.

³ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص402.

2- عيوب التكلفة التاريخية المعدلة

بالرغم من المزايا التي ذكرت سابقاً، لا تخلو هذه الطريقة من بعض أوجه القصور سواء من ناحية موضوعيتها خاصة أنها مرتبطة بالأرقام القياسية للأسعار الذي يعكس التضخم العام وليس التضخم المتعلق بأصول المنشأة نفسها، وهذه بعض العيوب التي تعترى هذه الطريقة¹:

- محدودية الفائدة من استخدام التكلفة التاريخية المعدلة، حيث أنه لا يعالج أخطاء التوقيت التي تنشأ من التغيرات في المستوى النسبي للأسعار؛
- عدم ملائمة المعلومات الناتجة عن تطبيق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث أن ما يهم هؤلاء المستخدمين هو حجم وتوقيت التدفقات النقدية كأساس لتقييم واتخاذ قراراتهم؛
- قد تزيد تكاليف تعديل القوائم المالية وفق هذه الطريقة عن المنافع المرجوة من ورائها²؛
- قد يؤدي تطبيق هذه الطريقة في بعض الأحيان إلى زيادة الأرباح الدورية، كما أنها تتعارض مع أساس الاستحقاق المتعلق بالأرباح الناتجة عن التعديلات التي يقتضيها الرقم القياسي العام³؛

3- موقف المحاسبة الإسلامية من التكلفة التاريخية المعدلة

على مستوى المحاسبة الإسلامية تمت عدة نقاشات حول هذه الطريقة التي تربط وحدة القياس بالأرقام القياسية للأسعار فذهب الفقهاء إلى ثلاثة أقوال، الأول يجيز المدفوعات المؤجلة بمستوى الأسعار سواء كان سببها ديناً أو عقداً، وحجتهم في ذلك قول رسول الله ﷺ لابن عمر لما سأله عن أخذ الدراهم بالدنانير والعكس، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أبيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ، فَأَقْبِضُ الْوَرَقَ مِنَ الدَّنَانِيرِ، وَالِدَّنَانِيرَ مِنَ الْوَرَقِ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتٍ حَفْصَةَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رُؤَيْدَكَ أَسْأَلُكَ: إِنِّي كُنْتُ أبيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأَقْبِضُ هَذِهِ مِنْ هَذِهِ، وَهَذِهِ مِنْ هَذِهِ، فَقَالَ: ((لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ))⁴، فوجه الدلالة هنا أن النبي ﷺ ربط وفاء الدراهم عن الدنانير أو العكس بسعر يوم القضاء، وبالتالي يمكن الربط بالرقم القياسي للأسعار، أما القول الثاني فذهب إلى عدم جواز ربط المدفوعات المؤجلة بمستوى الأسعار سواء كان ديناً أو عقداً، وهو ما أوصت به الحلقة

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 513.

² محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 402.

³ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 377.

⁴ أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون بإشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج 10، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001، حديث رقم 6239، ص 359.

العلمية التي نظمت في البنك الإسلامي للتنمية والمنعقدة لدراسة موضوع ربط الحقوق والالتزامات بتغير الاسعار سنة 1407هـ، ويستدلون في ذلك بوجوب رد المثل في وفاء الديون والقروض (مثلية الأوراق النقدية)، والربط القياسي بمستوى الأسعار يقضي إلى زيادة على ما ثبت في الذمة من الديون والقروض فيما إذا ارتفع معدل مستوى الأسعار فتكون هذه الزيادة في الدين مقابل الأجل، وهذا هو ربا الجاهلية الذي ثبت تحريمه بالكتاب والسنة والاجماع، أما الربط عند تقديم القروض فهذه الزيادة مشروطة في العقد، وهو محرم بالإجماع كذلك، أما القول الثالث فيجيز الربط القياسي بمستوى الأسعار في الأجور والرواتب دون القروض والديون، وهذا ما انتهى إليه مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة سنة 1409هـ، ودورته الثامنة سنة 1414هـ.¹

كما لاحظنا سابقاً أن طريقة التكلفة التاريخية المعدلة تم اقتراحها من بعض المهنيين لتفادي الثغرات التي ميزت التكلفة التاريخية، وخاصة أثر تغيرات الأسعار في حالات التضخم مما يضعف من القوة الشرائية لوحدة النقد كوحدة قياس في المحاسبة، حيث كانت هذه الطريقة محل نقاش بين مؤيد ومعارض لها، حتى أن الحكومة البريطانية كونت لجنة خاصة بمحاسبة التضخم عرفت باسم لجنة *Sandilands*، التي أصدرت تقريراً سنة 1975م رفضت فيه هذه الطريقة وأقرت محاسبة القيمة الجارية، التي سوف نتناولها في المطلب الآتي.

المطلب الثالث: القياس على أساس القيمة الجارية

نموذج القيمة الجارية يقوم على تعديل أساس القياس التقليدي المتمثل في التكلفة التاريخية بأساس آخر هو القيمة الجارية للتعبير عن أثر التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية نتيجة التغير في أسعارها، مع افتراض عدم التغير في وحدة القياس، بحيث يتم المحافظة على رأس المال سليماً من الناحية الاقتصادية، وليس من الناحية النقدية فحسب، مما يجعل هذه الطريقة أكثر انسجاماً مع الموضوعية في المحاسبة.²

وللمحافظة على رأس المال سليماً من الناحية الاقتصادية (الطاقة الإنتاجية)، يتطلب الأمر إظهار جميع بنود الأصول والالتزامات بالقيمة الجارية بدلاً من تكلفتها التاريخية، فهذا النموذج يختلف عن نموذج التكلفة التاريخية المعدلة، حيث أنه يتخلى عن مفهوم التكلفة التاريخية عند إعادة تقييم أصول والتزامات الوحدة الاقتصادية، في حين أن نموذج التكلفة التاريخية المعدلة يربط بين التكلفة التاريخية والأرقام القياسية العامة، وبالتالي فمفهوم القيمة الجارية يشتمل على كل أنظمة التقييم المصممة للتعبير عن الأسعار الخاصة ببعض السلع والخدمات، وليس الأسعار العامة

¹ خالد بن عبد الله بن محمد المصلح، *التضخم النقدي في الفقه الإسلامي*، ط1، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، 2006، ص267-281.

² حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص401.

التي تعبر عن القوة الشرائية العامة للعملة¹، بحيث تقوم المحاسبة على أساس القيمة الجارية على مجموعة من الأسس نسردها فيما يلي

الفرع الأول: أسس وطرق القياس وفق القيمة الجارية

كما رأينا سابقاً أن فكرة القياس وفق القيمة الجارية هو خروج التكلفة التاريخية وتجنب أوجه القصور المرتبطة بها، وإعطاء نموذج أقرب لواقع الحال لمختلف عناصر القوائم المالية، والمحافظة على رأس المال بالمفهوم الاقتصادي ومن أجل كل هذا يقوم نموذج القيمة الجارية على عدة أسس وطرق لقياسها:²

1- أسس القياس وفق القيمة الجارية

- تصنيف عناصر الأصول والالتزامات إلى عناصر نقدية وأخرى غير نقدية كما لاحظنا في طريقة التكلفة التاريخية المعدلة، أما التعديل في هذه الطريقة فيمس العناصر غير النقدية فقط، لهذا لا تظهر مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية؛
- استخدام الأرقام القياسية الخاصة للسلع والخدمات المرتبطة بالمنشأة، وإثبات التعديل في الدفاتر والسجلات المحاسبية على أساس القيم الجارية لهذه العناصر؛
- الاعتراف بمكاسب وخسائر حيازة العناصر غير النقدية بمجرد حدوث التغيير في أسعارها الخاصة، ولا تشترط تحقق واقعة البيع على عكس طريقة التكلفة التاريخية، مما يعكس مدى كفاءة الأداء التسييري للمنشأة في مجال المضاربة على أسعار أصولها؛
- تحديد المكاسب والخسائر المرتبطة بالعناصر غير النقدية، والفرقة بين أرباح وخسائر الحيازة المحققة وغير المحققة، هذه الأخيرة ناتجة عن العناصر غير النقدية التي تحوزها المنشأة حتى تاريخ التعديل، ويتم حسابها بالفرق بين القيمة الجارية والتكلفة التاريخية لتلك العناصر، أما المكاسب والخسائر عن الحيازة المحققة الناتجة عن بيع أو استنفاد خدمات العناصر غير النقدية فتحسب بالفرق بين القيمة الجارية والتكلفة التاريخية لتلك العناصر.

2- طرق حساب القيمة الجارية

ويمكن قياس القيمة الجارية وفق ثلاثة طرق تتمثل في القيمة الحالية، وصافي القيمة البيعية، وتكلفة الاستبدال.

¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 428-429.

² رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.

1-2- طريقة القيمة الحالية

تهدف هذه الطريقة إلى احتساب القيمة الاقتصادية للأصل من خلال التنبؤ بصافي الإيرادات المستقبلية التي يحققها الأصل خلال حياته الإنتاجية، ثم اختيار معدل الفائدة المناسب من أجل حسم تلك التدفقات النقدية المتوقعة، والمبلغ المتحصل عليه هو القيمة الحالية لهذا الأصل¹، أو هي عملية توقع التدفقات النقدية المستقبلية للأصل من أجل حسمها حالياً، والمبلغ المتبقي يمثل قيمة هذا الأصل².

وعلى هذا الأساس يقيم ويسجل الأصل بالقيمة الحالية للمداخيل الصافية المستقبلية التي تحققها المنشأة خلال نشاطها العادي، كما تسجل الخصوم بالقيمة الحالية للتدفقات الصافية الخارجة المستقبلية للتخلص من الالتزام خلال نشاط المنشأة العادي³، وفي ظل هذه الطريقة يحسب الدخل من خلال الفرق بين القيمة الحالية لصافي الأصول في نهاية الفترة، والقيمة الحالية لها في بداية الفترة مع استبعاد أثر استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم، ولاحتساب القيمة الحالية يجب توفر أربع متغيرات أساسية تتمثل في التدفقات النقدية من استخدام الأصل، توقيت كل التدفقات النقدية، العمر الإنتاجي الباقي للأصل، ومعدل الخصم الملائم، ثم تحسب القيمة الحالية كما يلي⁴:

$$P_0 = \sum_{j=2}^n \frac{R_j}{(1+i)^j} \dots\dots\dots(5)$$

$$P_1 = \sum_{j=2}^n \frac{R_j}{(1+i)^{j-1}} \dots\dots\dots(6)$$

$$I_1 = (P_1 - P_0) + R_j \dots\dots\dots(7)$$

P_0 : القيمة الحالية (الجارية) في الزمن صفر؛ P_1 : القيمة الحالية (الجارية) في الزمن 1؛

R_j : صافي التدفقات النقدية في الفترة j ؛ i : معدل الخصم المناسب؛

n : العمر الإنتاجي الباقي للأصل.

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 402.

² Monther Cherif, Stéphane Dubreuille, *Création de Valeur et Capital-investissement*, Pearson Education, France, 2009, p14.

³ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 60.

⁴ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 432.

ومن مزايا طريقة القيمة الحالية أنها تحد من تلاعبات الممكنة لمحاسبي المنشآت أو المسيرين، كما أنها لا تعتمد على مناخ الأعمال الحالي، بل تعتمد فقط على توقعات التدفقات النقدية وتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال بخصوص المشروع المقترح، غير أن هذا لا يكفي لأنها في الأخير هي عملية تقييم تتأثر بحجم التبادلات لتلك الأصول المقيمة.¹

وعلى الرغم من أفضلية هذه الطريقة طبقاً لأساس القيمة الجارية، غير أنها محدودة التطبيق نظراً لصعوبة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من ناحية مساهمة كل أصل في هذه التدفقات، وكذلك في اختيار معدل الخصم المناسب.

2-2- طريقة صافي القيمة البيعية

صافي القيمة البيعية يقصد به سعر الخروج الجاري لأصل ما، ويتمثل في المبلغ الذي يمكن الحصول عليه حالياً إذا ما تم بيع الأصل في السوق مع استبعاد جميع المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع²، حيث تقيم الأصول بقيمتها البيعية الصافية، وفي حالة عدم إمكانية التقدير بشكل مباشر من خلال السوق يمكن الاعتماد على أحد هذين البديلين، إما استخدام الأرقام القياسية الخاصة للأسعار، التي تحدد من طرف هيئات خارجية مستقلة أو ضمن المشروع، أو استخدام الخبرة المهنية في التقدير.³

2-3- طريقة تكلفة الاستبدال

يعبر عن تكلفة الاستبدال بالمبلغ الواجب دفعه من أجل الحصول على أصل مماثل للأصل الموجود، وتتم الإشارة إليها على أنها تشمل سعر الدخول الجاري (Current Entry Price)⁴، وقد عرفها Daniel Boussard على أنها تمثل ما تتكلفه المنشأة للحصول على أصل مماثل أو ما شابهه (حسب الاختيارات للأصل المعني⁵، وقد أثارَت طريقة تكلفة الاستبدال جدلاً كبيراً في أوساط المحاسبين خاصة في عبارة الأصول المماثلة حيث أولت على عدة أوجه نذكر منها:⁶

- تكلفة استبدال الأصول المستخدمة، والمقصود بها المبلغ المطلوب من أجل الحصول على أصل مماثل من سوق الأصول المستعملة (القديمة)، والتي لها نفس العمر الإنتاجي؛

¹ John Favaro, "A Comparison of Approaches to Reuse Investment Analysis", Proceeding 4th International Conference on Software Reusability, Orlando, Florida, 23-26 April 1996, p4.

² www.accountingtools.com أطلع عليه في 2016/09/22

³ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص403.

⁴ حسين القاضي، مأمون حمدان، المرجع السابق، ص403.

⁵ تيجاني بالرقمي، "القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم"، مرجع سبق ذكره، ص69.

⁶ حسين القاضي، مأمون حمدان، المرجع السابق، ص403-404.

- تكلفة إعادة إنتاج الأصول المماثلة، والمقصود بها المبلغ اللازم من أجل توفير أصل مماثل للأصل الموجود؛
- تكلفة الأصول الجديدة، أي تكلفة استبدال القدرة الإنتاجية للأصل، بشكل يواكب التغير التكنولوجي.

الفرع الثاني: أسس وطرق القياس وفق القيمة الجارية في المحاسبة الإسلامية

يستخدم الفكر المحاسبي الإسلامي في حساب القيمة الجارية نفس الطرق الثلاث ممثلة في طريقة القيمة الحالية وطريقة صافي القيمة البيعية وطريقة تكلفة الاستبدال، وعند التقويم المحاسبي في المحاسبة الإسلامية يراعى في ذلك خصوصية تصنيف القوائم المالية، بحيث لا تعتمد طريقة تقويم الوحدة كاملة لعناصر القوائم المالية، بينما يتبع طريقة تقويم كل عنصر على حدى، وذلك بمفهوم القيمة الجارية للعنصر الواحد، ثم يتم تجميع هذه العناصر بمقياس واحد وهو النقود الجارية، ويفرق الفقهاء بين القيمة الجارية في حالتين:¹

- عروض التجارة (الأصول المتداولة)، ويتم تقويمها بسعر البيع الجاري، فعن جابر بن زيد أنه قال: ((قَوْمُهُ يَنْحَوِرُ مِنْ ثَمَنِهِ يَوْمَ حَلَّتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، ثُمَّ أَخْرَجَ زَكَاةً))²، ويرى الفقهاء المسلمون أن تقويم السلع عند تمام الحول بسعر السوق المراد به الجملة لأنه هو الذي يمكن أن يباع به عند الحاجة، مطروحا منه مصروفات البيع التي لم يتم أدائها، كما أن تقويم عروض التجارة يتم في البلد الذي فيه المال حتى لو أرسل إلى بلد آخر فتقوم بسعر البلد المنقولة إليه؛
- أما عروض القنية (الأصول الثابتة) فتقوم على أساس قيمة الشراء الذي يتمثل في المبلغ الذي تتكلفه عملية شراء سلعة جديدة لإحلالها فرضا محل السلعة الحالية بالقدر الذي جرت عادة المشروع على شرائه أي بالسعر القطاعي (الوحدة)، وليس بسعر الجملة مضافا إليه مصاريف الشراء والتركيب المقررة ومصاريف النقل، إضافة إلى عمولة الشراء.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب القيمة الجارية

ما يميز طريقة القيمة الجارية أنها تعكس القيمة الاقتصادية لموارد المنشأة، بشكل يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحصول على معلومات ملائمة لهم، غير أن هذا الأمر لا يعني القيمة الجارية من بعض الانتقادات المرتبطة أساسا بالموثوقية في عملية التقييم، وفيما يلي نسرد أهم مزايا وعيوب القيمة الجارية.

¹ عبد الرحمن زيدان عطية، المحاسبة الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص129-130.
² أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت، بدون سنة نشر، أثر رقم 1182، ص521.

1- مزايا طريقة القيمة الجارية¹

إضافة إلى أن مفهوم القيمة الجارية أعطى للقياس المحاسبي بعدا أكثر مرونة في علاقته ببيئة الأعمال، فمن خلاله أصبح من الممكن احتساب القيمة الاقتصادية للمنشآت، الأمر الذي من شأنه أن يأتري إيجابا على اتخاذ القرارات المختلفة، ومن بين مزاياها نذكر ما يلي:

- تتميز هذه الطريقة بالكفاءة العالية في تقييم الأصول غير النقدية في حالات التضخم، حيث تمكن من الحصول على قيم أكثر دقة وتعبيرا عن القيم الحقيقية لهذه الأصول؛
- في ظل هذه الطريقة يمكن تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن حيازة الأصول بدرجة أكثر دقة وتفصيلا؛
- أن البيانات المحاسبية المعبر عنها بالتكلفة الجارية تسمح بإجراء أحسن المقارنات بين المنشآت؛
- استخدام القيمة الجارية يظهر رأس المال الحقيقي للمنشأة، نتيجة لعدم إظهار أرباح وهمية قد يؤدي توزيعها وسداد ضرائب عنها إلى التصرف في رأس المال الحقيقي للمنشأة.

2- عيوب طريقة القيمة الجارية

على الرغم من أن محاسبة القيمة الجارية تقدم معلومات ملائمة لمواجهة التغير في الأسعار فإن هناك مجموعة من الانتقادات نذكر منها:²

- تحديد التكلفة الجارية عملية غير موضوعية، لأنه في بعض الأحيان يكون الأصل غير شائع بيعه مما يؤدي إلى استخدام التقديرات الشخصية؛
- أن أرباح وخسائر القوة الشرائية غالبا لا يتم الاعتراف بها في طريقة القيمة الجارية؛
- عدم وجود إجماع حول معالجة الأرباح أو خسائر الحيازة، هل تظهر في قائمة الدخل أو أنها ترحل إلى حقوق الملكية في الميزانية؛
- التكلفة الجارية ليست دائما قريبة من القيمة السوقية للأصل، حيث أن قيمة الأصل تتمثل في التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن حيازته.

¹ تيجاني بالرقى، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص383.

² محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص435-436.

المطلب الرابع: القياس على أساس القيمة الجارية المعدلة

ظهرت فكرة تعديل القيمة الجارية لأول مرة في كتاب لـ *Edwards and Bell* عام 1961م، من خلال التكلفة الإستبدالية مع وحدة النقد الثابتة، وذلك من منظور المحافظة على رأس المال المادي¹، ومن ثم انتشرت في أدبيات المحاسبة وفي التطبيق العملي، وتجمع هذه الفكرة بين إيجابيات التكلفة الإستبدالية وطريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة، وتفادي النقائص في الطريقتين.

الفرع الأول: مفهوم القيمة الجارية المعدلة

من المعلوم أنه في ظل التكلفة الإستبدالية يتم تقييم الأصول غير النقدية بصورة فعالة ودقيقة، وتحمل الأصول والخصوم النقدية عند إعادة التقييم، كما أن التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة تأخذ في الاعتبار الأصول والخصوم النقدية عند إعادة التقييم، وتظهر مكاسب أو خسائر القوة الشرائية على هذه الأصول والخصوم، لكن ما يعاب عنها عدم دقة وكفاءة إعادة تقييم الأصول غير النقدية، لذا جاءت طريقة القيمة الجارية المعدلة من أجل تحقيق ميزتين أساسيتين هما:²

- الفصل بين ربح العمليات (التشغيل) وأرباح الحياة، وهذا ما لا يظهره القياس في ظل التكلفة التاريخية؛
- التمييز بين تحقق الربح واستلامه، وإلا فإن الأرباح المحققة بالكامل في فترة حياة الأصل سوف توزع مرة واحدة، الأمر الذي يصعب في التطبيق العملي، حيث أنه عند حدوث أحداث مماثلة بشكل مطلق في فترتين مختلفتين، فإن البيانات المحاسبية ستعطي بشكل طبيعي رقما مختلفا للربح المتحقق في كلتا الفترتين وذلك لارتباط البيانات في كل فترة بالفترة التي تسبقها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا كانت أرباح الحياة تثبت فقط عند الاستحقاق بالبيع، فليس هناك طريقة لتحديد أية فترة كانت نشاطات الحياة ناجحة فيها، وفي أية فترة كانت غير ناجحة.

ويتطلب نموذج القيمة الجارية المعدلة الأخذ في الاعتبار تغيرا الأسعار النسبية، ويمكن التعبير عنها رياضيا بالمعادلة التالية:

$$\text{التغير في المستوى النسبي} = \text{التغير في المستوى العام} - \text{التغير في المستوى الخاص} \dots\dots\dots (8)$$

¹ Jean-François Casta, " Juste Valeur et Evaluation Des Actifs", Revue d'économie financière, N°71, France, 2003, p20.

² حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 429- 430.

ويتم تطبيق مفهوم القيمة الجارية المعدلة إما على أساس أسعار الشراء، وفي هذه الحالة يكون النموذج المستخدم هو نموذج التكلفة الاستبدالية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار، وأما إذا استخدمت أسعار الخروج (البيع)، فالنموذج المستخدم هو صافي القيمة البيعية الجارية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار.¹

الفرع الثاني: مزايا وعيوب طريقة القيمة الجارية المعدلة

من الملاحظ أن طريقة القيمة الجارية المعدلة أخذت بمزايا طريقة القيمة الجارية، إضافة إلى ربطها بالقيمة الشرائية لوحدة القياس، الأمر الذي يعتبر جيدا ومهما نظريا، غير أنها لم تتفادى صعوبة التطبيق العملي من ناحية والتعارض مع بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من ناحية أخرى، وفيما يلي بعض مزايا وعيوب هذه الطريقة:²

1- مزايا طريقة القيمة الجارية المعدلة

تتلخص مزايا القيمة الجارية المعدلة في العموم على تفاديتها للانتقادات التي وجهت إلى نموذج القيمة الجارية وكذلك التكلفة التاريخية بمختلف مداخلها، ويمكن ذكر بعض هذه المزايا فيما يلي:

- الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية العامة كأساس للقياس، مما يجعل البيانات المحاسبية أقرب إلى الواقع؛
- استخدام مبدأ التحقق كأساس لمقابلة الإيرادات بالمصروفات، والفصل بين مكاسب أو خسائر الحيازة المحققة وغير المحققة، وكذلك المكاسب أو الخسائر الحقيقية والوهمية؛
- تجنب أخطاء القياس الناتجة عن استخدام وحدة قياس غير ثابتة القيمة؛
- في حالة استخدام سعر الخروج (البيع)، لا يعتمد على مبدأ التحقق في تحديد الدخل المحاسبي، وبالتالي الخلو من أخطاء التوقيت في الاعتراف بالتغيرات في القيمة؛
- نموذج صافي القيمة البيعية المعدلة هو الأقرب إلى النموذج الاقتصادي، ذلك أنه يعترف أول بأول بالتغيرات في الأسعار على المستوى العام والخاص والنسبي.

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 522-523.

² عباس مهدي الشيرازي، المرجع السابق، ص 528-530.

2- عيوب طريقة القيمة الجارية المعدلة

كما ذكرنا سابقا يمكن التعبير عن القيمة الجارية المعدلة من خلال أسعار الدخول (الشراء)، أو أسعار الخروج (البيع)، ففي الحالة الأولى يؤخذ عليها أنها تحتوي على أخطاء التوقيت نظرا للاعتماد على مبدأ التحقق في تحديد الدخل الدوري، وتتمثل هذه الأخطاء في:

- استبعاد بعض عناصر دخل النشاط الجاري المكتسب خلال الفترة الحالية، وتأجيل الاعتراف بها إلى حين تحققها في الفترات المحاسبية المقبلة؛
- احتساب بعض عناصر دخل النشاط الجاري الخاصة بالفترات السابقة، وذلك نظرا لتحقيقها خلال الفترة الحالية.

أما في الحالة الثانية (الاعتماد على أسعار الخروج)، فمن أهم الانتقادات الموجهة إليها هو المشاكل التطبيقية والتي من أبرزها صعوبة أو استحالة الحصول على أسعار بيع بشكل موضوعي للكثير من عناصر الأصول التي تحوزها المنشأة بصورة منتظمة، ولعل ذلك ما يفسر القدر الكبير من التأيد لنموذج التكلفة الإستهدالية المعدلة سواء من قبل الباحثين أو الممارسين.

وفي خضم هذا الجدل حول ترجيح كفة نموذج للقياس المحاسبي عن الآخر، وتبأثير أصحاب المصالح على الهيئات التي تعد المعايير المحاسبية سواء مجلس معايير المحاسبة المالية *FASB*، أو مجلس المعايير المحاسبية الدولية *IASB*، بسبب عدم ملائمة المعلومات المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية لاتخاذ قراراتهم، توجهت هذه الهيئات إلى نموذج القيمة العادلة *FAIR VALUE*، والذي يعتمد على التقييم وفق ثلاثة مداخل، التكلفة، ملاحظات السوق ومدخل النتيجة، ومن خلال الفصل القادم سوف نتناول هذا النموذج (القيمة العادلة) وتطبيقاته حسب ما جاء في المعايير المحاسبية الدولية، وعلاقته بصيغ التمويل الإسلامي.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى القياس المحاسبي في الفكر التقليدي والفكر الإسلامي، من حيث مفهوم القياس المحاسبي وأركانه، وجوانبه الفنية المتعلقة بخطوات ومراحل وأساليب وأنظمة القياس، إلى جانب معايير ومحددات القياس المحاسبي من جهة، ومن جهة أخرى تم تناول مختلف مفاهيم المحافظة على رأس المال وأثر الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على القياس المحاسبي، والاتجاهات الرئيسية للقياس المحاسبي المتمثلة في التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة، ومحاسبة القيمة الجارية، ومحاسبة القيمة الجارية المعدلة، وقد خلصنا إلى أنه لا يوجد اختلاف في النواحي الفنية لعملية القياس المحاسبي من حيث الخطوات والآليات التي تعتمد، بينما تركز الاختلاف في اختيار أساس القياس المناسب وكذا وحدة القياس المعتمدة، ومن بين صور الاختلاف على سبيل الذكر لا الحصر، أنه في الفكر المحاسبي الإسلامي يأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على قيمة وحدة النقد عند التقويم لأغراض إعداد القوائم المالية في ضوء معيار التقويم على أساس الذهب والفضة، وهو يختلف عن الأساس المطبق في الفكر المحاسبي التقليدي الذي يقوم على أساس ثبات وحدة النقد، والذي طالبت المنظمات والجامع والهيئات المحاسبية العالمية العدول عنه أو معالجته عن طريق إعداد قوائم مالية إضافية على أساس القيمة الجارية.

كما لاحظنا أن الفكر المحاسبي الإسلامي يأخذ بأساس المقابلة بين النفقات والإيرادات عند قياس نتائج الأعمال بالمقابلة بين صافي الذمة المالية بين فترتين متتاليتين لتحديد نتيجة النشاط، حيث طبق هذا الأساس في قياس وعاء الزكاة، وفي تحديد نصيب الشركاء في شركات المضاربة والعنان والمفاوضة وغيرها، ويأخذ الفكر المحاسبي التقليدي بهذا الأساس كذلك، ولكن تختلف طرق قياس كل من النفقات والإيرادات، فعلى سبيل المثال يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي الربح الحكمي الذي لم يظهر بعملية البيع عند حساب الزكاة وعدم الأخذ بالنفقات غير المشروعة ويمكننا القول بأن عناصر الاختلاف هذه بدأت تتلاشى من خلال التوجه العام للهيئات المحاسبية الدولية نحو مفهوم الدخل الاقتصادي باعتماد نموذج القيمة العادلة، والذي سوف نتناوله في الفصل الثاني من هذا البحث.

الفصل الثاني

القيمة العادلة والقياس المحاسبي

للأدوات المالية الإسلامية

تمهيد

القيمة العادلة من المواضيع الأكثر نقاشا في السنوات الأخيرة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008م والالتزامات التي وجهت للقيمة العادلة، وبالمقابل فقد تم تبرئتها من ذلك من قبل العديد من الباحثين في مجال المحاسبة، إذ أن المشكلة لا تكمن في القيمة العادلة كنموذج للقياس بقدر ما تكمن في سوء فهمها واستخدامها وهو ما أدى بالهيئات المحاسبية الدولية على غرار مجلس المعايير المحاسبية الدولية *IASB* إلى إصدار بعض المعايير ذات العلاقة بالقيمة العادلة، خاصة معيار الإبلاغ المالي *IFRS 13* "قياس القيمة العادلة" والذي دخل حيز التطبيق في الأول من جانفي 2013م، ومعيار الإبلاغ المالي *IFRS 9* "الأدوات المالية" الذي دخل حيز التطبيق في الأول من جانفي 2015م جاء ليحل تدريجيا محل معيار المحاسبة الدولية *IAS 39*.

أهم ما يميز المعيار *IFRS 9* هو إعادة تصنيف الأدوات المالية، وبالتالي كيفية قياس كل نوع من أنواع الأدوات المالية، وذلك لتفادي النقائص التي كانت في المعيار *IAS 39* وتسهيل عملية القياس من أجل إعطاء أكثر موثوقية لقياس الأدوات المالية، أما المعيار *IFRS 13* فقد ركز بالأساس عن كيفية قياس القيمة العادلة وليس متى تطبق القيمة العادلة وهو ما سوف نوضحه في متن البحث، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالأدوات المالية الإسلامية معنية بذلك برغم الخصوصية التي تميزها عن الأدوات المالية التقليدية، إلا أن المؤسسات المالية الإسلامية سيما المصارف الإسلامية التي تنشط في كثير من البلدان التي تلزم قوانينها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي تطبيق المعيارين *IFRS 13* و *IFRS 9* وغيرها من المعايير، ومن خلال هذا الفصل سوف نوضح مجموعة المفاهيم المتعلقة بالقيمة العادلة من حيث تعريفها وأسسها ومستويات قياسها، وكذلك التعرف عن الأدوات المالية وكيفية قياسها إضافة إلى توضيح الأدوات المالية الإسلامية من خلال التعرف على صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وكيفية القياس والتقييم.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للقيمة العادلة

برز مفهوم القيمة العادلة بشكل كبير من خلال تطور الأسواق المالية، وظهور استثمارات غير تقليدية تمثلت أساساً في الأدوات المالية، وما ينشأ من حقوق والتزامات نتيجة انتقال الأسهم بين المنشآت والأفراد وعمليات الاستحواذ والاندماج وغيرها من أشكال النشاطات الاستثمارية ذات الطابع المالي، كل هذا وغيرها من تأثيرات اقتصادية وسياسية دفع إلى البحث عن نماذج قياس غير تقليدية، وفك الارتباط بالقياس وفق التكلفة التاريخية ولتوضيح مفهوم القيمة العادلة، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم تعريفات القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية، ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتوضيح المرتكزات التي تقوم عليها القيمة العادلة وكذا مداخل وكيفيات قياسها، ولتحديد أهمية القيمة العادلة سوف نوضح علاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وسرد أهم المزايا والانتقادات التي وجهت للقيمة العادلة.

المطلب الأول: ماهية القيمة العادلة

تعتبر القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي التوجه العام للهيئات المحاسبية الدولية كمجلس المعايير المحاسبية الدولية، وكذلك مجلس معايير المحاسبة الأمريكي، وهذا كان نتاج العولمة والتطور الحاصل في المعاملات المالية وعالمية الأسواق المالية، مما أوجد العديد من المشاكل في قياس بنود القوائم المالية، ناهيك عن القصور الذي بان في نموذج التكلفة التاريخية والذي أوضحنا بعضه في المبحث الثاني من هذا البحث كل هذا أدى إلى تبلور مفهوم جديد للقياس المحاسبي هو القيمة العادلة وفي هذا الإطار أصدرت العديد من المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية منها المعيار الأمريكي رقم (157)، والمعايير المحاسبية الدولية *IAS32*، *IAS36*، *IAS39*، *IAS40* وكذلك معيار الإبلاغ المالي *IFRS7*، وصولاً إلى معيار الإبلاغ المالي *IFRS13* ومعيار الإبلاغ المالي *IFRS9*، اللذان تناولوا قياس القيمة العادلة والأدوات المالية على التوالي.

الفرع الأول: مفهوم القيمة العادلة

لتوضيح مفهوم القيمة العادلة سوف نسرد أهم التعريفات التي تناولتها، وكذلك الركائز التي تقوم عليها من جهة، والتعرف على مجالات تطبيقها حسب المعيار *IFRS13* من جهة أخرى.

1- تعريف القيمة العادلة

وردت عدة تعريفات للقيمة العادلة نذكر من بينها ما يلي:

- يعرفها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأنها "السعر الذي يتم الحصول عليه من أجل بيع الأصل أو السعر المدفوع من أجل تحويل التزام في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس"¹؛
- تعرف القيمة العادلة بأنها: "السعر الذي يتم من خلاله انتقال الملكية من بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء وبدون أي إجبار في البيع أو الشراء، وكلاهما على معرفة كاملة بالحقائق ذات الصلة"²؛
- كما تعرف القيمة العادلة أنها "القيمة التي بموجبها يتم تبادل أصل ما أو تسوية إلتزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل، وعلى بينة من الحقائق، في إطار معاملة ضمن شروط المنافسة العادية"³ وفي هذا التعريف نجد أن المعيار قد تبني فرضية الاعتماد على وجود صفقات ومبادلات حقيقية أو مفترضة في حالة عدم توفر الصفقات والمبادلات الحقيقية في السوق⁴؛
- وتعرفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI بأنها "القيمة الناتجة عن مبادلة موجودات أو تسديد التزام إذا تم أي منها بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل وبنفس شروط التعامل مع الغير"⁵؛
- كما يعرفها المعيار IFRS13 بأنها "القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية، والقيمة العادلة يتم قياسها لأصل أو التزام معين، وعلى المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام إذا كان المشاركون بالسوق يأخذوا هذه الخصائص بعين الاعتبار وكذلك أي افتراضات عند تسعير الأصول والالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة"⁶.

¹ Josep M. Argilés, "Fair Value Versus Historical Cost-Based Valuation For Biological Assets Predictability of Financial Information", Revista de Contabilidad-Spanish Accounting Review, Vol14, N°2, 2011, p89.

² إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان، "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 25، العراق، 2012، ص 229.

³ Catherine Maillet, Anne Le Manh, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Berti Edition, Algérie, 2007, P63.

⁴ ناصر نور الدين عبد اللطيف، القياس والافصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية والإسلامية، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2015، ص 406.

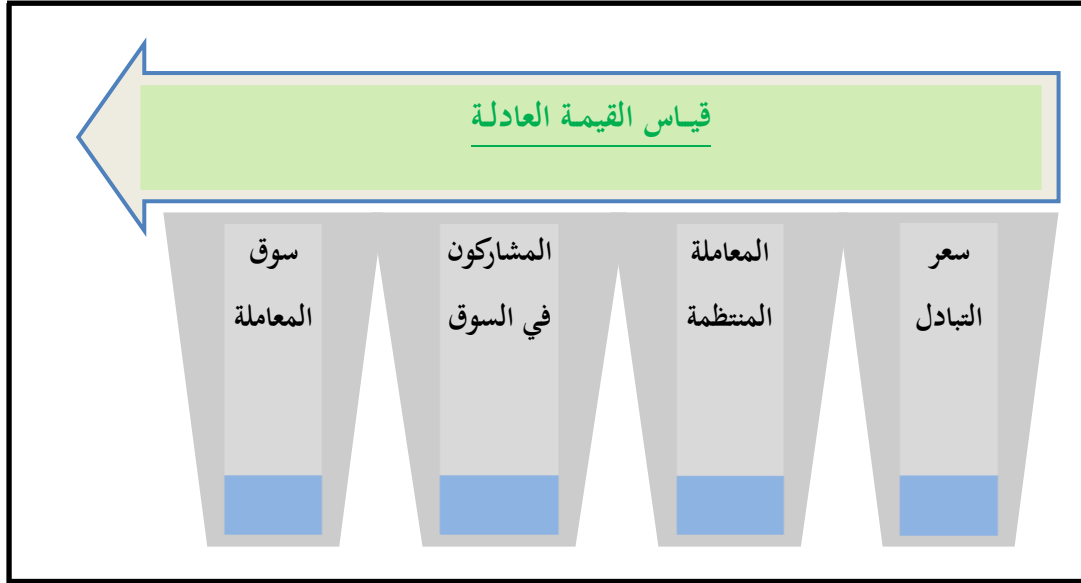
⁵ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، مرجع سبق ذكره، ص 890.

⁶ Dana Dvorakova, "Developments in Fair Value Measurement: Some IFRS13 View", Recent Researches in applied economics, 2013, p154.

2- مرتكزات القيمة العادلة

إن قياس القيمة العادلة يقوم على أربعة مرتكزات أساسية، وهي سعر التبادل، المعاملة المنتظمة، المشاركون في السوق، سوق المعاملة، حيث أن مدى موثوقية القياس وفق القيمة العادلة يرجع إلى مدى توفر هذه المرتكزات فكلما توفرت بشكل كبير زادت درجة الموثوقية في المعلومة المالية المقاسة وفق القيمة العادلة، وهذا الشكل يلخص ذلك:

الشكل رقم (2-1): مرتكزات القيمة العادلة



المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على IFRS13.

1-2- سعر التبادل

وهو السعر الذي يمكن الحصول عليه من خلال عملية البيع أو التبادل وحسب IFRS13 فإن القيمة العادلة تحدد على أساس فكرة سعر الخروج نتيجة لبيع أحد الأصول أو المدفوع لتسوية أحد الالتزامات من معاملة تبادل افتراضية في تاريخ القياس من وجهة نظر أحد المشاركين في السوق وهو المستحوز على الأصل أو المدين بالتزام ويحدد المعيار سعر التقييم بسعر الخروج "Exit Price"، فالقيمة العادلة هي تحديد السعر الذي يمكن الحصول عليه مقابل بيع الأصل أو دفعه لتسوية الالتزام في تاريخ القياس¹، ويجب أن يكون السعر المحدد عند تاريخ قياس القيمة العادلة السعر الحالي عند الاقتناء أو عند نهاية تاريخ تقييم الدورة الجارية.

¹ Busso Donatella, "Does IFRS13 Improve the Disclosure of The Fair Value Measurement? An empirical analysis of the real estate sector in Europe", GSTF Journal on Business Review(GBR), Vol 3, N°4, November 2014, p1.

2-2- المعاملة المنتظمة

يتم التبادل من خلال معاملة منتظمة، والتي تحصل من خلال بذل العناية الواجبة، وليس من خلال البيع الإجباري أو الصفقات الاضطرارية، وتعرف المعاملة المنتظمة بأنها معاملة يفترض أن تعرض على السوق لفترة ما قبل تاريخ القياس لإتاحة الفرصة للأنشطة التسويقية المعتادة والمألوفة للمعاملات التي تشمل تلك الأصول أو الالتزامات وهي ليست معاملات إجبارية (على سبيل المثال، حالة التصفية)، بمعنى أن كل العمليات والمعاملات الجارية تتم عن طريق طلبات من المشاركين في السوق لإتمام العملية ويفترض فيها توافر قدر مقبول من الخبرة السابقة والامام بظروف ومعطيات السوق في تاريخ القياس لدى الأطراف المشاركة في المعاملة.¹

2-3- سوق المعاملة (العملية)

قياس القيمة العادلة يفترض أن العملية لبيع الأصل أو تسوية الالتزام تحدث في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام، والمقصود بالسوق الرئيسية هنا السوق النشطة التي يتوافر فيها عدة شروط من أهمها أن تكون الأدوات المالية التي يتم التداول عليها متجانسة وبأحجام معاملات ضخمة، وأن يتوافر مجموعة من البائعين والمشتريين الذين يسعون للربح من أي عملية وفي أي وقت وأن تكون أسعار الأدوات المالية متاحة للجميع²، وفي حالة غياب السوق الرئيسية، تكون السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام، فالسوق الأكثر ملائمة تعرف بأنها السوق الذي يزيد القيمة التي سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التي سيتم دفعها لنقل الالتزام بعد الأخذ عين الاعتبار تكاليف البيع والنقل³، وعليه فإن المعاملة يجب أن تتم في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام وفي غياب السوق الرئيسية تلجأ المؤسسة إلى السوق الأكثر ملائمة⁴، كما هو موضح في الشكل الآتي:

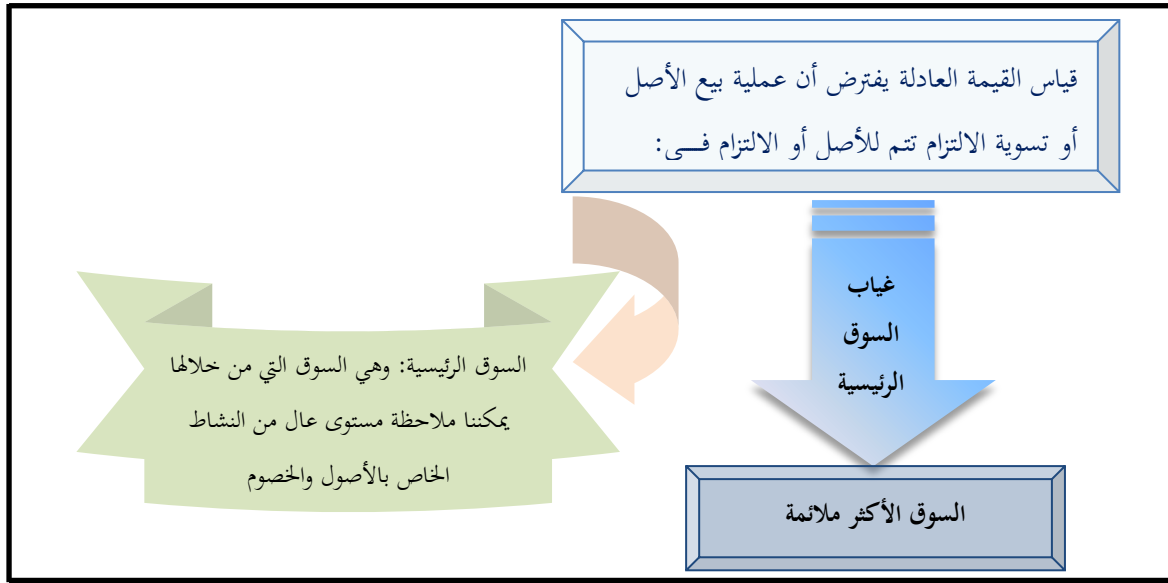
¹ ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص418.

² ناصر نور الدين عبد اللطيف، المرجع السابق، ص413.

³ محمد الساسي بالنور، نشيدة احطاطش، "دراسة مقارنة بين محاسبة القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية وحالة التنضيق الحكمي في المؤسسات المالية الإسلامية"، الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير المحاسبية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص5.

⁴ Pawel Mielcaz, "A New Approach to Private Firm Fair Value Valuation in Line With IFRS13-The Concept of The Most Advantageous Market Discount(MAMD)", Business and Economic Horizons, Vol 10, N°1, 2014, p81.

الشكل رقم (2-2): كيفية قياس القيمة العادلة



المصدر: محمد الساسي بالنور، نشيدة احطاطش، "دراسة مقارنة بين محاسبة القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية وحالة التنضيق الحكمي في المؤسسات المالية الإسلامية"، الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير المحاسبية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

4-2- المشاركون في السوق

وهم المشترون والبائعون في السوق الرئيسية أو في السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام، ويجب أن يتمتعوا بكافة الخصائص التالية¹:

- الاستقلالية عن بعضهم البعض، أي الذين لا يعتبرون أطرافاً ذات علاقة كما هو محدد في المعيار المحاسبي الدولي IAS24، على الرغم من أن السعر في معاملة الطرف ذي العلاقة يمكن استخدامه كمدخلات لقياس القيمة العادلة إن كانت المنشأة تمتلك دليلاً على أن المعاملة قد أبرمت بناءً على شروط السوق؛
- سعة الاطلاع وامتلاك قدرات فهم معقولة متعلقة بالأصل أو الالتزام والمعاملة باستخدام كافة المعلومات المتوفرة من خلال بذل الجهود الحثيثة والتي تقضي بها العادات و الأعراف؛
- القدرة والرغبة على إبرام معاملة للأصل أو الالتزام، وامتلاك الحافز دون الإكراه أو الاضطرار للقيام بذلك.²

¹ ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص418.

² Kaya AP, Turegun N, "Fair Value Accounting under FAS157 and IFRS13Evidence From Borsa Istanbul", GSTF Journal on Business Review(GBR), Vol 2, N°2, March 2014, p8.

3- مجال تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS13

ينطبق هذا المعيار الدولي عندما يقتضي معيار دولي آخر لإعداد التقارير المالية أو يسمح بقياسات أو إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة (والقياسات، مثل القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع، بناء على القيمة العادلة أو الإفصاحات حول تلك القياسات)¹، كما ينطبق على القياس الأولي واللاحق في حال كانت القيمة العادلة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معايير محاسبية دولية أخرى، ولا تنطبق متطلبات القياس والإفصاح الواردة في هذا المعيار على ما يلي:²

- معاملات الدفع على أساس الأسهم التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS2 "الدفع على أساس الأسهم"؛
- معاملات التأجير التي يشملها نطاق المعيار المحاسبي الدولي IAS17 "عقود الإيجار"، والقياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة إلا أنها ليست قيمة عادلة، مثل صافي القيمة المتحققة في المعيار المحاسبي الدولي IAS2 "المخزون"، أو قيمة الاستخدام في المعيار المحاسبي الدولي IAS32 "انخفاض قيمة الأصول"؛
- أصول الخطة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS19 "منافع الموظفين"؛
- استثمارات خطة منافع التقاعد التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS26 "المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد".

الفرع الثاني: كيفية قياس القيمة العادلة

لقد جاء المعيار IFRS13 ليحدد كيفية قياس القيمة العادلة، ومن أجل توضيح هذه النقطة سوف نتطرق إلى مداخل القيمة العادلة الثلاثة (مدخل السوق، مدخل النتيجة، مدخل التكلفة)، كما سوف نتناول المستويات الثلاث لقياس القيمة العادلة ضمن التسلسل الهرمي لها.

1- مداخل قياس القيمة العادلة³

1-1 مدخل السوق

¹ Busso Donatella, op.cit,p1.

² محمد الساسي بالنور، نشيدة احطاطش، مرجع سبق ذكره، ص6.

³ Cozma Ighian Diana, "International Accounting Convergence in the Field of Fair Value Measurement", Economics and Applied Informatics, 2015, p27.

يقصد به أن تقوم المؤسسة عند تقييم القيمة العادلة الاعتماد على المعلومات والمعطيات المتوفرة في السوق أي أن يكون السوق هو الأساس في التقييم، ويستخدم مدخل السوق الأسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة الناشئة عن المعاملات السوقية التي تنطوي على أصول أو التزامات مطابقة أو مشابهة، مع مراعاة أنه يمكن تحديد القيمة العادلة للأصول عن طريق تحديد النقدية المتوقعة الحصول عليها إذا تم التخلص من الأصل الآن في السوق بينما يمكن تحديد القيمة العادلة للالتزام عن طريق تحديد النقدية المفروضة سدادها الآن لتسوية وسداد هذا الالتزام في السوق ومن بين أساليب التقييم المتسقة مع مدخل السوق نجد مصفوفة التسعير، وهي أسلوب رياضي يستخدم أساساً لتقييم سندات الدين دون الاعتماد فقط على الأسعار المعلنة للأوراق المالية المحددة، بل وبالاعتماد على علاقة الأوراق المالية بالرقم القياسي للأوراق المالية.

1-2- مدخل النتيجة

ويتم وفق هذا المدخل تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ واحد عن طريق التحيين، وتعكس حينها القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ في المستقبل، وهو بذلك يعتمد على تحويل منافع اقتصادية متوقعة الحصول عليها مستقبلاً إلى منافع حالية تعبر عن القيمة العادلة للأداة المالية الآن، ويلقى هذا الطرح دعماً كبيراً لاتفاقه مع تعريف الأصل في الفكر المحاسبي كما أنه يتفق مع تعريف القيمة من المنظور المالي كما يمكن تطبيقه في حالة عدم وجود سوق نشطة، ومن التقنيات المستخدمة في هذا المدخل نجد:¹

- أساليب القيمة الحالية، مثل نماذج تسعير الخيارات، كنموذج بلاك سكولز ومعادلة ميرتون (وهو نموذج في شكل مغلق)، والنموذج ذو الحدين؛
 - طريقة الأرباح متعددة الفترات التي تستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة.
- وفي معظم الأحيان يكفي استخدام تقنية أو طريقة واحدة للتقييم، وفي حالات أخرى تلجأ بعض المنشآت إلى استخدام أساليب تقييم متعددة، ومثال ذلك الوحدات التي تقوم بتسيير الخزينة.

1-3- مدخل التكلفة

يقوم مدخل التكلفة حسب *IFRS13* على كون المبلغ الذي يستلزم حالياً ليحل محل القدرة على تقديم الخدمات للأصل (تكلفة الاستبدال الجارية)، أي أنه يقوم على أساس المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال القدرة الخدمية للأصل، ويسمى بتكاليف الاستبدال الحالية، ويكون السعر من وجهة نظر المشارك السوق (البائع) ويتمثل السعر في

¹ ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 415.

المبلغ الممكن الحصول عليه للأصل والذي يتحدد بناءً على التكلفة التي سيتحملها مشارك آخر في السوق (المشتري) للحصول على الأصل أو بناءً على أصل بديل أو أصول مماثلة المنفعة معدلة بمدة التقادم والتقادم أشمل من الاهتلاك حيث يشمل التقادم كلا من التدهور أو التقادم المادي والفني (التكنولوجي)، والتقادم الاقتصادي (الخارجي)، أما الاهتلاك فهو محسوب لأغراض إعداد القوائم المالية (تخصيص التكلفة التاريخية)، أو لأغراض ضريبية (على أساس عمر الأصل المحدد).

2- مستويات قياس القيمة العادلة

قبل التطرق إلى مستويات القياس للقيمة العادلة، سوف نوضح المدخلات التي على أساسها يتم تصنيف مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وتتمثل في المدخلات القابلة للملاحظة التي تقوم على بيانات السوق ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن المنشأة التي تقوم بإعداد القوائم المالية بحيث تعكس الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام، أما الأخرى فتتمثل في المدخلات غير القابلة للملاحظة، والتي تعكس افتراضات المنشأة التي تعد القوائم المالية، بناءً على افتراضات المشاركين في السوق التي تقوم على أفضل المعلومات المتاحة في تلك الظروف، ويراعى عند استخدام أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة أن تعظم من استخدام أقصى قدر ممكن من المدخلات القابلة للملاحظة، وأن تقلل لأدنى قدر ممكن من استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.¹

كما أوضح المعيار *IFRS13* ثلاث مستويات لقياس القيمة العادلة، ويتم تحديد هذه المستويات بالنظر إلى مدخلات القياس كما يلي:

1-2- المستوى الأول

مدخلات المستوى الأول عبارة عن أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس، حيث يقدم السعر المعلن في السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة، ويتعين استخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة حيثما أمكن ويعتمد تحديد مدخلات المستوى الأول على:²

¹ International Accounting Standards Board, IFRS 13 "Fair Value Measurements", IASB, London, 2011, P72.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة الإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2014، ص825.

- السوق الأصلي للأصل أو الالتزام أو السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام عند غياب السوق الأصلي وما إذا كان بإمكان المنشأة أن تبرم معاملة للأصل أو الالتزام بالسعر المعتمد في ذلك السوق في تاريخ القياس؛
- لا يتعين على المنشأة أن تقوم بأي تعديلات لمدخلات المستوى الأول عندما تمتلك عددا كبيرا من الأصول أو الالتزامات المتماثلة (غير المتطابقة) وعلى سبيل المثال ضمانات الديون التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وعندما يكون السعر المعلن في السوق النشط متاحا ولكن لا يمكن الوصول إليه بسهولة لكل أصل أو التزام بشكل منفرد (أي أنه سيكون من الصعب الحصول على معلومات التسعير لكل أصل أو التزام فردي في تاريخ القياس نظرا إلى عدد الأصول والالتزامات الكبيرة التي تملكها المنشأة)، في مثل هذه الحالة يمكن أن تقيس المنشأة القيمة العادلة باستخدام طريقة تسعير بديلة لا تعتمد حصرا على السعر المعلن (مثل تسعير المصفوفة)، غير أن استخدام طريقة تسعير بديلة يؤدي إلى قياس قيمة عادلة مصنف ضمن المستوى الأدنى من تسلسل القيمة العادلة؛¹
- عندما لا يمثل السعر المعلن في السوق النشط القيمة العادلة في تاريخ القياس، وهذا إذا وقعت أحداث هامة (كالمداولات في سوق السمسرة أو الاعلانات)، بعد إغلاق السوق وقبل تاريخ القياس ويتعين على المنشأة وضع وتطبيق سياسة لتحديد تلك الأحداث التي قد تؤثر على قياسات القيمة العادلة ولكن في حالة تم تعديل السعر المعلن للمعلومات الجديدة، فإن التعديل يؤدي إلى قياس قيمة عادلة مصنفة في المستوى الأدنى لتسلسل القيمة العادلة؛
- عند قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة باستخدام السعر المعلن للبند المطابق المتداول على أنه أصل في السوق النشط، وإذا كان السعر يحتاج لتعديل للعوامل الخاصة بالبند أو الأصل وإذا لم يكن هناك أي تعديل مطلوب للسعر المعلن للأصل، فإن النتيجة هي قيمة عادلة مصنفة ضمن المستوى الأول من تسلسل القيمة العادلة، ولكن أي تعديل للسعر المعلن للأصل يؤدي إلى قياس القيمة العادلة ضمن مستوى أدنى؛
- إذا كانت المنشأة تمتلك أصل أو التزام منفرد (بما في ذلك مركز يتضمن عددا كبيرا من الأصول أو الالتزامات المتطابقة مثل امتلاك أدوات مالية)، وكان الأصل أو الالتزام متداولاً في السوق النشط فينبغي قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام ضمن المستوى الأول باعتبارها منتج للسعر المعلن للأصل أو الالتزام الفردي

¹ محمد الساسي بالنور، نشيدة احطاطش، مرجع سبق ذكره، ص9.

والكمية التي تحتفظ بها المنشأة، هذه هي الحالة حتى لو كان حجم التداول اليومي الطبيعي للسوق غير كاف لاستيعاب الكمية المحتفظ بها، وكان هناك احتمالية بأن يؤثر تقديم طلبات بيع المركز في معاملة منفردة على السعر المعلن.¹

2-2- المستوى الثاني

تتمثل مدخلات المستوى الثاني في كافة المدخلات التي لا تعتبر أسعار معلن عنها، والتي يتم تضمينها في المستوى الأول، وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر وإن كان للأصل أو الالتزام مدة تعاقدية محددة ينبغي أن تكون مدخلات المستوى الثاني ملحوظة طوال مدة الأصل أو الالتزام² وتتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي:

- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في الأسواق النشطة؛
- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير النشطة؛
- المدخلات الملحوظة للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة، على سبيل المثال، أسعار الفائدة ومنحنيات العوائد الملحوظة لفترات معلنة شائعة، التذبذبات الضمنية، الفروقات الائتمانية؛
- المدخلات المثبتة في السوق.

وتختلف تعديلات مدخلات المستوى الثاني بناءً على العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام مثل حالة الأصل أو موقعه، مدى ارتباط المدخلات بالبنود القابلة للمقارنة مع الأصل أو الالتزام، وكذلك حجم أو مستوى النشاط في السوق الذي تتم ملاحظة المدخلات به، وقد ينتج عن التعديلات الهامة في مدخلات المستوى الثاني أن يصنف مستوى قياس القيمة العادلة في المستوى الثالث إن كان التعديل يستخدم مدخلات غير ملحوظة هامة.

2-3- المستوى الثالث

تعتبر مدخلات المستوى الثالث مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام، حيث تستخدم المدخلات غير الملحوظة لقياس القيمة العادلة بمقدار عدم توفر المدخلات الملحوظة مما يسمح بمواقف يكون فيها نشاط السوق ضئيل، هذا إن وجد للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس، ولكن يبقى هدف قياس القيمة العادلة هو ذاته أي سعر البيع في تاريخ القياس من وجهة نظر المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام، وعليه يتعين أن

¹ محمد الساسي بالنور، نشيدة احطاطش، مرجع سبق ذكره، ص10.

² Palea Vera, "Fair Value Accounting and its Usefulness to Financial Statement Users", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol12, N°2, 2014, p105.

تعكس المدخلات غير الملحوظة الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر، والتي تتضمن المخاطر المتأصلة في أسلوب تقييم محدد لقياس القيمة العادلة (مثل نموذج التسعير)، والمخاطر المتأصلة في مدخلات أسلوب التقييم، ولا يمثل القياس الذي لا يتضمن تعديل المخاطر قياس القيمة العادلة إذا لم يشمل المشاركون في السوق، على سبيل المثال قد يكون شمول تعديل المخاطر ضروريا عندما يكون هناك شكوك بخصوص القياس مثال ذلك عندما يكون هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط مقارنة مع نشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام أو أصول والتزامات مماثلة وحددت المنشأة أن سعر المعاملة أو السعر المعلن لا يمثل القيمة العادلة¹، كما أن عملية تأهيل مستوى تقييم معين يبنى على أساس المستوى الأدنى للمدخلات المستعملة في مراحل التقييم (وعلى سبيل المثال إذا تم استعمال ثلاث مدخلات في التقييم طبقا للمستوى الأول مدخل واحد طبقا للمستوى الثالث، فإن عملية التقييم برمتها تكون في المستوى الثالث).²

والشكل أدناه يوضح مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة حسب المعيار IFRS13

الشكل رقم (2-3): مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة حسب المعيار IFRS13



المصدر: محمد الساسي بالنور، نشيدة احطاطش، مرجع سبق ذكره، ص12.

¹ محمد الساسي بالنور، نشيدة احطاطش، مرجع سبق ذكره، ص11.

² Groupe Mazar, IFRS13, Evaluation de la Juste Valeur, L'essentiel de la Norme en 40 Questions/Réponse, 2012, p19.

المطلب الثاني: أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

القيمة العادلة كما رأينا سابقا جاءت بالأساس نتيجة قصور نموذج التكلفة التاريخية والنماذج المرتبطة به على تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية لا سيما المستثمرين، فالعلاقة بين القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تعتبر من أهم المؤشرات على تفضيل بديل للقياس المحاسبي عن الآخر، ومن خلالها يمكننا تحديد مزايا وعيوب القيمة العادلة وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: العلاقة بين القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يمكن تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على أنها الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين¹، ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون والدائنون وغيرهم هذه الصفات من شأنها أن تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية، ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى خصائص رئيسية تتمثل في الموثوقية والملائمة، وخصائص ثانوية أو داعمة تتمثل في القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب القابلية للفهم²، ومن خلال الجدول الموالي سوف نلخص العلاقة بين القيمة العادلة وهذه الخصائص.

الجدول رقم (2-1): العلاقة بين القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الخصائص	القيمة العادلة
الملائمة	1. يقصد بها ملائمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات؛ 2. تطبق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمنشأة واتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية، فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات؛ 3. عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة، حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلا يعكس آثار التضخم، وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.
الموثوقية	1. يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتوفر فيها ثلاثة صفات هي القابلية للتحقق والصدق والحياد؛ 2. بمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توفر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية؛ 3. يوجد الكثير من الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة، الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد من عدم دقة

¹Christopher W.Nobes & Christian Stadler, "The Qualitative Characteristics of Financial Information and managers accounting Decisions: Evidence From IFRS Policy Changes", Accounting and Business Research, Vol 45, N°5, 2015, p4.

²Don Herrman, Shahrokh M.Saudagaran, Wayne b.Thomas, "The Quality of Fair Value Measures For Property Plant, and Equipment", Accounting Forum, Vol30, N°01, Elsevier, 2006, P49.

	التقارير المالية وجودتها وتفقد معها الموثوقية.
الثبات	1. يقصد بما تطبيق المنشأة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى ولا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى إذا ثبت أفضليتها وملائمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية؛ 2. وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة البيعية ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك مما يجعل طرق القياس متنوعة كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات.
القابلية للمقارنة	1. يقصد بما قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بمنشأة معينة للمقارنة مع معلومات مماثلة لمنشأة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المنشأة لعدد من الفترات المالية؛ 2. ترتبط خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد للقابلية للمقارنة وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول والالتزامات المالية نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة.

المصدر: جمعة هوّام، آدم حديدي، "أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2014، ص 116-117.

الفرع الثاني: مزايا وعيوب نموذج القيمة العادلة

من دوافع توجه الهيئات المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي كما ذكرنا سالفا هو عدم قدرة التكلفة التاريخية على حل الكثير من المشاكل المحاسبية، وكذا التطور الذي شهدته الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية وبالتالي اتساع رقعة مستخدمي القوائم المالية، ومن الإيجابيات والمزايا التي تقدمها القيمة العادلة نذكر:

1- مزايا نموذج القيمة العادلة

- تمكن القيمة العادلة من إظهار بنود القوائم المالية بالقيمة الأقرب إلى الواقع، فنتائج قياسها تأخذ في الاعتبار وبشكل ضمني القوة الشرائية للنقد وكذلك الطاقة التشغيلية للمنشأة، وبالتالي فهي تعبر عن المركز الاقتصادي لها؛¹
- توفر القيمة العادلة خاصية القدرة التنبؤية للمعلومة لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية؛
- في ظل توفر تقنيات متطورة في عملية دمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية يجعل القيمة العادلة أكثر موثوقية؛

¹ زيد عائد مردان، إبراهيم عبد موسى السعبري، "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 25، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص 219.

- القيمة العادلة بإمكانها معالجة أوجه القصور في نموذج التكلفة التاريخية، وإضفاء أكثر شفافية على البيانات المالية الصادرة عن المنشآت؛¹
- الاعتماد على نموذج القيمة العادلة يشجع على زيادة كفاءة الأسواق المالية باعتبارها المصدر الرئيسي لقياسها؛
- قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة يوفر مؤشر أفضل حول أداء المنشآت لأنه يعكس تحركات قيمة هذه الاستثمارات، وبالتالي توفير أسلوب أكثر موضوعية لقياس أثر القرارات المتعلقة بشراء الاستثمارات المالية أو التخلص منها خلال الفترة، وتحدد من إمكانية التلاعب بنتائج الأداء من طرف الإدارة.²

2- عيوب نموذج القيمة العادلة

- تتلخص معظم الصعوبات أو العيوب المرتبطة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة للكثير من بنود القوائم المالية في كونها تقدير وليست عمليات واقعية تمت بالفعل، وما يترتب عن ذلك من تكاليف وإمكانية التحيز بأشكال مختلفة، ومن بين العيوب نذكر:
- إن تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات أقل موثوقية لمتخذي القرارات مقارنة بالتكلفة التاريخية نظراً لطبيعة هذه الأصول غير المالية؛³
- إمكانية إساءة استخدام التقدير الشخصي في قياس القيمة العادلة في حالة عدم توفر سوق نشطة للأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة؛⁴
- عدم اتساق القيمة العادلة مع كثير من المبادئ والأسس المحاسبية، كالاعتراف ببعض الإيرادات والخسائر من دون أن تكون هناك عملية تبادلية حقيقية؛⁵
- يؤدي تعدد بدائل القياس بالقيمة العادلة إلى نتائج تختلف حسب مخرجات قياس كل منها، مما يفقد البيانات المالية مصداقيتها وموضوعيتها وقابليتها للمقارنة؛⁶

¹ Olivera Gjorgieca-Trajkovska and Others, "Fair Value Accounting-Pros and Cons", Journal of Economics, N°2, Dec 2016, pp6-7.

² منى كامل، صفاء أحمد العاني، "دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العربي السنوي العام واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، العراق، 16-17 أبريل 2014، ص9.

³ جميل حسن النجار، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد9، العدد3، الأردن، 2013، ص472.

⁴ رضا إبراهيم صالح، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد36، العدد2، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص19.

⁵ رشيد بوكساني، وآخرون، "مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة"، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 17 و18 جانفي 2010، ص10.

⁶ محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص199.

- تذبذب القيم المحتسبة وفق منهج القيمة العادلة عند كل إعادة تقييم، ومعالجة فروق التقييم بطرق مختلفة يجعل التعبير عن هذه القيم في السجلات أقل ثباتاً واستقراراً بفعل العديد من التأثيرات الناتجة عن عناصر سوقية داخلية وعوامل خارجية ليس لها ضوابط محددة؛
- يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من موجودات المنشأة في غياب أسواقها النشطة، أو لا تتوفر معلومات كافية عن خصائصها الفنية، مما يصعب مقارنتها بموجودات مشابهة تعتمد في قياس قيمتها العادلة.¹

المطلب الثالث: تطبيقات القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية

من أهم مجالات تطبيق القيمة العادلة هي الأدوات المالية، لذا خصت بعض المعايير المحاسبية الدولية هذه العناصر بالكثير من الاهتمام لا سيما من ناحية الاعتراف والقياس، ونذكر في ذلك معيار المحاسبة الدولية *IAS32* الأدوات المالية: العرض، معيار المحاسبة الدولية *IAS39* "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، معيار الإبلاغ المالي *IFRS3* "اندماج الأعمال"، معيار الإبلاغ المالي *IFRS7* "الأدوات المالية: الإفصاحات"، معيار الإبلاغ المالي *IFRS9* "الأدوات المالية"، معيار الإبلاغ المالي *IFRS10* "القوائم المالية الموحدة"، ومن خلال هذا المطلب سوف نركز على الأدوات المالية من خلال التطرق إلى المعيار *IAS39*، ثم المعيار *IFRS9*، كون هذا الأخير جاء ليحل تدريجياً محل المعيار *IAS39*.

الفرع الأول: قياس الأدوات المالية في ضوء المعيار *IAS39*

الأدوات المالية تستخدم من طرف مختلف المؤسسات بشكل متزايد باستمرار، رغم المخاطر المختلفة التي تحيط بها مثل مخاطر سعر الصرف، والتقلبات في أسعار الفائدة²، ومختلف مخاطر السوق المالي، وهو ما جعلها محل اهتمام واسع من طرف الهيئات المحاسبية الدولية، التي أصدرت العديد من المعايير والتفسيرات التي توضح كيفية الاعتراف والقياس لهذه الأدوات المالية، ومن خلال هذا الفرع سوف نوضح ماهية الأدوات المالية وأنواعها وكذا كيفية قياسها.

¹ José Vinals, "Améliorer la Comptabilisation en Juste Valeur Banque De France", *Revue de la Stabilité Financière*, N°12, France, octobre 2008, p134.

² Hubert Tondeur, Philippe Touron, *Comptabilité en IFRS*, Edition d'Organisation, Paris, 2004, p153.

1- تعريف الأدوات المالية

تعرف الأداة المالية *A Financial Instrument* على أنها أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما وفي نفس الوقت نشوء إلزام مالي أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى¹، فعند شراء منشأة (a) لسندات صادرة عن منشأة أخرى (b)، فهذا ينجم عنه نشوء أصل مالي لدى المنشأة المبتاعة (a)، وهو الاستثمارات المالية في هذه السندات وفي نفس الوقت نشوء إلزام مالي لدى المنشأة البائعة (b)، وهو اسناد قرض².

ومن خلال هذا التعريف يمكننا تحديد ثلاثة أنواع أساسية أو أصلية للأدوات المالية تتمثل في الأصل المالي الالتزام المالي، وأدوات حقوق الملكية.

1-1 الأصول المالية

تتخذ الأصول المالية عدة أشكال تختلف حسب طبيعة العقود المالية، وقد لخصها معيار المحاسبة الدولية IAS39 في الآتي³:

- نقد؛
- أداة حق ملكية لمنشأة أخرى؛
- حق تعاقدى لقبض نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى، أو حق تعاقدى لمبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية؛
- عقد قد تتم تسويته من خلال أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة وغير مصنف على أنه أداة حق ملكية للمنشأة، وتشمل هذه العقود:
- عقود ليست مشتقة *A non-derivative* وتتضمن التزام تعاقدى للمنشأة لاستلام عدد متغير من أدوات ملكيتها؛
- عقود مشتقة سيتم تسويتها من قبل المصدر بأي طريقة باستثناء تبادل قيمة نقدية محددة أو أصل مالي معين مقابل عدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

¹ Donald Mac Kenzie, "Making things the same: Gases, emission rights and the politics of carbon markets", Accounting organization and Society, Vol 34, N°3, 2009, p17.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص563.

³ www.ifrs.org أطلع عليه في 2017/04/10

1-1- الالتزامات المالية

كما جاء في تعريف الأدوات المالية ينشأ الالتزام المالي كنتيجة منطقية لنشوء الأصل المالي، وتتخذ الالتزامات المالية الأشكال التالية:¹

- التزام تعاقدى لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى، أو تبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية؛
- عقد من الممكن أن تتم تسويته أو ستم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة وغير مصنف على أنه أداة حق ملكية للمنشأة.

1-2- أدوات حقوق الملكية

يمكن التعبير عن أداة حق الملكية على أنها عقد بين الحصة المتبقية في أصول منشأة معينة بعد اقتطاع كافة التزاماتها، أي أن : $\text{حقوق الملكية} = \text{إجمالي الأصول} - \text{إجمالي المطلوبات} \dots\dots\dots (9)$.

وتكون أدوات حقوق الملكية في شكل أسهم عادية، والتي لا يمكن ردها إلى الجهة المصدرة لها، وأسهم ممتازة لها أولويات معينة عن الأسهم العادية غالباً ما تتمثل في تقديم توزيعات أرباح غير محددة لحامها، أما الشكل الآخر لأدوات حقوق الملكية فهو الكفالات أو خيارات الشراء المكتوبة والتي تسمح لحاملها بالاكتتاب في عدد ثابت من الأسهم العادلة غير القابلة للتداول مقابل مبلغ محدد من النقد أو أصل مالي آخر.²

2- تصنيف الأصول المالية

حسب معيار المحاسبة الدولية IAS39 يتم تصنيف الأصول المالية لغرض القياس إلى أربعة فئات هي:³

1-2- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (قائمة الدخل)

وتنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين:

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 92.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 458.

³ Buchanan F.Robert, "International Accounting Harmonization: Developing a single Word Standard", Business Horizons, Vol 36, N°3, 2003, p 64.

- الأصول المالية المخصصة، وهي الأصول التي تختار المنشأة تصنيفها ضمن هذه الفئة، بحيث يتم تقييمها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات بالقيمة العادلة في قائمة الدخل من خلال الأرباح والخسائر؛
- أصول محتفظ بها للمتاجرة، وهي الموجودات التي تم امتلاكها بهدف توليد ربح من التقلبات الأسعار قصيرة الأجل، ويجب تصنيف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها، إذا كانت جزءا من محفظة يوجد دليل على أن لها نمط فعليا لتحقيق الربح قصير الأجل وتعتبر الموجودات المالية المشتقة دائما أنها محتفظ بها للمتاجرة، إلا إذا حددت بأنها أدوات تحوط فعلية.

2-2- أصول مالية معدة للبيع

وتشمل الموجودات المالية التي لا يمكن تصنيفها ضمن أي نوع آخر من الموجودات المالية، فهي ليست محتفظ بها للمتاجرة، ولا محتفظ بها لتاريخ استحقاق معين، وهي ليست كذلك قروض أو مدينون، فالمقصود بها تلك الموجودات المالية التي يمكن أن تبيعها المنشأة في أي وقت عند تحقيق عائدا مناسباً أو أنها ترغب في بيعها عند الحاجة.¹

2-3- الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

وتشمل هذه الموجودات المالية أدوات الدين فقط، وهي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات محددة أو قابلة للتحديد، لها موعد استحقاق ثابت، وللمنشأة نية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق، مثل السندات ذات الفائدة الثابتة والموعد المحدد.²

2-4- القروض والذمم المدينة

هي الأصول المالية غير المشتقة والمحددة قيمة التسديد بشكل مسبق وبمقدار ثابت، والتي تنشئها أو تحصل عليها المنشأة، وهي غير مدرجة في سوق نشطة وغير مخصصة للمتاجرة بها، ولم تعتبرها المنشأة عند الاعتراف الأولي بها كأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، أو كأصول معدة للبيع.³

¹ www.ifrs.org

أطلع عليه في 2016/11/15

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 567.

³ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع السابق، ص 567.

3- قياس الأدوات المالية

تتم عملية القياس عند الاعتراف الأولي بالأصول أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة لها مضافا إليها تكاليف العملية باستثناء الأصول والالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل فيتم قياسها بثمن الشراء فقط، أما مصاريف الشراء فتسجل ضمن المصاريف الإيرادية، أما الأصول والالتزامات المالية المصنفة كمعدة للبيع أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والقروض والذمم فتسجل عند الاعتراف الأولي بقيمة الشراء أو الاصدار مضافا إليها تكاليف العملية، مثل مصاريف الشراء ورسوم الاصدار أو الضرائب المباشرة، ونشير هنا إلى أنه إذا استخدمت المنشأة أسلوب محاسبة تاريخ التسوية لأصل مالي سيتم قياسه لاحقا بالتكلفة أو التكلفة المطفأة، فإنه يتم قياس الأصل مبدئيا بالقيمة العادلة كما هي بتاريخ المتاجرة¹، أما القياس اللاحق أي بتاريخ إعداد القوائم المالية فيم وفق القيمة العادلة أو التكلفة المطفأة حسب تصنيف المعيار *IAS39*، ونلخص ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2): قياس الأدوات المالية وفق المعيار *IAS39*

تصنيف الأداة المالية	طريقة القياس المحاسبي	القيمة العادلة	التكلفة المطفأة
1. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	✓	مع الاعتراف بفروقات التغيير في القيمة العادلة في بيان الدخل (الأرباح والخسائر).	✗
2. الأصول المالية المعدة للبيع	✓	مع الاعتراف بفروقات التغيير في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر، باستثناء الانخفاض المستمر، وعند الغاء الاعتراف بالأصل تحول هذه الفروقات إلى بيان الدخل، وكذلك الأصول المالية النقدية بالعملة الأجنبية فتسجل الفروقات في بيان الدخل (<i>IAS21</i>).	✗
3. الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	✗		✓ باستخدام طريقة الفائدة الفعالة (<i>effective interest method</i>)، مع اجراء اختبار تدني القيمة في حالة وجود مؤشرات لذلك
4. القروض والذمم المدينة	✗		✓ باستخدام طريقة الفائدة الفعالة (<i>effective interest method</i>)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على *IAS39* من الموقع www.ifrs.org أطلع عليه في 2016/11/15.

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 567-568.

الفرع الثاني: قياس الأدوات المالية في ضوء المعيار *IFRS 9*

جاء المعيار *IFRS 9* ليحل محل المعيار *IAS 39*، وذلك استجابة لتدمير العديد من مستخدمي القوائم المالية والأطراف المعنية من صعوبة فهم وتطبيق المعيار *IAS 39*، ومن أهم النقاط التي تناولها المعيار الجديد هو إعادة تصنيف الأدوات المالية، وبالتالي إعطاء صورة أوضح عن كيفية الاعتراف والقياس لهذه الأدوات، وهو ما سوف نوضحه من خلال هذا الفرع.

1- تصنيف الأصول المالية

وفقا للمعيار *IFRS 9* يتم تصنيف كافة الأصول المالية إلى فئتين، الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وأصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة، وهذه الأخيرة تكون من خلال الأرباح والخسائر ضمن قائمة الدخل، أو من خلال الدخل الشامل الآخر.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التصنيف يكون عند اقتناء الأصل المالي، وعندما تصبح المنشأة طرفا بموجب عقد مع الغير، وذلك بناء على أمرين أساسيين هما، نموذج أعمال المنشأة في إدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي، أي توليد تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد مثل السندات ويتضمن ذلك عمر الأصل التعاقدي تواريخ محددة لتدفقاته النقدية التي تمثل القيمة الاسمية والفائدة¹.

أما نموذج الأعمال فيقصد به الطريقة التي تمارسها المنشأة في نشاطها المتعلق بكيفية إدارة موجوداتها، والتي تتعلق بالعمليات الفعلية التي تتم على محفظة الأوراق المالية، والذي يحدده موظفو الإدارة الرئيسيين، وليس اعتمادا على نية الإدارة في إدارة تلك الموجودات، وهذا النموذج لا يكون على مستوى الأداة المالية منفردة بل في شكل محفظة كاملة للأوراق المالية، لذا قد تحتفظ المنشأة بمحفظة استثمارات تقوم بإدارتها من أجل جمع تدفقات نقدية تعاقدية، ومحفظة أخرى تقوم بإدارتها لأغراض المتاجرة لتحقيق أرباح من تغيرات القيمة العادلة².

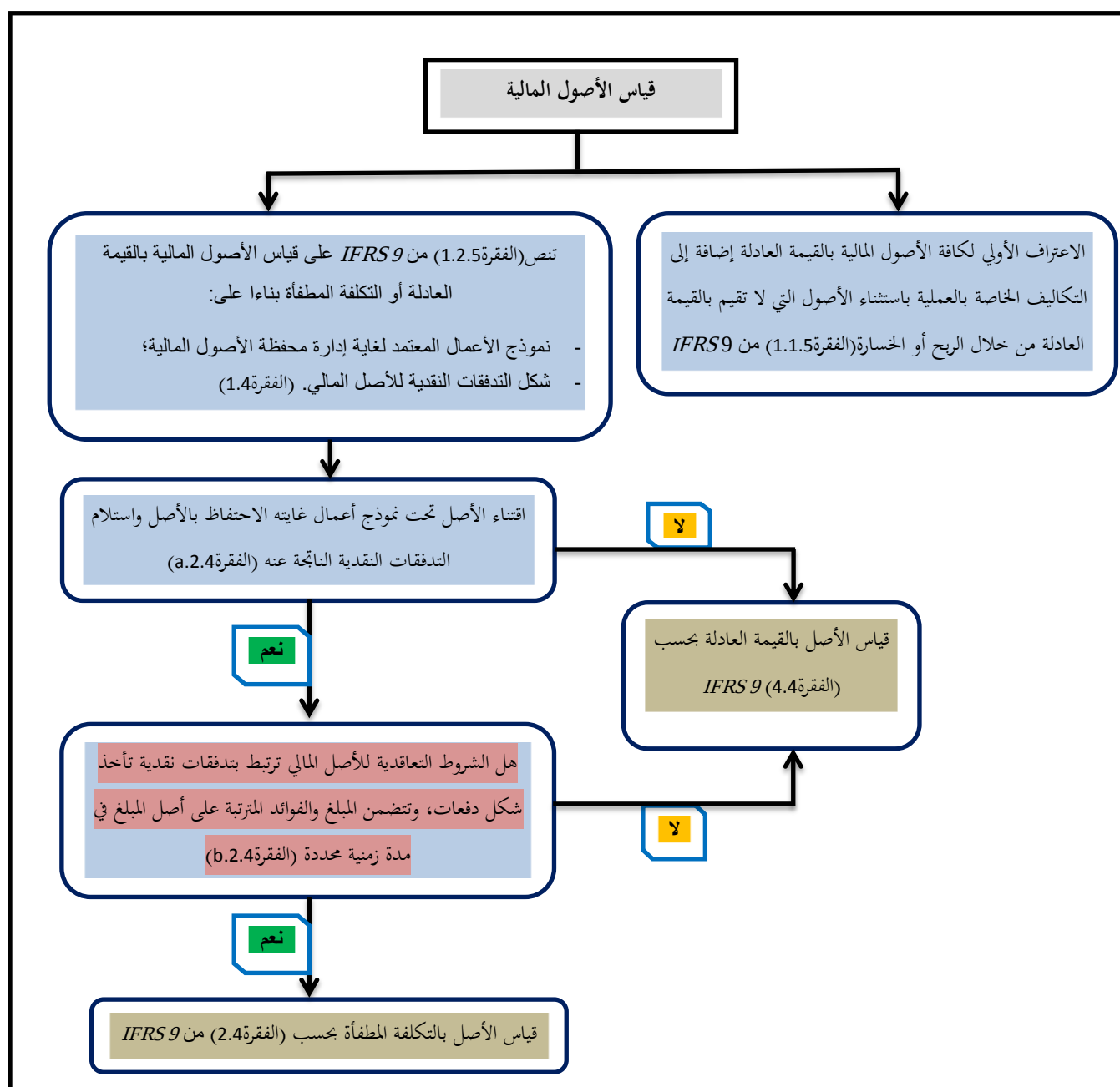
2- قياس الأصول المالية

أوضح المعيار *IFRS 9* كيفية قياس الأصول المالية، التي لا تخرج عن إحدى النموذجين إما القيمة العادلة أو التكلفة المطفأة، ومن خلال الشكل الموالي سوف نوضح ذلك

¹ www.ifrs.org أطلع عليه في 2016/11/15

² Pavlovic Vldan, "IFRS9 and Implications of Business Model vs Management Intent, Criteria on the quality of Accounting Information", Finiz2015 Contemporary Financial Management, 2015, p23.

الشكل رقم (2-4): قياس الأصول المالية وفق IFRS 9



المصدر: بهاء غازي عرنوق، "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، جامعة دمشق، 2014،

ونرى أن ما جاء به المعيار *IFRS9* من إعادة تصنيف للأدوات المالية إلى فئتين فقط بناء على نموذج الأعمال الذي تستخدمه المنشأة في إدارة أدواتها المالية في شكل محفظة للأوراق المالية من ناحية، في نفس الوقت طبيعة الأداة المالية أن لا تكون ذات تدفقات نقدية على شكل دفعات (سندات دين)، هذا التصنيف من شأنه الحد من ممارسات الإدارة التي قد تؤدي إلى تضليل المستثمرين خاصة المرتقبين، ذلك أنه لا مجال لتدخل نية المنشأة في الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بالأصل المالي، وتغيير إدارة هذه الأصول المالية حسب مصالحها الذاتية.

أما بخصوص قياس الفروقات في الأصول المالية فقد أوضح المعيار *IFRS9* أن الأصول المالية المعترف بها بالقيمة العادلة فتسجل ضمن الأرباح والخسائر ضمن قائمة الدخل، باستثناء تلك الأصول المخصصة للتحوط وكذلك الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تختار المنشأة قياسها بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي فتظهر فروقات التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر، وضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي في حساب التغير المتراكم بالقيمة العادلة، أما الأصول المالية المعترف بها بالتكلفة المطفأة فيتم قياسها بالتكلفة المطفأة مع إطفاء العلاوة أو الخصم بطريقة الفائدة الفعالة، ولا يعترف بالأرباح أو الخسائر إلا عند إلغاء الأصل المالي أو في حالة تدني في القيمة أو إعادة التصنيف¹، ومن خلال الجدول الموالي نوضح أهم النقاط التي جاء بها المعيار *IFRS9* مقارنة بما كان في المعيار *IAS39*.

الجدول رقم (2-3): مقارنة المعيار *IFRS9* بالمعيار *IAS39*.

المعيار <i>IFRS9</i>	المعيار <i>IAS39</i>	التصنيف والقياس
■ فئتين، ويستند التصنيف إلى الطريقة التي يتم فيها إدارة الأداة (نموذج عمل المنشأة) بالإضافة إلى شروط التدفق النقدي التعاقدية المتعلقة بها؛ ■ تحدد الفئة التي يتم تصنيف الأصول ضمنها فيما إذا كان يتم قياسها بصورة مستمرة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة.	■ أربع فئات، لكل منها معايير تصنيف ومتطلبات قياس مختلفة خاصة بها، تجمع معايير التصنيف بين طبيعة الأداة، وطريقة استخدامها، ونية الإدارة؛ ■ يتضمن قواعد تجبر المنشأة على إعادة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لجميع الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إذا تم بيع جزء غير بسيط منها قبل تاريخ استحقاقها.	
■ أن الأصول المالية الوحيدة التي تخضع لخسارة التدني هي الأدوات المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ ■ يمكن عكس جميع خسائر التدني في القيمة. ■ استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	■ خسارة التدني في قيمة الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وخسارة التدني في قيمة فتي الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ ■ هنالك عدة نماذج لتقييم خسارة التدني، كما أن بعض خسائر تدني قيمة الأصول المالية لا يمكن عكسها.	خسارة تدني القيمة
ينطبق هذا المعيار على العقد المختلط إذا كان العقد	يتم قياس العقود المركبة بعدة طرق:	المشتقات الضمنية

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 751-752.

الاساسي اصل مالي: ■ لا يتم فصل العقد المختلط عندما يكون العقد الأساسي عبارة عن أصل مالي؛ ■ يتم تصنيف هذه العقود بمجمليها وفقا لمعايير تصنيف الأصول المالية الاخرى؛ ■ لا يوجد أي تغيير في طريقة المحاسبة عن العقود المختلطة إذا كان العقد الأساسي عبارة عن التزام مالي أو بند غير مالي.	■ البعض بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ ■ فصل البعض الى جزأين، يقاس احدهما (المشتقة الضمنية) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ويتم قياس الجزء الآخر (عقد أساسي غير مشتق) بالتكلفة المطفأة أو كعقد تنفيذي باستخدام محاسبة الاستحقاق؛ ■ فئة ثالثة يتم المحاسبة عنها اما كعقد واحد أو على أساس التقسيم الى جزأين، وفقا لاختيار الإدارة.	
يتوفر عرض بديل للاستثمارات الاستراتيجية في ادوات الملكية: ■ عند الاعتراف الاولي تستطيع المنشأة، في حال تحقيق الشروط قيد التغير في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر؛ ■ يتم عرض توزيعات الأرباح المحصلة من هذه الاستثمارات في حساب الارباح أو الخسائر؛ ■ لا يسمح بتدوير المكاسب والخسائر بين حساب الربح والخسارة وبين الدخل الشامل الاخر لهذه الاستثمارات.	لا يشمل عرض بديل للاستثمارات الاستراتيجية في ادوات الملكية.	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يتم قياس جميع الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة، للتخفيف من المخاوف المتعلقة بشأن القدرة على قياس بعض هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة فإن المشروع المتعلق بقياس القيمة العادلة سيعمل على توفير دليل للتطبيق وذلك، لمساعدة المنشآت على كيفية قياس مثل هذه الأصول، وتحديد الظروف التي تمثل فيها تكلفة ادوات الملكية القيمة العادلة لها.	فيما يخص أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر سوق (والمشتقات المرتبطة بهذه الادوات والتي يجب تسويتها من خلال تسليم هذه الأدوات) والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق بها، ويتم قياس هذه الأصول المالية بالتكلفة.	الاستثناء المتعلق بقياس الاستثمارات في أدوات الملكية التي ليس لها سعر سوق بالتكلفة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعيارين *IFRS 9* و *IAS 39*.

المبحث الثاني: القياس المحاسبي للأدوات المالية الإسلامية

القياس في الفكر المحاسبي الإسلامي يقوم على موضوعية القياس في حد ذاته، وليس على موضوعية الدليل في القياس، الأمر الذي جعله يتخذ من القيمة الجارية كأساس مرجعي للقياس المحاسبي لتوافقه مع أحكام فقه المعاملات المالية الإسلامية والأحكام الشرعية في تقييم الأصول الزكوية.

ومن مجالات القياس المحاسبي في وقتنا الحاضر الأدوات المالية الإسلامية التي تتعامل بها المؤسسات المالية الإسلامية ومنها صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية، والتي تعمل من خلال قاعدتين أساسيتين هما قاعدة الغنم بالغرم وقاعدة الخراج بالضمان، ويقصد بالأولى أن الربح (الغنم) يكون مقابل واجبات وأعباء يتحملها الفرد الذي يأخذ الميزات والحقوق¹، والمعنى الاجمالي لهذه القاعدة هو أن من ينال نفع شيء -إذا حصل- يجب أن يتحمل ضرره-إذا وقع-، كما أن التكاليف والغرامات التي تترتب على الشيء تجب على من استفاد منه وانتفع به²، وباعتبار أن عميل المصرف هو شريك في أعماله، فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة (الغرم)³. أما قاعدة الخراج بالضمان فيقصد بها أن الربح أو الناتج يستحق بالاستعداد لتحمل الخسائر⁴، حيث أن الذي يضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، فمثلاً يقوم المصرف الإسلامي بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع أمانه تحت الطلب، ويكون الخراج (أي ما خرج من المال) المتولد عن هذا المال جائز الانتفاع لمن ضمن (وهو المصرف) لأنه يكون ملزماً باستكمال النقصان الذي يحتمل حدوثه وتحمل الخسارة في حالة وقوعها، ولهذه القاعدة علاقة بالقاعدة السابقة، فقاعدة الغنم بالغرم تعبر عن الطرف الآخر من قاعدة الخراج بالضمان، فهي تعني أن من ينال نفع شيء إنما استحقه بتحمل الضرر المحتمل منه، وهذه القاعدة تقيم التلازم بين الخراج والضمان على الوجه الآخر، أي أن الضمان أيضاً بالخراج، فالتكاليف والخسارة التي تحصل من العين يتحملها من يغنم خراجها، أي المنتفع بالعين شرعاً.⁵

وترتكز أدوات التمويل الإسلامي على تلك الصيغ التمويلية المشروعة كالمضاربة، المشاركة، المراجعة، الاجارة المساقاة، وغيرها، ومع التطور الكبير في الصناعة المالية الإسلامية وظفت هذه الصيغ التمويلية في شكل صكوك الاستثمار والأدوات المشابهة، فنجد صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، صكوك الاجارة، صكوك المزارعة، الخ.

¹ عبد السميع المصري، المصرف الإسلامي علمياً وعملياً، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1988، ص41.

² عدنان عبد الله محمد عويضة، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص66.

³ علاء الدين الزعترى، المصارف وماذا يجب أن يعرف عنها، ط1، دار غار حراء، دمشق، 2006، ص47.

⁴ عدنان عبد الله محمد عويضة، مرجع سبق ذكره، ص31.

⁵ عدنان عبد الله محمد عويضة، المرجع السابق، ص66.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتناول القياس المحاسبي للأدوات المالية الإسلامية، بالتطرق إلى مفهومها وأنواعها وكيفية قياسها.

المطلب الأول: مفهوم صيغ التمويل الإسلامي

لتمويل المشاريع تستخدم المصارف الإسلامية صيغ تمويلية عديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من هذه الصيغ القائمة على الملكية كالمضاربة والمشاركة والمزارعة والمساواة حيث تعطي للمتعامل القدرة على التصرف بصفته مالك وليس مقترض، وأخرى قائمة على المديونية كالمراجحة والسلم والإيجار والاستصناع، والتي تشكل ديناً على المتعامل، حيث لا يمتلك الأدوات المقدمة في التمويل بل هي دين عليه.

الفرع الأول: صيغ التمويل القائمة على الملكية

تقوم المصارف الإسلامية بتمويل الأشخاص والمشاريع وحتى الحكومات من خلال عقود تمويل قائمة على ملكية المصرف لجزء أو كل قيمة العقد، وفي نهاية العقد يمكن للمصرف التنازل أو عدم التنازل عن الجزء الذي يملكه وهو بذلك يتحمل الأرباح والخسائر الناتجة عن هذا العقد، ومن بين أنواع هذه العقود التمويل بالمضاربة التمويل بالمشاركة، التمويل بالمزارعة، والتمويل بالمساواة.

1- التمويل بالمضاربة

1-1- تعريف المضاربة

تعرف المضاربة لغة على وزن مفاعلة من الضرب في الأرض أي أبتغي الخير من الرزق¹، وقد ورد لفظ المضاربة في القرآن الكريم في منازل عديدة منها قول الله عز وجل: ﴿وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ۚ وَأَخْرُونَ يُقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ فَاقْرَأُوا مَا تَشَاءُ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝﴾²، ومن معانيها اللغوية أيضاً "السير في الأرض للسفر أو التجارة"³.

أما اصطلاحاً فتعرف المضاربة على أنها نوع شركة على أن رأس المال من طرف والسعي والعمل من طرف آخر، فالمضاربة في أساسها مشاركة بين طرفين أحدهما رب المال الذي يقدم المال والآخر العامل أو المضارب الذي

¹ أحمد علاش، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام تحليل اقتصادي، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005، ص 118.

² سورة المزمّل، الآية 20.

³ خالد عبد المنعم، ملخصات موسوعة الاقتصاد الإسلامي، مركز الدراسات المعرفية، القاهرة، بدون سنة النشر، ص 70.

يقدم جهده وخبرته، على أن يتم تقاسم الأرباح بين الطرفين حسب نسبة شائعة من الربح يتفق عليها طرفا عقد المضاربة، وإذا حصلت الخسارة فتكون على صاحب المال، أما خسارة العامل فهي تمثل جهده الذي بذله بشرط ثبوت عدم التقصير في أداء مسؤوليته¹، كما تعرف على أنها عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه المزج والتأليف بين عنصرين من عناصر الإنتاج هما المال والعمل في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين² وتنقسم المضاربة إلى نوعين:³

1-1-1 المضاربة المطلقة

هي التي يقوَّض فيها رب المال المضارب في إدارة عمليات المضاربة دون قيود، بل يتمتع فيها بسلطات تقديرية واسعة، وذلك اعتمادا على ثقته في أمانته وخبرته، وكمثال على المضاربة المطلقة، كأن يقول رب المال للمضارب اعمل برأيك، والاطلاق مهما اتسع فهو مقيد بمراعاة مصلحة الطرفين في تحقيق الربح وفقا للأعراف السارية في مجال النشاط الاستثماري موضوع المضاربة.

1-1-2 المضاربة المقيدة

وفيها يقيد رب المال المضارب بالمكان أو مجال النشاط الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسبا بما لا يمنع المضارب عن العمل، وبخصوص مشروعية المضاربة فلا خلاف في ذلك، والدليل ما قد ثبت بالإجماع المسند إلى السنة التقريرية ومن السنة عَنْ صَالِحِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرْكََةُ: الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَأَخْلَاطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ، لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ)).⁴

2-1 أركان وشروط التمويل بالمضاربة

للمضاربة خمسة أركان ولصحتها يجب توفر مجموعة من الشروط نلخصها في الشكل الموالي:

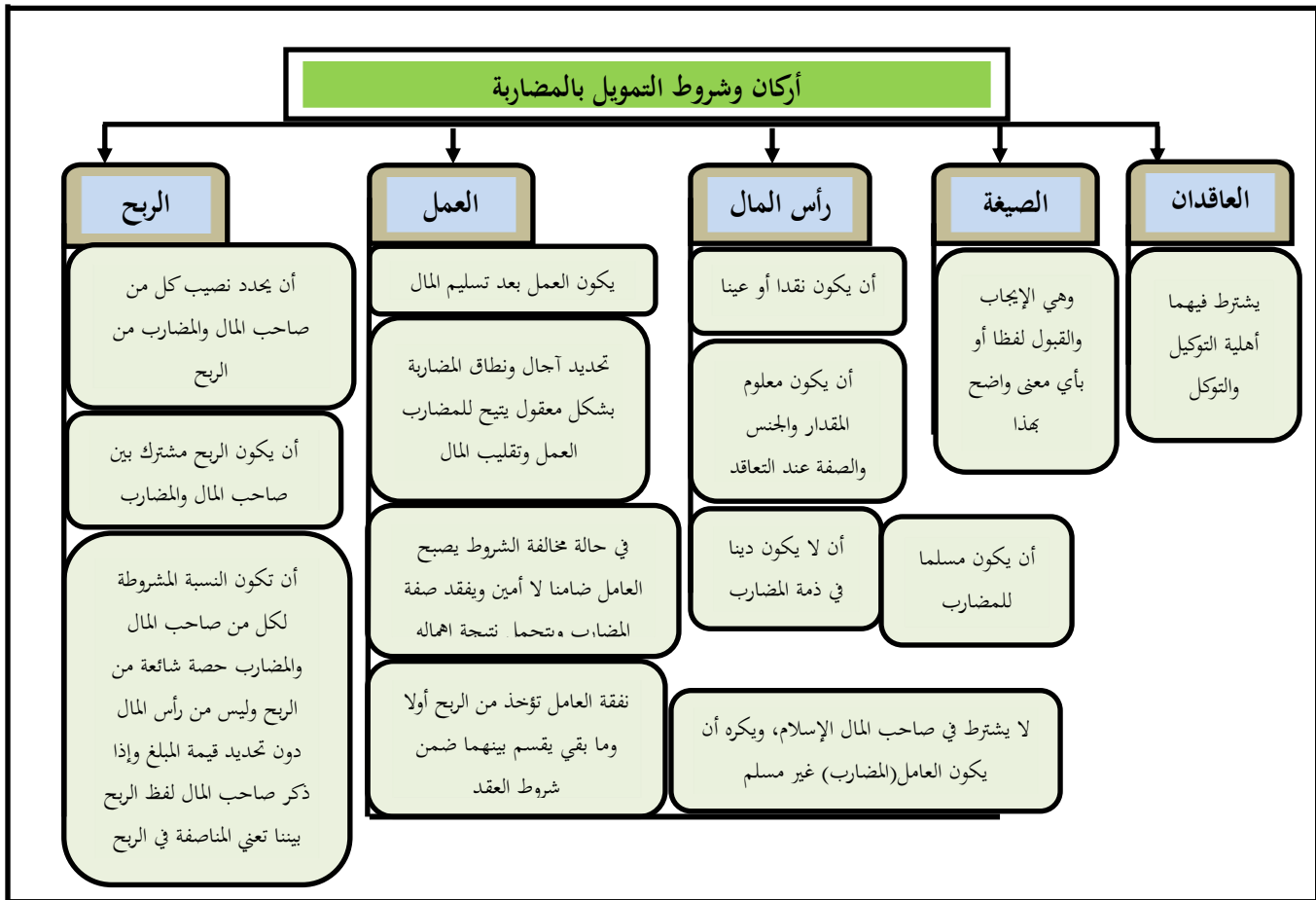
¹ Samad Abdus, Norman D.Gardner, Bradley J. Cook, "Islamic banking and finance in theory and practice: The experience of Malaysia and Bahrain", The American Journal of Islamic Social Sciences, Vol 22, N°2, 2005, p75.

² صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص26.

³ Accounting And Auditing Organization For Islamic Financial Institutions, Shari'ah Standards, Dar Almaiman, Kingdom of Saoudia Arabia, 2015, p372.

⁴ محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، ج3، ط1، دار الرسالة العالمية، بيروت، 2009، حديث رقم 2289، ص390.

الشكل رقم (2-5): أركان وشروط التمويل بالمضاربة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص48-51.

2- التمويل بالمشاركة

2-1- تعريف المشاركة

تعرف المشاركة لغة أنها الخلط أو الاختلاط أو المخالطة بين شريكين أو أكثر في شيء معين بينهم¹، أما اصطلاحا فهي عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال للقيام بأعمال وأنشطة محددة.² ويعتبر التمويل بالمشاركة أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، وهي تقدم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكا حصة في رأس المال بصفته ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الأرباح، وتقسم الخسارة على قدر

¹ عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، (أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005، ص13.

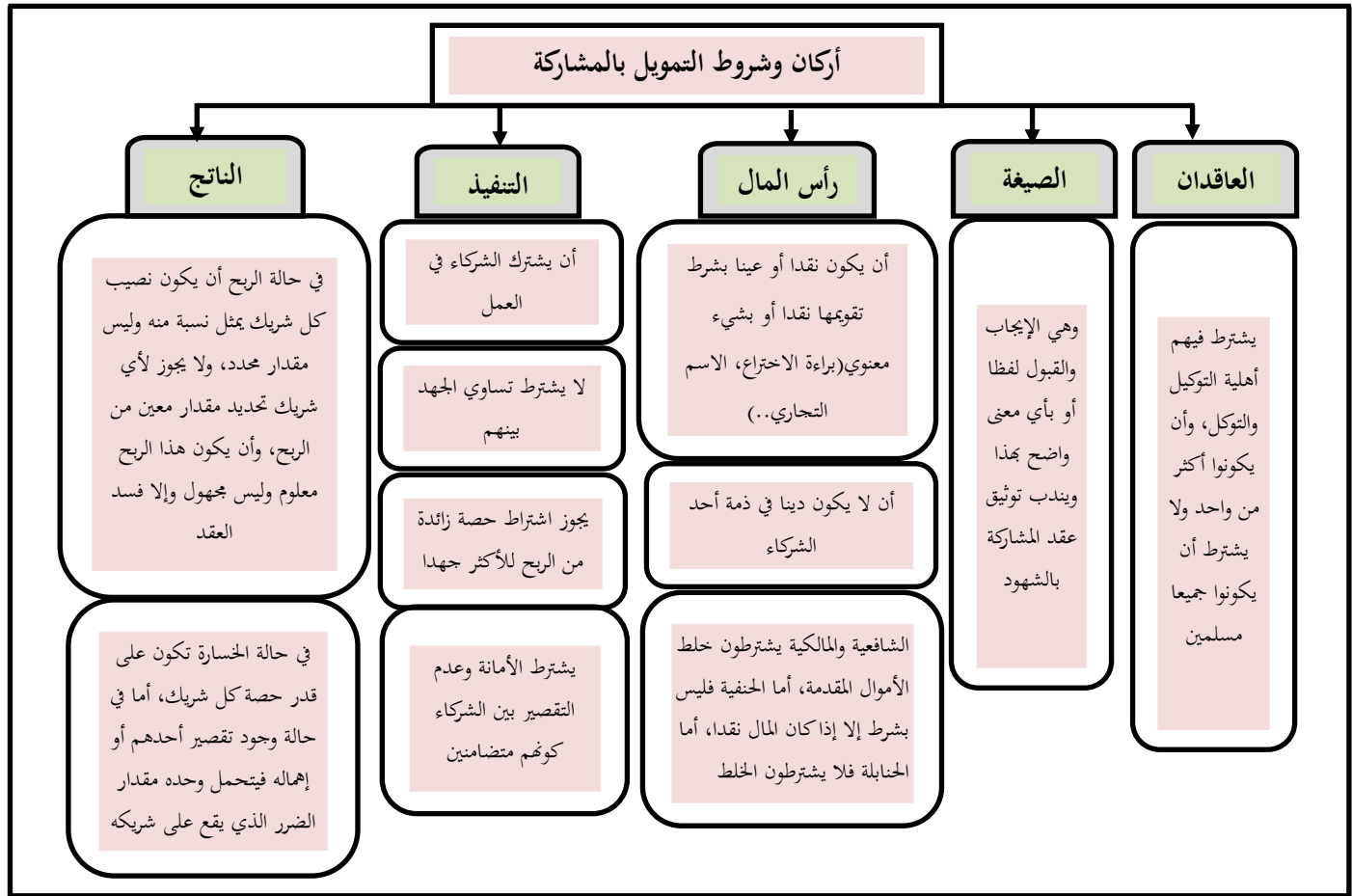
² محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص223.

حصة كل شريك في رأس المال¹، وباستخدام هذه الصيغة يتم المساهمة بالمال والعمل بين الطرفين وبواسطتها يتم تجميع فوائض مالية للأفراد لاستثمارها في مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، وتأخذ المشاركة ثلاث أشكال تتمثل في المشاركة الثابتة، المشاركة على أساس صفقة معينة، المشاركة المنتهية بالتمليك.²

2-2- أركان وشروط التمويل بالمشاركة

للمشاركة خمسة أركان نلخصها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-6): أركان وشروط التمويل بالمشاركة



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية، التمويل بالمشاركة، مركز الاقتصاد الإسلامي،

ط2، 1996، ص10-15.

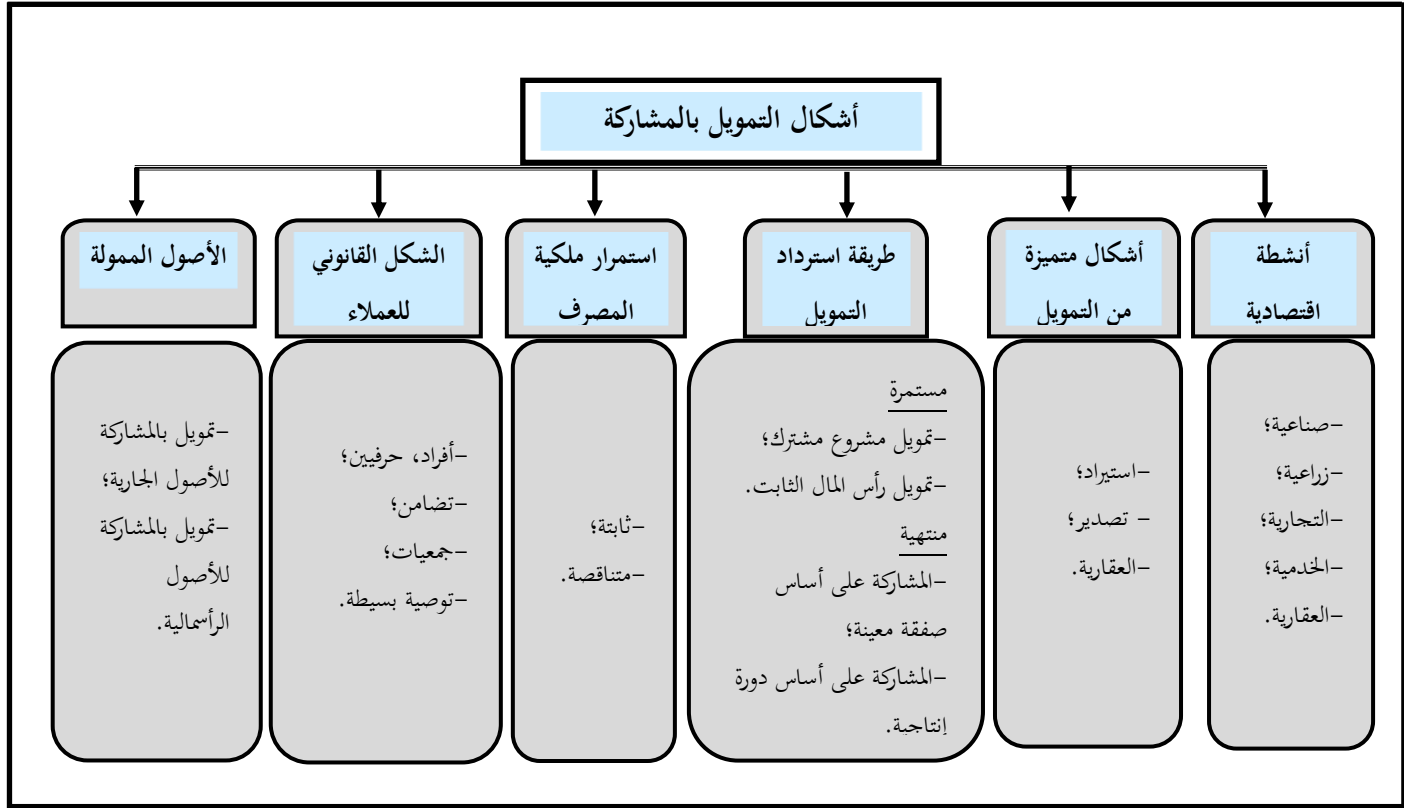
¹ Farooq Muhammad, Mufti Muhammad Mushtaq Ahmed, "Musharakah financing: Experience of Pakistani banks", World Applied Sciences Journal, Vol 21, N°2, 2013, p182.

² صالح صالحي، نوال بن عمارة، "صيف التمويل ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد2، الجزائر، 2003، ص52.

2-3- أشكال التمويل بالمشاركة

يمكن تصنيف أشكال التمويل بالمشاركة التي تقدمها المصارف الإسلامية من وجهات نظر مختلفة كما يلي:

الشكل رقم (2-7): أشكال التمويل بالمشاركة



المصدر: نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص72.

3- التمويل بالمزراعة

3-1- تعريف الزراعة

المزراعة لغة من الزرع أي الإنبات وهو المعنى الحقيقي للمزراعة، ومجازا يعني بها طرح الزرعة أي البذر، أما اصطلاحا فهي عقد على الزرع على سبيل الشراكة حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها والزرع بينهما، ويتم معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها، أي بحصة معلومة وبأجل معلوم.¹

كما تعرف الزراعة على أنها "معاقدة على الزرع بين صاحب الأرض وبين المزارع، على كون الأرض من طرف والعمل من طرف آخر، على أن تزرع الأرض وتكون حاصلتهما بينهما".²

¹ محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص274.

² نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، دار القلم، دمشق، 2008، ص411.

2-3- أركان وشروط المزارعة

ركن عقد المزارعة الأساسي هو ركن عقد المشاركة، وهو الإيجاب والقبول، أما أركانه الخاصة فهي ذات علاقة بالمزارع والمزروع والأرض المزروعة والمعقود عليه في المزارعة، أي محل العقد وآلة الزراعة ومدتها والخارج منها أي الناتج والعائد.

ويشترط في التمويل بالمزارعة إضافة إلى أهلية المتعاقدين ما يلي:¹

- يجب أن تكون متوفرة فيها جميع الشروط الموجودة بالعقد المبرم ما بين صاحب الأرض والمزارع ورأس المال؛
- صلاحية الأرض للزراعة؛
- معرفة نوع المحصول من حيث نوعه وصفه ووصفه، وكذلك من الذي سيقوم بزراعة الأرض؛
- بيان نصيب كل طرف من المحصول في صورة نسبة شائعة؛
- بيان مدة شركة المزارعة، على أن تكون المدة كافية لحصد المحصول.

3-3- صور التمويل بالمزارعة

هناك صور عديدة للمزارعة نلخص بعضها فيما يلي:²

- أن يتساوى الشريكان في الأرض والعمل والبذر والآلات والحيوان؛
- أن تكون الأرض مملوكة لهما معا أو أرض مساحة ليست ملكا لأحد ثم يتفقان على زرعها شركة وعلى أحدهما البذور وعلى الثاني العمل؛
- أن تكون الأرض مملوكة لأحدهما، وعليه بعض البذر، وعلى الشريك الآخر العمل وبعض البذر؛
- أن تكون الأرض لأحدهما، ويكون عليه البذر أيضا، في نظير أن يكون على الآخر العمل باليد والحيوان والآلة أو الحيوان فقط.

4- التمويل بالمساقاة

1-4- تعريف المساقاة

المساقاة لغة مفاعلة من السقي، وتسمى عند أهل المدينة المعاملة، مفاعلة من العمل، ويفضل إسم المساقاة لما فيها من السقي غالبا³، أما اصطلاحا فهي معاقدة على دفع الشجر والكروم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها

¹ موسى محمد شحادة، مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية والاقتصادية)، الجامعة الحرة في هولندا، القدس، فلسطين، 2011، ص 185.

² نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص 86-87.

³ وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج5، ط2، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 1985، ص 630.

أو هي دفع شجر مغروس معلوم ذي ثمر مأكول لمن يعمل عليه بجزء شائع معلوم من ثمره، ويقال لرب الشجر مساق وللآخر عامل.¹

4-2- أركان وشروط المساقاة

المساقاة عقد شراكة بين مالك الشجر والعامل عليها، وهي شبيهة بالمزارعة، ولهذا يشترط في المساقاة ما يشترط في عقد المزارعة على وجه الخصوص، وما يشترط في العقود الإسلامية على وجه العموم، هذا بالإضافة إلى بعض الأحكام الخاصة بالمساقاة على وجه التحديد²، وللمساقاة أربعة أركان هي:³

- المتعاقدان، وهما صاحب المزرعة والعامل؛
- العوض، وهو الأجر المشروط للعامل؛
- العمل، أي الجهد المبذول من أحدهما؛
- الصيغة، وتكون بلفظ المساقاة وما يؤدي نفس المعنى من الألفاظ مثل عاملتك وفالحتك، وأعمل في بستانني هذا حتى تكمل ثمرته، أما إذا قال استأجرتك لتعمل في المزرعة مثلاً، على نصف ما تنتج من ثمار لم تصح لأنه عقد إجارة بعوض مجهول القدر فلم يصح.

ويشترط الفقهاء في المساقاة إضافة إلى أهلية المتعاقدان وصيغة العقد مجموعة من الشروط نوجز أهمها فيما يلي:⁴

- أن يكون محل العقد مغروساً أو مزروعاً معيناً مرئياً أو موصوفاً وصفاً تاماً؛
- أن يكون محل العقد بحاجة لخدمة العامل، أي قبل ظهور ثماره؛
- أن يكون العمل على الساقى، ولا يشترط للمالك الاشتراك في ذلك؛
- أن يكون عمل العامل مما يعود نفعه على الشجر وليس الأرض أو أشغال البناء أو الحفر التي تلزم المالك فقط؛
- أن يكون العائد من الشجر أو الزرع مشاعاً بين الاثنين مسبقاً بنسبة محددة، ولا يجوز أن يختص به أو بجزء منه طرف دون الآخر؛
- لا يجوز ضمان ما هلك من الشجر أو الزرع على أحد طرفي العقد.

¹ نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، دار القلم، دمشق، 2008، ص412.

² محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص279.

³ نوال صالح بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص92.

⁴ محمد محمود العجلوني، المرجع السابق، ص279-280.

الفرع الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية

تعتبر صيغ التمويل القائمة على المديونية من أكثر الصيغ استخداماً من قبل المصارف الإسلامية، بالرغم من أن هذه الأخيرة بالأساس هي مصارف تشاركية، ويعود هذا لتدني درجة المخاطرة فيها.

ويرجع تصنيف صيغ التمويل القائمة على المديونية إلى طبيعة العقود التي تبرمها المصارف الإسلامية مع عملائها الذين يكونون مدينون للمصرف بقيمة العقد إلى أجل يحدد في العقد وفق شروط وأركان تتوافق والشرعية الإسلامية، ومن بين هذه العقود التمويل بالمراجحة، التمويل بالسلم، التمويل بالاستصناع، والتمويل بالإيجار.

1- التمويل بالمراجحة

1-1- تعريف المراجحة

المراجحة لغة من الربح، وهو النماء في التجارة، ويقال بعت السلعة مارجحة على كل عشرة دراهم درهم وكذلك اشتريته مارجحة، ولا بد من تسمية الربح¹، وأما اصطلاحاً فهي بيع ما ملكه بما قام عليه وبفضل، فهو بيع للعرض (السلعة) بالثمن الذي اشترى به مع زيادة شيء معلوم من الربح، ويمكن في بيع المراجحة أن يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها ويأخذ منه ربحاً، إما على الجملة كأن يقول اشتريتها بعشرة وتربحني ديناراً أو اثنين وإما على التفصيل وهو أن يقول تربحني درهما لكل دينار²، ويعني بالمراجحة في المصارف الإسلامية اتفاق بين المصرف وأحد عملائه لبيع سلعة معينة، يقوم بمقتضاه المصرف بشراء السلعة بالمواصفات المحددة، ليعيد بيعها إلى العميل على أساس السعر الذي اشتراها به المصرف مضافاً إليه هامش ربح يتفق عليه الطرفان.³

2-1- أنواع المراجحة

يمكن تمييز نوعين من بيوع المراجحة هما المراجحة البسيطة والمراجحة المركبة:⁴

1-2-1 المراجحة البسيطة

تعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلاً بمثل الثمن الأول وزيادة، مثل البيوع التي يقوم بها جميع التجار في العادة فهم يشترون السلع ويضعونها عندهم حتى يأتي من يرغب بشراء السلعة فيبيعونه إياها بربح في العادة، وقد يكون البيع مساومة أو أمانة، وقد يكون الثمن حالاً أو مؤجلاً أو مقسطاً.

¹ أحمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص87.

² نزيه حماد، مرجع سبق ذكره، ص408-409.

³ Chong Beng Soon, Ming-Hua Liu, "Islamic banking: interest-free or interest-based?", Pacific-Basin Finance Journal, Vol 7, N°1, 2009, p129.

⁴ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص73-74.

1-2-2- المرابحة المركبة (المرابحة للآمر بالشراء)

وهو أمر أو طلب من طرف لآخر بأن يشتري له سلعة معينة مع وعد الأمر بأن يشتري هذه السلعة من المأمور بعد أن يملكها المأمور بربح محدد، ويسمى من يريد السلعة بالآمر بالشراء، أما الطرف الآخر (وهو هنا المصرف الإسلامي) فيسمى المأمور بالشراء أو البائع، هذا وقد يقوم الأمر بالشراء بدفع الثمن للمصرف حالا أو مقسّطا أو مؤجّلا، وعادة ما يتم دفع الثمن بموجب أقساط شهرية أو سنوية أو دفعة واحدة بعد أجل محدد.

1-3- أركان وشروط التمويل بالمرابحة

يتكون عقد المراجعة من ثلاثة أركان أساسية تشمل في الصيغة (الإيجاب والقبول)، طرفي العقد (البائع والمشتري) ومحل العقد (المتعاقد عليه)¹، ومن أجل صحة العقد يجب توفر مجموعة من الشروط نوجزها فيما يلي:²

- أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني لأن المراجعة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع في المراجعة المركبة فإذا لم يكن معلوماً فهو فاسد، أما في المراجعة البسيطة فليس شرط؛
- أن يكون الربح معلوماً لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع؛
- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا فإن كان كذلك اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلاً بمثل لم يجوز أن يبيعه مراجعة. لأن المراجعة بيع الثمن الأول وزيادة والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحاً؛
- أن يكون العقد الأول صحيحاً فإذا كان فاسداً لم يجوز.

2- التمويل بالسلم

1-2- تعريف السلم

السلم في اللغة هو الإعطاء والترك والتسليف، والسلم لغة أهل الحجاز وفي العراق يقال السلف، والسلم هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن عاجل، وسمي به العقد كونه معجلاً على وقته، فإن وقت البيع بعد وجود المبيع في ملك البائع، والسلم عادة ما يكون بما ليس موجود في ملكه فيكون العقد معجلاً.³

وقد اختلف الفقهاء في تعريفه تبعاً لاختلافهم في شروطه، فالحنفية والحنابلة الذين اشترطوا لصحته قبض رأس المال في المجلس وتأجيل المسلم فيه - احترازاً من السلم الحال - عرفوه بأنه بيع مؤجل بمعجل، والشافعية الذين شرطوا لصحته قبض رأس المال في المجلس وأجازوا كون السلم حالا ومؤجلاً عرفوه بأنه عقد على موصوف في الذمة ببدل

¹ نوال صالح بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² أحمد سالم ملحم، بيع المراجعة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 35-36.

³ عبد الله عناد نجم عبد الله، "الاجراءات المحاسبية لبيع السلم والسلم الموازي ومتطلبات تطبيقها في المصارف الإسلامية العراقية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 36، العدد 115، العراق، 2014، ص 134.

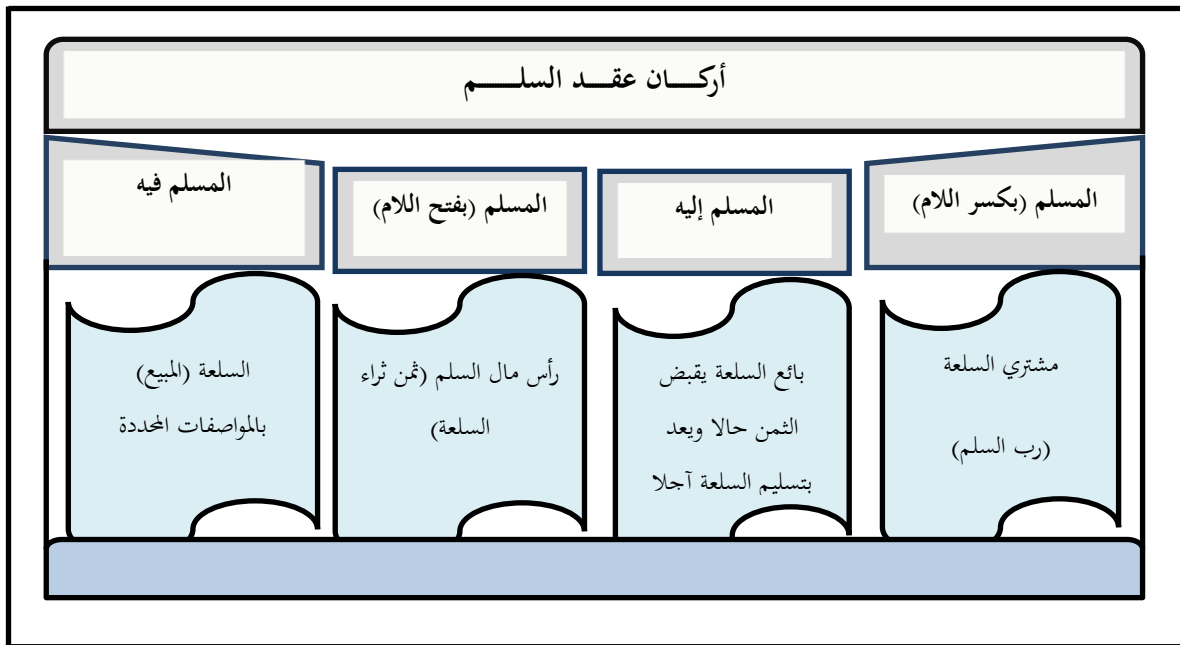
يعطى عاجلا، أما المالكية الذين منعوا السلم الحال، غير أنهم لم يشترطوا تسليم رأس المال في مجلس العقد، وأجازوا تأجيله اليومين والثلاثة لخفة الأمر، فقد عرفوه بأنه بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة أو ما هو في حكمها إلى أجل معلوم¹، وفي المصارف الإسلامية يمكن للعميل أن يبيع إلى المصرف سلعا موصوفة مؤجلة على أن يتعجل الثمن من الآن، فتتحقق للعميل السيولة اللازمة ويستفيد المصرف من فرق الأسعار، لأن ثمن السلعة المؤجلة أقل في العادة من ثمن السلعة الحاضرة.²

وعلى هذا الأساس فإن أطرافاً متعددة تتقاسم ثمرة هذا العقد مثل المنتج والممول أو المستثمر والمسوق أو المروّج، وقد جاء في قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأن "عقد السلم -بشروطه- واسع المجال إذ إن المشتري يستفيد منه في استثمار فائض أمواله لتحقيق الربح، والبائع يستفيد من الثمن في النتائج".³

2-2- أركان وشروط التمويل بالسلم

يقوم عقد التمويل بالسلم على أربعة أركان نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-8): أركان عقد السلم



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص208.

¹ نزيه حماد، مرجع سبق ذكره، ص248.

² Khan Mohammad Saif Noman, M. Kabir Hassan, Abdullah Ibneyy Shahid, "Banking behavior of Islamic bank customers in Bangladesh", Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol 3, N°2, 2007, p163.

³ عز الدين خوجة، عمليات التمويل الإسلامي، ط1، الدار المالكية للنشر، تونس، 2017، ص106-107.

أما الشروط الواجب توفرها في عقد السلم حتى يسلم شرعا فهي متعلقة برأس مال السلم من جهة وبالمسلم فيه من جهة أخرى نوجزها فيما يلي:¹

- أن يقبض رأس مال السلم في مجلس العقد، ويجوز تأخير يومين أو ثلاثة حسب الملكية؛
- أن يحدد مقدار رأس المال وجنسه (دينار، درهم، ..)؛
- أن يكون المسلم فيه (سلعة) دينا موصوفا في الذمة، ولا يجوز السلم في شيء بذاته بل بصفاته؛
- أن يكون المسلم فيه معلوم الجنس والنوع والمقدار والصفة؛
- أن لا يكون المسلم فيه نقودا لأنها لا تصلح أن تكون مبيعا؛
- أن يكون مؤجل التسليم إلى أجل معلوم كالشهر ونحوه، ولا يجوز أن يكون حالا أو إلى أجل قريب جدا؛
- أن يكون مقدور التسليم عند حلول الأجل، فلا يجوز السلم في العنب أو الرطب في غير وقته إلا ما ندر؛
- أن يعرف مكان التسليم؛
- خلو أي البديلين من علة الربا، فلا يجوز إسلام بر في بر ولا تمر في تمر؛
- أن يكون العقد باتا، أي ليس فيه خيار شرط للعاقدين أو أحدهما.

3-2- أنواع التمويل بالسلم

هناك نوعان من صيغ التمويل بالسلم، هما السلم والسلم الموازي، فالنوع الأول يعرف على أنه "شراء المصرف كمية من سلعة موصوفة بتسليم مستقبلي، ثم يقوم بعد ذلك ببيع كمية مماثلة من نفس السلعة موصوفة أيضا بنفس موعد التسليم، ويكون ربحه في الفارق في السعيرين وقت الشراء ووقت البيع"²، أما النوع الثاني فهو أن يبيع المصرف إلى الطرف الثالث بضاعة من نفس الجنس والمواصفات، وليس خصوص البضاعة المسلم فيها مع الطرف الثاني، مؤجلا ويتسلم الثمن مقدما، أي بطريقة السلم، فيكون دور المصرف هنا دور المسلم إليه، فإذا تسلم المصرف البضاعة سلمها إلى الطرف الثالث في الوقت المضروب بينهما أداء لمن في ذمته، وإن لم يتسلمها وفرها للطرف الثاني من السوق وقد سميت هذه المعاملة بالسلم الموازي"³.

3- التمويل بالاستصناع

3-1- تعريف الاستصناع

¹ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص208-209.

² Kaleem Ahmad, Rana Abdul Wajid, "Application of Islamic banking instrument (Bai Salam) for agriculture financing in Pakistan", British Food Journal, Vol 111, N°3, 2009, p 278.

³ Jahari Nor Azah, Al-Hasan Al-Aidaros, "Online drop ship for business transaction in Malaysia: views from Muslim scholars", International Journal of Islamic Business, Islamic Business School, Vol 1, N°1, Malaysia, 2016, p20.

الاستصناع لغة هو سؤال الصنع أو طلبه، أما اصطلاحاً يقصد به طلب عمل شيء خاص، على وجه مخصوص، مادته من الصانع، فإذا قال شخص لآخر من أهل الصنائع، اصنع لي الشيء الفلاني بالأوصاف التالية بكذا درهم، وقبل الصانع ذلك، كان ذلك استصناعاً، وقد اختلف الفقهاء في تكييف ذلك فذهب بعضهم إلى أنه مواعدة وليس بيع، وقيل هو وعد غير ملزم للصانع، وقال آخرون هو بيع، لكن المشتري فيه خيار الرؤية وقيل هو عقد ملزم للطرفين¹، ويعرف أيضاً على أنه عقد يشترى به في الحال شيئاً مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده، وبأوصاف مخصوصة، وبشمن محدد²، ويسمى المشتري مستصنعاً، والبائع صانعاً والشيء محل العقد مستصنع فيه، والعوض يسمى ثمناً.³

2-3- أركان وشروط عقد الاستصناع

يقوم عقد الاستصناع على ثلاثة مقومات أساسية تتمثل في الصيغة أي الإيجاب والقبول، التعاقدان وهما الصانع والمستصنع، ومحل العقد أي المصنوع⁴، ومن أجل سلامة عقد الاستصناع شرعاً يجب توفر الشروط التالية:⁵

- أن يكون العمل والعين من الصانع، وإلا كان عقد إجارة؛
- أن يكون محل العقد معلوم الجنس والنوع والصفة والقدر؛
- أن يكون الاستصناع في الأشياء التي يتعامل بها الناس، أي المعلومة لهم، وإلا كان البيع بيع سلم؛
- عقد الاستصناع عقد بيع ملزم بعد الاستصناع، وهو عقد غير لازم قبل ذلك؛
- ليس شرطاً أن يدفع الثمن عند العقد، لأنه ليس بيع سلم، بل يمكن تأجيله إلى ما بعد التصنيع، أي عند الرؤية أو بما يتفق عليه الطرفان؛
- أن لا يتضمن العقد أجلاً محدداً، وإلا أصبح عقد سلم وليس استصناعاً.⁶

3-3- كيفية التمويل بالاستصناع في المصارف الإسلامية

نظرياً يوجد شكلان لتطبيق التمويل بالاستصناع في المصارف الإسلامية هما الاستصناع والاستصناع الموازي غير أن الاستصناع صعب التطبيق في واقع المصارف الإسلامية لأن ذلك يتطلب أن يكون المصرف هو المصنع، لذا تقوم المصارف الإسلامية بالتمويل عن طريق الاستصناع الموازي بأن يبرم المصرف عقد استصناع بصفته صانعاً مع

¹ نزيه حماد، مرجع سبق ذكره، ص55.

² M.Shahid Ebrahim, Tan Kai Joo, "Islamic banking in Brunei Darussalam", International Journal of Social Economics, Vol 28, N°4, 2001, p326.

³ أحمد سليمان خصاونه، مرجع سبق ذكره، ص91.

⁴ محمود علي السرطاوي، الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، ط1، دار الفكر، عمان، 2015، ص87-88.

⁵ محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص284-285.

⁶ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتمي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص562.

عميل يريد صناعة معينة، فيجري العقد على ذلك، ويتعاقد المصرف مع عميل آخر باعتباره مستصنعاً، فيطلب منه صناعة المطلوب بالأوصاف نفسها، ضمن شروط خاصة بالاستصناع الموازي، إضافة إلى شروط الاستصناع التي ذكرناها سابقاً، وذلك لئلا يكون الاستصناع الموازي حيلة إلى الربا، ومن تلك الشروط:¹

- أن يكون عقد المصرف مع المستصنع منفصلاً عن عقده مع الصانع؛
- أن يمتلك المصرف السلعة امتلاكاً حقيقياً، ويقبضها قبل بيعها على المستصنع؛
- أن يتحمل المصرف نتيجة إبرامه عقد الاستصناع بصفته صانعاً، كل تبعات المالك، ولا يحق له أن يحولها إلى العميل الآخر في الاستصناع الموازي.

4- التمويل بالإيجار

1-4- تعريف الإيجار

الإيجار لغة مشتقة من الأجر، وهو العوض²، أما اصطلاحاً فهي تملك المنافع بعوض، سواء كان ذلك العوض عينا أو دينا أو منفعة³، وقد عرفها الحنفية بأنها تملك نفع مقصود من العين بعوض، أو عقد على المنافع وعرفها المالكية بأنها عقد معاوضة على تملك منفعة بعوض، أما عند الشافعية فهي عقد على منفعة مقصودة معلومة مباحة، قابلة للبدل والإباحة بعوض معلوم، وعرفها الحنابلة بأنها بذل عوض معلوم في منفعة معلومة من عين معينة أو موصوفة في الذمة، أو في عمل معلوم.⁴

2-4- أركان وشروط الإيجار

للإيجار ثلاثة أركان تتمثل في الصيغة، وهي الإيجاب والقبول، العاقدان وهما المؤجر والمستأجر، المعقود عليه وهو الأجرة والمنفعة⁵، أما شروط صحة عقد الإيجار فهي عديدة منها ما يخص المنفعة المعقود على تأجيرها، ومنها ما يخص طرفا العقد وصيغته، أما المنفعة يجب أن تكون مباحة شرعاً، ومعلومة عند التعاقد لتحقيق انتفاء الجهالة المفضية إلى النزاع، وكذلك مقدورة التسليم، فلا يقع الإيجار على عين مرهونة أو عين لا يستطيع تسليمها، وأن لا تكون هذه المنفعة معينة بشكل يخل بالانتفاع أو يمنع.⁶

¹ عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش، هلال يوسف صالح، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 17، العدد 1، السودان، 2016، ص 131.

² حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 237.

³ Gait Alsadek H, Andrew C. Worthington, "A primer on Islamic finance: Definitions, sources, principles and methods", University of Wollongong Australia, 2007, p19.

⁴ محمود علي السرطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

⁵ خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سغان، العمليات المصرفية الإسلامية-الطرق المحاسبية الحديثة-، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 216.

⁶ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 208-209.

أما الشروط المتعلقة بطرفي العقد وصيغته فهي أن يكون العاقد مكلفاً أي يتوفر فيه البلوغ والأهلية، وأن يتم الإيجار برضا المتعاقدين، ويجب تحديد المدة المطلوبة للإيجار، وأن الأجرة تستحق باستيفاء المنفعة أو بالتمكين من استيفائها لا بمجرد توقيع العقد.¹

3-4- أنواع التمويل بالإيجار في المصارف الإسلامية

هناك صور مختلفة للتمويل بالإيجار منها:

1-3-4 الإيجار التشغيلي أو الخدمي

هو التأجير الذي يقوم على تملك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل للمالكه (المصرف الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر أو تحديد العقد مع نفس المستأجر، وعادة ما يكون هذا النوع من التأجير قصير الأجل نسبياً، ويتميز بتحميل المصروفات الرأسمالية على الأصل المؤجر، أما المصروفات التشغيلية مثل مصروف الكهرباء والماء فيتحمّلها المستأجر.²

2-3-4 الإيجار المنتهي بالتمليك

يعرف على أنه الإيجار الذي ينتهي بتملك المستأجر للأصل المؤجر مقابل وفاء المستأجر بدفعات الإيجار (الأقساط) التي تمثل في ظاهرها ثمن منفعة العين مع خضوع الجزء المتبقي من قيمة الأصل في نهاية فترة الإيجار بعقد بيع منفصل، ويقصد بالتأجير المنتهي بالتمليك عقد إجارة على أشياء بأقساط أجرة يتفق عليها مع اتخاذ إجراء لانتقال ملكية العين المؤجرة إلى ملك المستأجر تلقائياً بتمام أداء الأقساط، ويعتبر هذا النوع من التمويل بالإيجار السائد في المصارف الإسلامية، حيث يتضمن هذا العقد التزام المستأجر أثناء فترة التأجير أو عند انتهائها بشراء الأصل الرأسمالي، ويجب أن ينص في العقد بشكل واضح على إمكانية اقتناء المستأجر لهذا الأصل في أي وقت أثناء مدة التأجير، كما ينبغي أن يكون هناك تفاهم واضح بين طرفي العقد بشأن ثمن الشراء، مع الأخذ بالاعتبار مجموع قيم الدفعات الإيجارية وخصمها من الثمن المتفق عليه ليصبح المستأجر مالكا للأصل.³

3-3-4 الإيجار التمويلي أو الرأسمالي

هو أن يتفق المصرف وعميله على أن يشتري الأول أصلاً، يؤجره لمدة طويلة أو متوسطة، ويحتفظ المصرف بملكية الأصل، وللعميل الحق الكامل في استخدام الأصل، في مقابل دفع أقساط إيجارية محددة، وفي نهاية المدة المتفق عليها في عقد الإيجار يعود الأصل إلى المصرف، ويكون المستأجر مسؤولاً عن تكاليف الصيانة والتأمين على الأصل

¹ Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, **SHARI'AH STANDARDS**, Dar Almaiman, AL Riyadh, 2015, p244-245.

² حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص238.

³ نوال صالح بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص130-131.

طيلة بقائه لديه، وليس له الحق في إلغاء عقد الإيجار قبل نهاية مدته، فهي إجارة تنتهي بالبيع بضمن رمزي أو بالتملك هبة، وذلك أن ثمن البيع يكون قد تم تحصيله عن طريق أقساط الإجارة، وفي هذه الحالة يصبح كالتأجير المنتهي بالتمليك.¹

المطلب الثاني: تطبيقات القيمة العادلة في صيغ التمويل الإسلامي

كما ذكرنا سابقاً أن لصيغ التمويل الإسلامي خصوصيات تميزها عن غيرها من الأدوات المالية التقليدية كونها يجب أن تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت تحقق الأهداف التي تسعى إليها المصارف الإسلامية لذلك فإن تطبيقات القيمة العادلة في القياس المحاسبي لهذه الصيغ يكون ضمن هذه القيود الشرعية وهو ما سوف نتناوله ضمن هذا المطلب بالتطرق إلى كيفية القياس المحاسبي لصيغ التمويل الإسلامي.

الفرع الأول: القياس المحاسبي لصيغ التمويل القائمة على الملكية

نقتصر في هذا الفرع على القياس المحاسبي لصيغتي المضاربة والمشاركة كونهما الأكثر شيوعاً، وقد عالج معيار المحاسبة المالية FAS3 من معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية الإجراءات المحاسبية المرتبطة بالتمويل بالمضاربة، في حين تطرق معيار المحاسبة المالية FAS4 للإجراءات المحاسبية لعمليات التمويل بالمشاركة.

1- القياس المحاسبي لعمليات المضاربة

المضاربة عبارة عن عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه بهدف الربح، على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها في العقد، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه، ويسمى صاحب المال رب المال والطرف الآخر العامل أو المضارب.² ومن خلال هذا التعريف نجد أن محاسبة عمليات المضاربة تنصب حول رأس المال من ناحية قياسه عند التعاقد وبعده، وكذلك النتائج (الأرباح والخسائر) المترتبة عنها بالنسبة للمصرف.

1-1 قياس رأس مال المضاربة عند التعاقد

يمكن لرأس مال عقد المضاربة أن يكون نقدياً أو عينياً، فإذا كان نقداً فيقاس بالمبلغ المسلم للمضارب، أما إذا كان عينياً فيقاس بالقيمة العادلة للموجودات المتفق عليها بين طرفي عقد المضاربة وإذا نتج عن تقييم العين فرقاً بين

¹ أحمد سليمان خصاونه، مرجع سبق ذكره، ص 94-95.

² حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 114.

القيمة الدفترية والقيمة العادلة فإنه يعترف بالربح أو الخسارة للمصرف، مع مراعاة أن مصاريف إجراءات التعاقد لا تعتبر من رأس مال المضاربة إلا إذا اتفق الطرفان على ذلك.¹

2-1- قياس رأس مال المضاربة بعد التعاقد

في حالة هلك جزء من رأس مال المضاربة قبل البدء بالعمل دون تقصير من المضارب فيثبت النقص على أنه خسارة على المصرف (رب رأس المال) ويخفف رأس مال المضاربة، إما إذا هلك جميعه بدون تقصير ينتهي عقد المضاربة ويعتبر خسارة فعلية على المصرف (رب رأس المال)، وفي حالة انتهاء المضاربة وعدم إعادة رأس المال بعد التحاسب التام فيتم إثباته ذمًا على المضارب (العميل) بعد الأخذ بالاعتبار الخسائر والأرباح.²

3-1- إثبات نصيب المصرف (رب رأس المال) في نتائج المضاربة

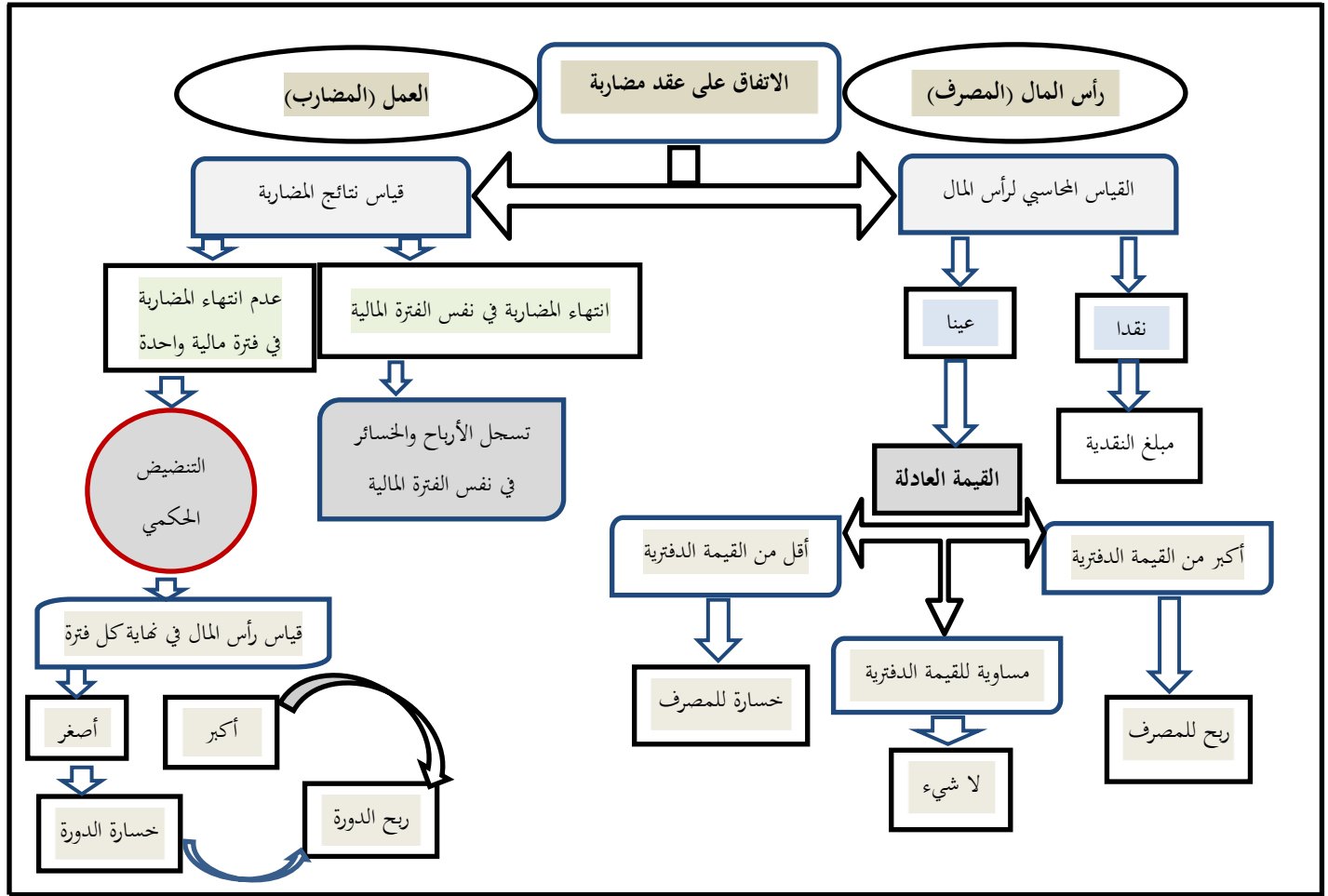
يتم إثبات نصيب المصرف بعد التصفية إذا بدأت المضاربة وانتهت في نفس الفترة المالية، أما في حالة عمليات التمويل بالمضاربة التي تستمر لأكثر من فترة مالية يثبت في دفاتر المصرف نصيبه من الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على جزء منها بين المصرف والمضارب في الفترة المالية التي حدثت فيها، وذلك في حدود الأرباح التي ستوزع، أما نصيب المصرف في الخسائر لفترة مالية فيتم إثباتها في دفاتره لتلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي ينخفض بها رأس مال المضاربة، ذلك أن تحديد الربح في حالات التمويل بالمشاركة أو بالمضاربة الشرعية يتوقف على تمام التنضيض سواء أكان حقيقيا أو حكما بعد المحاسبة وحسم المصاريف واسترداد رأس المال، وتكون أرباح كل فترة دورية داخلية في حساب تلك الفترة التي تتم فيها المحاسبة سواء على كامل العملية أو على جزء منها³، ومن خلال الشكل الموالي نلخص عمليات القياس المحاسبي لعقد المضاربة:

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، مرجع سبق ذكره، ص174.

² حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص119.

³ خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سغفان، مرجع سبق ذكره، ص166-167.

الشكل رقم (2-9): القياس المحاسبي لعمليات المضاربة في المصرف الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معيار المحاسبة المالية FAS3 الصادر عن AAOIFI.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-9) أن المعيار FAS3 اعتمد القيمة العادلة في حالة كان رأس المال عينا وفي حالة كانت القيمة العادلة أكبر من القيمة الدفترية اعتبرها ربحا للمصرف، وإذا كانت أقل من القيمة الدفترية اعتبرها خسارة للمصرف.

2- القياس المحاسبي لعمليات المشاركة المنتهية بالتملك

المشاركة هي عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح¹، وبمقتضى هذا العقد تتم محاسبة عقد الشركة بالنسبة للمصرف، فقد يكون المصرف هو الذي يدير المشروع، كما قد يكون العميل هو الذي يدير المشروع وسوف نتطرق لقياس مختلف الحالات وفق ما جاء به معيار المحاسبة المالية FAS4 "التمويل بالمشاركة" كما يلي:

¹ وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، ط1، دار الفكر، دمشق، 2002، ص100.

1-1- إثبات حصة المصرف في رأس مال المشاركة

عند التعاقد تثبت حصة المصرف في رأس مال المشاركة عند تسليمها للشريك أو وضعها في حساب المشاركة وتقاس بالمبلغ المدفوع نقداً أو بالقيمة العادلة إذا كانت حصته عينا (عروض أو في صورة موجودات للاستغلال)، وإذا نتج عن تقويم العين فرق بين القيمة العادلة وقيمتها الدفترية فإنه يعترف به ربحاً أو خسارة للمصرف نفسه¹، أما بعد التعاقد فتثبت الحصة بالقيمة التاريخية محسوماً منها القيمة التاريخية للحصة المباعة بالقيمة العادلة المتفق عليها ويعترف بالفرق ربحاً أو خسارة في قائمة الدخل، وتثبت حصة المصرف ذمماً على الشريك في حال انتهاء المشاركة وعدم إعادة حصة المصرف.²

1-2- إثبات حصة المصرف في أرباح أو خسائر التمويل بالمشاركة³

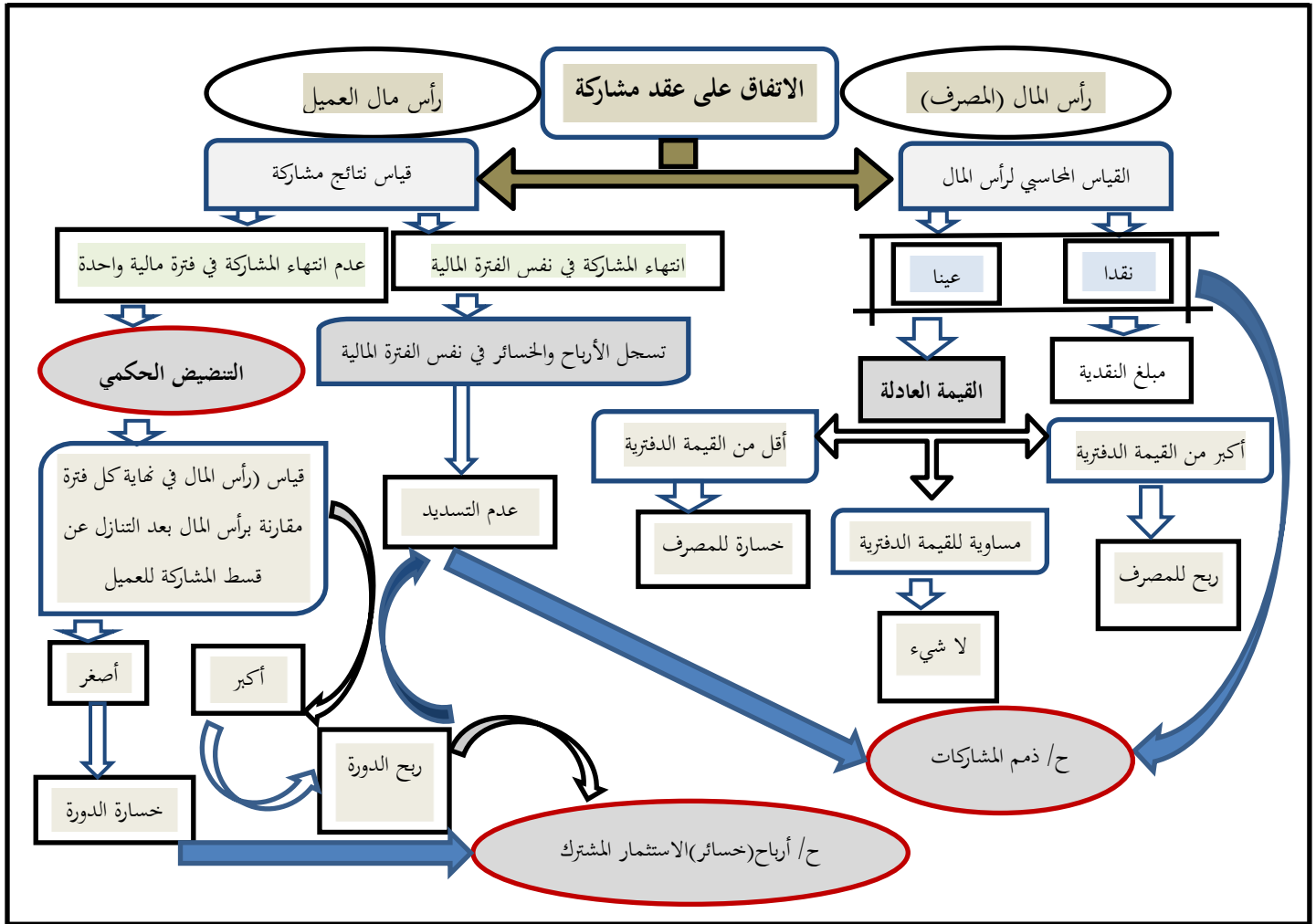
- تثبت حصة المصرف في الأرباح أو الخسائر بعد التصفية خلال نفس الفترة المالية أو بعد التحاسب التام عليها عن الفترة ذات العلاقة إذا استمرت المشاركة لأكثر من فترة مالية ويخفض رأس ماله بالخسارة؛
 - يذمم الشريك بقيمة الخسارة الناجمة عن تعديه أو تقصيره؛
 - تظهر حقوق المصرف التي لم يستلمها من الشريك أو من الغير في ذمم المشاركات؛
 - يجب الإفصاح عن أي مخصصات لانخفاض قيمة حصة المصرف في المشاركات.
- ومن خلال الشكل الموالي نلخص عمليات القياس المحاسبي لعقد المشاركة:

¹ خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعفان، مرجع سبق ذكره، ص181.

² حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص146.

³ حسين محمد حسين سمحان، "تطبيق المصارف الإسلامية لمعيار المحاسبة المالية رقم (4) في عمليات المشاركة المتناقصة"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ص14-15.

الشكل رقم (2- 10): القياس المحاسبي لعمليات التمويل بالمشاركة في المصرف الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على معيار المحاسبة المالية FAS4 الصادر عن AAOIFI.

الفرع الثاني: القياس المحاسبي لعمليات التمويل بالمديونية

يقوم المصرف الإسلامي بعمليات التمويل القائمة على الدين مثل عمليات المراجعة، السلم، الاستصناع والايجار التمويلي، ومن خلال هذا الفرع سوف نتطرق إلى القياس المحاسبي لهذه العمليات وفق معايير المحاسبة الإسلامية.

1- القياس المحاسبي لعمليات المراجعة في المصرف الإسلامي

كما رأينا سابقا في تعريف المراجعة على أنها عقد بين المصرف والعميل، يقوم بمقتضاه المصرف بشراء السلعة بالمواصفات المحددة، ليعيد بيعها إلى العميل على أساس السعر الذي اشتراها به المصرف مضافا إليه هامش ربح يتفق عليه الطرفين، وهو الحدث المنشأ لعملية محاسبية، تبدأ عند إبرام العقد بحيث يحصل المصرف أحيانا على مبلغ

يصطلح عليه ضمان (هامش) الجدية، ويعتبر هذا المبلغ التزاما على المصرف باعتباره من المطلوبات، وعند إتمام عملية الشراء وتحقيق ملكية المصرف لملكية البضاعة يتم إثبات الموجودات بالتكلفة التاريخية، هنا نلاحظ حالتين:¹

1-1- حالة المربحة للآمر بالشراء مع الالتزام بالوعد

تقاس قيمة الموجودات المتاحة للبيع بعد اقتنائها على أساس التكلفة التاريخية، وفي حالة تسجيل نقص في قيمتها سواء كان ذلك نتيجة تلف أو تدمير أم كان نتيجة ظروف أخرى، فإن النقص يؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمة الموجودات في نهاية كل فترة مالية.

1-2- حالة المربحة للآمر بالشراء والوعد غير ملزم

تثبت الموجودات المتاحة للبيع الآجل عند التعاقد على أساس التكلفة، وتسجل في حساب موجودات متاحة للبيع الآجل في قائمة المركز المالي، وفي حالة الشراء مع وجود خيار الشرط بإلغاء العقد تثبت الموجودات ويعتبر الجزء المدفوع من ثمنها دفعة مقدمة، وهنا تقيم البضاعة في نهاية السنة بالقيمة العادلة ويثبت الفرق (ربح أو خسارة) في بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات في الميزانية، على أن تثبت خسائر التقييم في حدود ما يسمح به رصيد هذا الاحتياطي، ويثبت ما يزيد على ذلك كخسائر غير محققة في قائمة الدخل، وفي هذه الحالة وعند وجود أرباح غير محققة في الفترة المالية يتم إثباته في قائمة الدخل إلى الحد الذي يقابل تلك الخسائر، وأي فائض يضاف إلى حساب احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات في الميزانية، كما تثبت إيرادات البيع الآجل عند التعاقد ووفق مبدأ الاستحقاق وتسجل أرباح السنوات القادمة في حساب أرباح مؤجلة.²

حسب معيار المحاسبة المالية FAS2 "المربحة والمربحة للآمر بالشراء"، والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تقاس ذمم المراجحات بالقيمة الإسمية عند حدوثها، وفي نهاية الفترة المالية بالقيمة النقدية الصافية المتوقع تحقيقها، أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء في نهاية الفترة المالية مخصوما منه أي مخصص للديون المشكوك في تحصيلها³، أما بالنسبة لإثبات أرباح المراجحات، فإن التطبيق العملي لتحقيقها والاعتراف بها يكون على أساس التوزيع الزمني للأرباح عن فترة العقد، بحيث يخصص لكل سنة جزء من هذه الأرباح باستخدام أي من الطرق التالية وخاصة في العقود طويلة الأجل:⁴

- توزيع أرباح العقد على سنوات العقد بطريقة ثابتة أساسها الفترة الزمنية (طريقة التوزيع الثابت)؛
- توزيع أرباح العقد على سنوات العقد بطريقة متناقصة على أساس الفترة الزمنية (طريقة التوزيع الزمني التنازلي)؛

¹ خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعفان، مرجع سبق ذكره، ص132.

² حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص78-79.

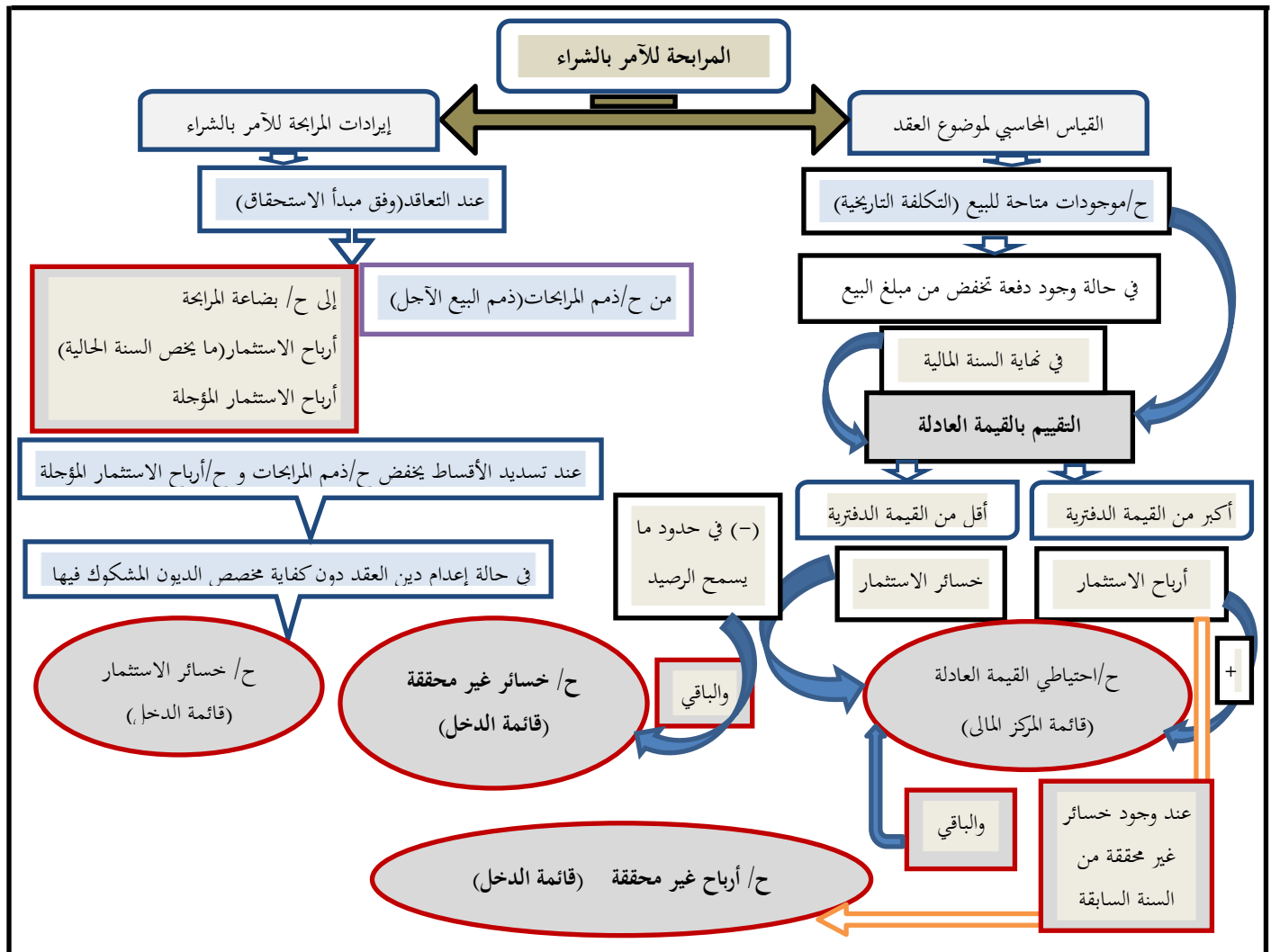
³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، مرجع سبق ذكره، ص238.

⁴ خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعفان، المرجع السابق، ص137-138.

- توزيع أرباح العقد على سنوات العقد بطريقة متناقصة أساسها الرصيد المتناقص لقيمة العقد (طريقة التوزيع طبقاً للرصيد التناقصي لقيمة العقد).

وحسب ذات المعيار يتم إثبات أرباح البيع المؤجل الذي يدفع دفعة واحدة خلال فترة مالية مستقبلية بتوزيع هذه الأرباح على الفترات المالية لعملية البيع من أجل توفير معلومات موثوق بها بدرجة عالية وأكثر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية، كما أن هذه المعالجة تجسد مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات وتسمح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بتسلم أرباح العمليات التابعة لفترة تعاقدهم مع المصرف¹، حيث تحسم الأرباح المؤجلة من ذمم المراجحات في قائمة المركز المالي²، والشكل الموالي يلخص عملية القياس المحاسبي لصيغة المراجعة في المصرف الإسلامي:

الشكل رقم (2-11): القياس المحاسبي لصيغة المراجعة للآمر بالشراء في المصرف الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معيار المحاسبة المالية FAS2 الصادر عن AAOIFI.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، مرجع سبق ذكره، ص 239.

² حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 91.

2- القياس المحاسبي لعمليات السلم والسلم الموازي في المصرف الإسلامي

السلم هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن عاجل، ويستخدم من طرف المصارف الإسلامية لتمويل التجارة حيث يكون المصرف رب السلم والتاجر المسلم إليه، والبضاعة المراد تمويل شراءها المسلم فيه، حيث يحصل التاجر على المال من المصرف عاجلاً مقابل تسليمه للبضاعة المتفق عليها آجلاً¹، ويمكن أن يكون السلم موازياً في حالة وجود طرف آخر في العملية يكون المصرف هنا هو المسلم إليه، أما محاسبياً فتتم عملية القياس المحاسبي لعقد السلم والسلم الموازي وفق معيار المحاسبة المالية FAS7 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما يلي:²

1-2- القياس المحاسبي لرأس مال السلم

يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال نقداً أو عيناً أو في صورة منفعة إلى المسلم إليه أو وضعه تحت تصرفه، وتثبت عمليات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس مال السلم نقداً أو عيناً أو منفعة. عند دفع رأس المال عيناً أو منفعة يتم تقييمه بالقيمة العادلة (القيمة المتفق عليها بين المصرف والعميل، وفي نهاية الفترة المالية يعاد تقييم رأس المال بالقيمة العادلة، وفي حالة وجود احتمال عدم الوفاء جزئياً أو كلياً، يقوم المصرف بتكوين مخصص بقيمة العجز المقدّر، وتُحذر الإشارة إلى أن عمليات تمويل السلم تظهر ضمن موجودات المصرف، أما السلم الموازي فتظهر ضمن مطلوبات المصرف كونه المسلم إليه في هذه الحالة.³ وعند تسلم المصرف للمسلم فيه يمكن تمييز حالتين:⁴

- **الحالة الأولى،** أن يكون المسلم فيه مطابقاً لما نص عليه العقد، وعندها تسجل قيمة المسلم فيه ضمن الموجودات بالتكلفة التاريخية المتفق عليها عند إبرام العقد؛
- **الحالة الثانية،** أن يكون المسلم فيه من نفس الجنس مع اختلاف الصفات، فيتم تقييم المسلم فيه بالقيمة السوقية العادلة، فإذا تساوت مع القيمة المذكورة في العقد فيتم تسجيلها بالقيمة الدفترية، أما إذا كانت القيمة العادلة أقل، فتسجل بالقيمة العادلة، والفرق يسجل كخسارة في قائمة الدخل.

أما عند العجز عن تسلم المصرف المسلم فيه عند أجل التسليم وفسخ العقد كلياً أو جزئياً ولم يسترد رأس المال فيسجل ذمماً على العميل، وفي حالة وجود ضمان في العقد على العميل فيقتطع منه مبلغ رأس المال المستحق، إذا زاد

¹ محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 261.

² حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 181.

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والحوكمة والأخلاقيات، مرجع سبق ذكره، ص 337-338.

⁴ خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سغفان، مرجع سبق ذكره، ص 203.

مبلغ الضمان على المبلغ المستحق فيسجل في حساب العميل، كما تستوفي جميع المصاريف المستحقة للمصرف على العميل، أما إذا لم يفسخ العقد وتم تمديد آجال العقد فيسجل المبلغ المستحق على العميل بالقيمة الدفترية كما هي.¹

2-2- القياس المحاسبي لإيرادات السلم والسلم الموازي

لا يتم إثبات الربح في بيع السلم، إلا بعد تسلم المصرف للسلعة وبيعها نقدا بأعلى من الثمن الذي اشتراها به، ذلك أن الربح لا يحصل بالشراء وإنما يحصل بالبيع، أما إذا تم البيع مؤجلا على أقساط تمتد لأكثر من سنة مالية فإنه يتم الاعتراف بالربح كما في بيع المراجحة المقسط عند تسلم القسط.

أما في السلم الموازي الذي يعتمد المسلم إليه في تنفيذ التزامه على ما يستحقه وينتظره من مبيع بصفته سلما في عقد سلم سابق، ودون أن يعلق عقد السلم على ذلك العقد، فإنه يتم إثبات الأرباح بعد تسلم المصرف للسلعة في عقد السلم الأول وتسليمها للمسلم في عقد السلم الثاني، بحيث يكون المبلغ الذي تسلمه المصرف من العميل أكبر من تكلفة السلعة (المسلم فيه).²

ويتم ذلك في المصارف الإسلامية كما يلي:³

- يقاس ربح عقد السلم في الفرق بين تكلفته وبين ثمن بيعه ويظهر في قائمة الدخل ضمن إيرادات الاستثمارات؛
- تقاس خسارة عقد السلم في الفرق بين تكلفته وبين ثمن بيعه وتخصم من إيرادات الاستثمارات؛
- يكون مخصص للانخفاض في الاستثمار بالسلم ويظهر ضمن مخصص مخاطر الاستثمارات؛
- يكون مخصص للديون المشكوك فيها لعملاء (مديني) السلم ويضاف إلى المخصصات في قائمة الدخل.

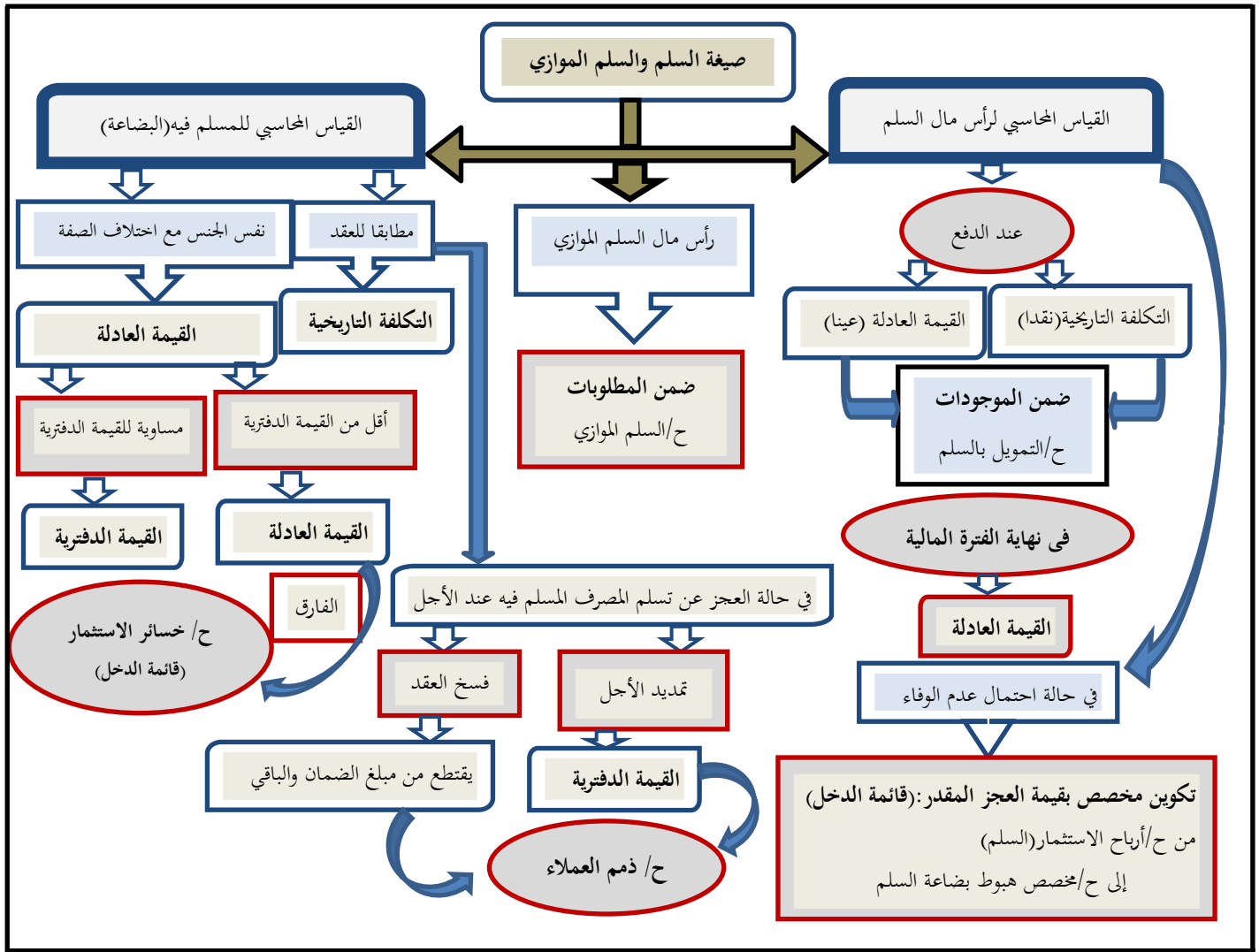
ومن خلال الشكل الموالي نلخص القياس المحاسبي لعمليات السلم في المصارف الإسلامية:

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، مرجع سبق ذكره، ص339-340.

² خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعفان، مرجع سبق ذكره، ص205-206.

³ حسين حسين شحاته، "أسس ونظم المحاسبة على بيع السلم والسلم الموازي كما تقوم به المصارف الإسلامية"، 2007، ص18، أطلع عليه في 2016/05/15، على الموقع www.darelmashora.com.

الشكل رقم (2-12): القياس المحاسبي لصيغة السلم والسلم الموازي في المصرف الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية- الطرق المحاسبية الحديثة-، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص200-202، ومعيار المحاسبة المالية FAS7 الصادر عن AAOIFI.

من الشكل رقم (2-12) نلاحظ أن عقد السلم والسلم الموازي يتضمن حدثين محاسبين، الحدث الأول هو قياس رأس مال السلم، ففي حالة كان رأس المال عينا استوجب الأمر قياسه بالقيمة العادلة، ويسجل في قائمة المركز المالي ضمن الموجودات، وفي نهاية الفترة المالية، وفي حالة وجود مؤشرات هامة حول انخفاض القيمة، يجب على المصرف تكوين مخصص بقيمة العجز المتوقع، أما الحدث المحاسبي الآخر هو القياس المحاسبي للمسلم فيه (البضاعة) فإذا كانت غير مطابقة لما أتفق عليه، فإنها تقيم بالقيمة السوقية العادلة، فإذا كانت أقل من القيمة الدفترية فيعتبر الفارق خسارة للمصرف، ويسجل ضمن خسائر الاستثمار في قائمة الدخل.

3- القياس المحاسبي لعمليات الاستصناع والاستصناع الموازي في المصارف الإسلامية

الاستصناع هو من العقود التي تستخدمها المصارف الإسلامية ضمن صيغ التمويل بالمديونية، ومن الناحية المحاسبية توجد مجموعة من النقاط التي تعالج محاسبيا هي تكاليف الاستصناع والاستصناع الموازي، إيرادات وأرباح الاستصناع، والأرباح المؤجلة التي تخص عقد الاستصناع في ظل معيار المحاسبة المالية *FAS10* الاستصناع والاستصناع الموازي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وهو ما سوف تناوله فيما يلي:

3-1- قياس تكاليف الاستصناع والاستصناع الموازي

تشمل تكاليف الاستصناع التكاليف المباشرة وخاصة تكاليف الانتاج، والتكاليف غير المباشرة لأنشطة الاستصناع التي يمكن تخصيصها على أسس موضوعية لعقود معينة، وتثبت تكاليف الاستصناع وتكاليف ما قبل التعاقد في الفترة المالية في حساب "استصناع تحت التنفيذ"، ويتم تحميل مبالغ الفواتير المرسلة للمستصنع على حساب "ذمم استصناع" لحساب فواتير الاستصناع الذي سيتم حسم رصيده من حساب "استصناع تحت التنفيذ" في الجانب الملائم في قائمة الدخل، كما تثبت تكاليف ما قبل التعاقد عند حدوثها كتكاليف مؤجلة وتحول عند التعاقد إلى حساب استصناع تحت التنفيذ، فإذا لم يحدث التعاقد في الفترة الحالية وغير متوقع حدوثه مستقبلا تسجل كمصروف للفترة الحالية.¹

تكاليف الاستصناع الموازي هي الثمن المحدد في عقد الاستصناع الموازي (التكاليف المباشرة)، وتثبت الاستصناع للفترة (قيمة شهادات الاتمام والمستخلصات عن الأعمال التامة) التي ترد إلى المصرف من الصانع على حساب تكاليف الاستصناع، ويظهر هذا الحساب ضمن الموجودات في قائمة المركز المالي، ولحساب مطلوبات الاستصناع (لصالح الصانع).²

3-2- قياس إيرادات وأرباح الاستصناع

الإيرادات هي ثمن بيع المصنوع للمستصنع (العميل)، وتحدد وفق طريقتين إما طريقة نسبة الاتمام أو طريقة العقود التامة.

¹ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 210.

² خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعفان، مرجع سبق ذكره، ص 248.

3-2-1- طريقة نسبة الاتمام

يعترف لكل فترة مالية بجزء من ثمن الاستصناع على اساس يعكس نسبة الاتمام المنجزة خلال كل فترة من فترات تنفيذ العقد على أنها إيراد متحقق للفترة، حيث يضاف إلى حساب "استصناع تحت التنفيذ" النسبة المتحققة خلال الفترة من أرباح الاستصناع الذي يمثل الفرق بين الثمن المعجل للاستصناع وتكاليف الاستصناع الاجمالية المقدرة، أي أن رصيد حساب "استصناع تحت التنفيذ" في أي وقت يتضمن أرباح الاستصناع التي تم إثباتها حتى ذلك التاريخ بعد حسم أية خسائر متوقعة من العقد¹ ويتم تحديد نسبة الاتمام وفق أسلوب المدخلات بالمعادلة التالية:²

نسبة الاتمام = مجموع النفقات الفعلية للعقد حتى انتهاء الفترة المحاسبية / مجموع النفقات المقدرة للعقد بذلك

التاريخ.....(10)؛

أو بأسلوب المخرجات: نسبة الاتمام = عدد الوحدات المنجزة من العمل / عدد الوحدات محل العمل.....(11).

3-2-2- طريقة العقود التامة

إذا تعذر تقدير نسبة الاتمام والتكاليف المتوقعة يؤجل إثبات إيراد الاستصناع حتى إتمام تنفيذ العقد، أي أن حساب "استصناع تحت التنفيذ" لا يشمل أي أرباح عند ظهوره في هذه الحالة³، ويعاب على هذه الطريقة عدم مسايرتها لأساس الاستحقاق وكذلك مقابلة الإيرادات بالنفقات.⁴

3-3- الأرباح المؤجلة

قد يدفع المستصنع الثمن المتفق عليه بأكمله أو على دفعات في أثناء تنفيذ العقد على أساس ما تم إنجازه من أعمال، أو قد يؤجل الثمن كله أو جزء منه بحيث يدفع بعد تنفيذ العقد، وفي حال تأجيل دفع الثمن كلياً أو جزئياً لما بعد إتمام تنفيذ العقد يتم لإثبات أرباح مؤجلة عند إتمام تنفيذ العقد، ويتم حسمها من رصيد حساب "ذمم الاستصناع" في قائمة المركز المالي للمصرف، سواء كانت الطريقة المتبعة في قياس وإثبات إيرادات الاستصناع ومن ثم الأرباح هي طريقة نسبة الاتمام أم طريقة العقود التامة، وتقاس الأرباح المؤجلة بمقدار الفرق بين الثمن يدفع بأكمله في أثناء تنفيذ العقد والثمن الإجمالي المتفق عليه⁵، ويتم إثبات تحقق الأرباح المؤجلة إما بتوزيعها على الفترات المستقبلية

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، مرجع سبق ذكره، ص 457- 458.

² خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سغفان، مرجع سبق ذكره، ص 250- 251.

³ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 213.

⁴ خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سغفان، المرجع السابق، ص 251.

⁵ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، المرجع السابق، ص 458.

كل حسب نصيبها وهذا المفضل، أو إثباتها عند تسلم الأقساط، وفي حالة تعجيل المستصنع سداد الأقساط قبل الوقت المحدد، وحط المصرف جزاءاً من الربح يخفض حساب "ذمم الاستصناع" بمبلغ الخط، ويتم تخفيض الأرباح المحققة المتعلقة بهذه الأقساط، وفي حالة استلام المصرف لمصنوع مخالف للمواصفات يتم إثباته بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها أو بالتكلفة التاريخية (القيمة الدفترية) أيهما أقل، ويثبت الفارق كخسارة إلا إذا قام الصانع بتعويض المصرف عن تلك الخسارة، أما إذا امتنع المصرف عن التسلم، تقاس الموجودات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها أو بالتكلفة التاريخية (القيمة الدفترية) أيهما أقل، ويثبت الفارق إن وجد كخسارة.¹

4- القياس المحاسبي لعمليات التمويل بالإيجار في المصارف الإسلامية

يأخذ التمويل بالإيجار في المصارف الإسلامية كما لاحظنا سابقاً شكلين أساسيين هما الإجارة التشغيلية المتمثلة في شراء المصرف للأصول القابلة للتأجير وتأجيرها لجهات أخرى لتشغيلها أو الانتفاع بها في مدة محددة وبإيجار يتفق عليه، والإجارة التمليلية أو المنتهية بالتمليك وهي الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية وتتمثل في عقد إيجار مع وعد بالبيع بمبلغ رمزي في نهاية مدة الإيجار بعد سداد جميع أقساط الإيجار المتفق عليه²، ومن الناحية المحاسبية تناول معيار المحاسبة المالية FAS8 من معايير المحاسبة والمراجعة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية كيفية القياس والإثبات المحاسبي للعمليات المتعلقة بالتمويل الإيجاري.

4-1- قياس عمليات الإيجار التشغيلي

تقاس الموجودات المكتناة بغرض الإجارة عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية، وفي حالة توقع انخفاض في قيمة الموجودات المؤجرة في نهاية عقد الإجارة، وكان الانخفاض ذا أهمية نسبية يتم تقدير الانخفاض ويعترف به كخسارة للفترة المالية التي حدث فيها، وتستهلك الموجودات المؤجرة وفق سياسة الاهتلاك التي يتبعها المصرف حسب طبيعة الموجودات المؤجرة التي تظهر تحت بند استثمارات في قائمة المركز المالي.³

توزع إيرادات الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة، وتحمل التكاليف المباشرة للتعاقد إذا كانت ذات أهمية نسبية حسب فترات المالية للعقد، أما تكاليف الإصلاح التي يتوقف عليها الانتفاع بالموجودات المؤجرة فتثبت في الفترة التي حدثت فيها إذا كانت ليست ذات أهمية نسبية، أما إذا كانت العكس ومتفاوتة القيمة

¹ خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سغفان، مرجع سبق ذكره، ص253.

² حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص197.

³ خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سغفان، المرجع السابق، ص227.

بين سنة وأخرى على مدى فترات العقد فإنه يتم تكوين مخصص إصلاحات ويحمل بالتساوي على الدخل، وفي حالة تحمل المستأجر مصاريف إصلاحات يوافق عليها المصرف، فإن هذا الأخير يعترف بها كمصاريف على المصرف في الفترة التي حدثت فيها، وفي نهاية الفترة المالية تقاس ذمم أقساط الإجارة بصافي القيمة النقدية المتوقع تحصيلها.¹

4-2- قياس عمليات الإجارة المنتهية بالتملك

الإجارة المنتهية بالتملك تكون عن طريق الهبة في نهاية العقد أو عن طريق مبلغ رمزي يسدده المستأجر للمصرف، وعند توقيع العقد تسجل الموجودات المقتناة بغرض الإجارة المنتهية بالتملك بالتكلفة التاريخية ضمن بند موجودات مقتناة بغرض الإجارة، وتوزع تكاليف التعاقد المباشرة ذات الأهمية النسبية على مدة انعقد حسب أساس توزيع إيرادات الإجارة، أما إذا لم تكن ذات أهمية نسبية فتثبت كمصروف، أما تكاليف الإصلاحات إذا كانت غير ذات أهمية نسبية تحمل على مصروفات الفترة المالية، وفي حالة كانت ذات أهمية نسبية فيتم تكوين مخصص إصلاحات ويتم قيد نصيب الفترة من هذه المصروفات على حساب المخصص، وتحسم إيرادات الإجارة من حساب موجودات مؤجرة إجارة منتهية بالتملك بقيمة الإيراد، وفي نهاية العام يتم إهلاك الموجودات المؤجرة وفق سياسة الاهتلاك التي ينتهجها المصرف المؤجر مع مراعاة عدم حسم أي قيمة متبقية للموجودات عند تحديد قيمة الاهتلاك إذا كانت الإجارة منتهية عن طريق الهبة.²

عند تسديد أقساط الإيجار كاملة في العقد المنتهي عن طريق الهبة تنتقل ملكية الموجودات إلى المستأجر أما إذا لم يتمكن المستأجر من الانتفاع بالمأجور قبل انتهاء الإجارة، وكانت أقساط الإجارة أكبر من الأجرة العادلة (أجرة المثل)، يعترف بالفرق بين الأجرين التزاما على المصرف ويثبت في قائمة الدخل، أما إذا كانت الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق مبلغ محدد في العقد، وقرر المستأجر عدم شراء الأصل في نهاية العقد والعقد غير ملزم تثبت الموجودات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها، فإذا قلت هذه القيمة عن صافي القيمة الدفترية يعترف بالفرق خسارة في نفس الفترة المالية، أما إذا كان العقد ملزم يثبت الفرق بين القيمتين ذمما على المستأجر.³

إذا كانت الإجارة منتهية بالتملك عن طريق البيع قبل انتهاء مدة الإجارة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة إلى المستأجر، ويعترف بالربح أو الخسارة الناتجين عن الفرق بين ثمن البيع وصافي القيمة الدفترية، وفي حالة الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق البيع التدريجي، تتناقص إيرادات الإجارة بنسبة ما

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، مرجع سبق ذكره، ص 370-371.

² خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سغفان، مرجع سبق ذكره، ص 230-232.

³ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 252-267.

يتملكه المستأجر من حصص، وتوزع مصروفات إصلاحات الموجودات المؤجرة على حصص الملكية ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن الفرق بين صافي القيمة الدفترية للحصة المباعة وثن البيع التدريجي، وتثبت قيمة الحصة المباعة من الموجودات المؤجرة.¹

الفرع الثالث: قياس وتصنيف الأدوات المالية الإسلامية على ضوء المعيارين *IFRS9* و *FAS25*

من خلال هذا الفرع سوف نقوم بدراسة مقارنة بين ما تضمنه المعيار *IFRS9* من تصنيف وقياس للأدوات المالية وبين معيار المحاسبة المالية الإسلامية *FAS25* "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية *AAOIFI*، للوقوف على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف ومدى تطبيق القيمة العادلة في الأدوات المالية الإسلامية.

1- تصنيف الأدوات المالية الإسلامية في ضوء معيار المحاسبة المالية الإسلامية *FAS25*

تنقسم الأدوات المالية الإسلامية إلى فئتين أساسيتين هما الأدوات المالية القائمة على المديونية، والأدوات المالية القائمة على الملكية، وحسب المعيار *FAS25* الساري المفعول منذ الأول من جانفي 2011م تصنف الاستثمارات باعتبارها أدوات دين، وأدوات ملكية، ولا يجوز إعادة التصنيف بعد الاعتراف الأولي.

1-1 أدوات الدين

هي استثمارات يشترط فيها دفعات أرباح ثابتة أو محددة، وإعادة رأس المال إلى حاملها، تصنف الاستثمارات في أدوات الدين ضمن الفئات التالية:

- الاستثمارات بالقيمة العادلة، من خلال قائمة الدخل؛
- الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المستنفدة*، إذا حققت الشرطين التاليين:
- أن تكون الأداة تستثمر على أساس الربح التعاقدي؛
- ألا تكون الأداة حيزت لغرض المتاجرة، وألا تكون مسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

¹ خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، مرجع سبق ذكره، ص236.

* تعرف التكلفة المستنفدة لأداة مالية بأنها القيمة التي يقاس بها الموجود المالي عند الإثبات الأولي مطروحا منها مبالغ الاسترداد (استرداد مبلغ الأصل أو رأس المال)، مضافا إليها أو مطروحا منها مبلغ الاستنفاد (الاهتلاك) التراكمي باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي للفارق بين القيمة الأولية والقيمة في تاريخ الاستحقاق، مطروحا منها النقص الحاصل (مباشرة أو باستخدام حساب المخصص) بسبب الاضمحلال أو عدم التحصيل.

2-1- أدوات الملكية

هي استثمارات لا تنطوي على خصائص أدوات الدين، وتشمل على الأدوات التي تعطي حاملها حصة متبقية في موجودات المؤسسة بعد طرح كافة مطلوباتها، تصنف الاستثمارات في أدوات الملكية ضمن الفئات التالية:

- الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل؛
- الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

يجوز تصنيف الاستثمار عند الإثبات لأول مرة (بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل)، بما يتفق والاستراتيجية الاستثمارية المعتمدة لدى المؤسسة، تتكون الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مما يلي:

- استثمارات مقتناة لغرض التجارة، أي أن الغرض من حيازتها أو تكوينها هو تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو في هامش الربح للمتعاملين، وينطبق هذا التصنيف أيضا على كافة الاستثمارات ضمن المحفظة الاستثمارية التي تنطوي على نمط فعلي من جني الأرباح قصيرة الأجل؛
- استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

2- قياس الأدوات المالية الإسلامية في ضوء معيار المحاسبة المالية الإسلامية FAS25

يتم قياس الأدوات المالية الإسلامية من خلال مرحلتين، المرحلة الأولى عند الاعتراف والتسجيل الأولي والمرحلة الثانية عند إعداد القوائم المالية.

2-1- الاعتراف الأولي بالأدوات المالية الإسلامية¹

تثبت كافة الاستثمارات في تاريخ الاقتناء وذلك بالقيمة العادلة مضافا إليها مصروفات المعاملات (تكاليف الصفقة)، وتحمل مصروفات المعاملات التي تخص الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل على قائمة الدخل عند تكبدها، ويسجل الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل فقط في الحالتين التاليتين:

- إذا كان التسجيل ينهي حالات عدم التطابق المحاسبي التي كانت ستنشأ بسبب قياس الموجودات والمطلوبات أو إثبات الأرباح والخسائر بأساليب مختلفة؛

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، مرجع سبق ذكره، ص 864-865.

■ إذا كانت الإدارة تجري تقييم إدارة الاستثمار وأدائه داخليا وأساس القيمة العادلة.

وبالتالي يمكن تسجيل أداة الدين التي تستثمر على أساس الربح التعاقدي، فقط بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تحقق القيد السابقين.

2-2- القياس اللاحق للأدوات المالية الإسلامية

بعد الإثبات الأولي تقاس كافة الاستثمارات بحسب التصنيف الأولي لها، أي بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستنفدة.

2-2-1- الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تقاس الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والمسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، وتتمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس إذا وجدت بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة، وتثبت في قائمة الدخل وتثبت كافة الأرباح أو الخسائر الأخرى الناتجة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل، مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب الاستثمار من الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة.

2-2-2- الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية¹

تقاس الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بقيمتها العادلة في نهاية الفترة المالية وتتمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس إذا وجدت بالفرق بين القيمة الدفترية (القيمة المدرجة)، والقيمة العادلة، وتثبت مباشرة في بند حقوق الملكية "احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات"، مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار.

2-2-3- الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المستنفدة

في نهاية كل فترة مالية تقاس الاستثمارات المصنفة بالقيمة المستنفدة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي* وتثبت في قائمة الدخل كافة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية الاستنفاد، وتلك الناتجة عن إلغاء إثبات الاستثمار

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، مرجع سبق ذكره، ص 865-866.
* يمثل معدل الربح الفعلي المعدل الذي يساوي تماما بين الدفعات أو المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة على امتداد العمر المتوقع للأداة المالية، أو لفترة أقصر إذا كان مناسباً، وبين القيمة المدرجة الصافية للموجود

أو اضمحلاله، وتتم معاينة اضمحلال الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المستنفدة لكل فترة مالية وتثبت خسائر اضمحلال إذا وجد دليل موضوعي عليه، فإن تجاوزت القيمة المدرجة مبلغ الاستثمار المتوقع استرداده وتثبت خسائر اضمحلال المستردة لاحقاً من خلال قائمة الدخل في حدود خسائر اضمحلال المثبتة سابقاً.

3- مقارنة بين المعيارين *IFRS 9* و *FAS 25*

بعد التطرق إلى المعيار *IFRS 9* في المبحث الأول من هذا الفصل، وكذلك المعيار *FAS 25* والتعرف على تصنيف وقياس الأدوات المالية لكل منهما نلخص أهم الفروقات الرئيسية بين المعيارين من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-4): الفروقات الرئيسية بين المعيارين *IFRS 9* و *FAS 25*

<i>FAS 25</i>	<i>IFRS 9</i>	
الاستثمارات من نوع أدوات الدين، وأدوات حقوق الملكية	كل الأصول والالتزامات المالية	نطاق المعيار
القيمة العادلة أو التكلفة المستنفدة و (التكلفة - قيمة التدني) لبعض الأصول غير المسعرة	القيمة العادلة أو التكلفة المستنفدة	فئات القياس
على أساس طبيعة العائد أو خلاف ذلك	نموذج الأعمال، وخصائص التدفق النقدي التعاقدية	معايير تصنيف الأصول المالية (أدوات الدين)
القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية التي تسمح بإعادة التدوير للبيع أو التخلص منها	حسب الاعتراف الأولي الغير قابل للإلغاء كأصول مسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	معايير تصنيف الأصول المالية (أدوات الملكية)
لا يوجد ما يسمى بالدخل الشامل الآخر بالنسبة لـ <i>AAOIFI</i> ، إعادة تدوير لكل من الدين وحقوق الملكية يجوز.	لا يسمح بذلك لأدوات حقوق الملكية، ويسمح بالنسبة لأدوات الدين	إعادة تدوير المكاسب على البيع
☒	✓	ارشادات انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر
لا تطبق	كثيرة وطويلة	ارشادات حول انخفاض القيمة للأصول المالية المسجلة بالتكلفة المستنفدة (خسارة الائتمان المتوقعة)

المصدر: بتصرف، "Mahesh Balasubramanian, " IFRS9:Key Changes and Impact on Islamic FI's", Conference11th AAOIFI-World Bank Islamic Banking and Finance, Manama, Kingdom of Bahrain, November 2016, p9.

خلاصة الفصل الثاني

تناولنا في هذا الفصل مفهوم القيمة العادلة ومجالات تطبيقها في الأدوات المالية الإسلامية، ويمكن القول بأن القيمة العادلة هي قيمة العنصر المقاس في لحظة زمنية معينة هي لحظة القياس، وهي شكل من أشكال التعبير عن القيمة الجارية في الفكر المحاسبي الإسلامي.

ونرى أن القيمة العادلة ما هي إلا نتيجة لعملية تقدير، فإن البعد الأخلاقي في العملية هو الأساس، وهو ما يتوفر في المحاسبة الإسلامية كونها تركز على أحكام شرعية من الكتاب والسنة، وبالتالي يمكننا القول بأن تطبيق القيمة العادلة في الأدوات والصيغ التمويلية الإسلامية هو مطلب شرعي، تطبيقاً لقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾¹.

وبالمقابل نجد أن المعيار *IFRS9* أعطى لكيفية تصنيف الأدوات المالية بعداً جدياً بالاعتماد على نموذج الأعمال الذي يقصد به الطريقة التي تمارسها المنشأة في نشاطها المتعلق بكيفية إدارة موجوداتها، وليس اعتماداً على نية الإدارة في إدارة تلك الموجودات، وهذا النموذج لا يكون على مستوى الأداة المالية منفردة بل في شكل محفظة كاملة للأوراق المالية، وكذلك خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي، والأمر الذي من شأنه الحد من المغالطات التي يمكن أن تكون، وتسهيل عملية القياس اللاحق لمختلف الأدوات المالية.

ومن خلال تطرقنا إلى أدوات التمويل الإسلامي وجدنا أنها تنقسم إلى فئتين، أدوات تمويل قائمة على الملكية أو التشاركية، وأدوات تمويل قائمة على المديونية، ونظراً لعدم اعتماد المصارف الإسلامية بشكل كبير على الأدوات القائمة على الملكية بسبب ارتفاع درجة المخاطرة المصاحبة لها، نجد أن مجالات تطبيق القيمة العادلة فيها محدودة نوعاً ما، ذلك أن الصيغ الأخرى أي أدوات التمويل القائمة على المديونية التي تأخذ طابع الدين تقاس بالتكلفة المطفأة (المستنفدة).

ومن خلال الفصل القادم سوف نحاول الوقوف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية من جهة، وأثر هذا التطبيق على القوائم المالية لهذه المصارف من جهة أخرى.

¹ سورة النحل، الآية 90.

الفصل الثالث

دراسة حالات تطبيقية للقيمة

العادلة في المصارف الإسلامية

للفترة 2009 - 2016

تمهيد

تتركز تطبيقات القيمة العادلة بالدرجة الأولى في قياس الأدوات المالية، وبالنظر إلى واقع الحال ومن خلال مسح تم على مستوى المصارف الإسلامية ونشاطاتها، وقع الاختيار على مجموعة من المصارف الإسلامية في منطقة الخليج العربي هي: مصرف قطر الإسلامي، بنك الإثمار، الإمارات الإسلامي، البنك الأهلي التجاري، بنك الجزيرة مصرف الريان، بنك الكويت الدولي، بنك بوبيان، بنك قطر الدولي الإسلامي، مصرف الإنماء.

ومن أجل الوقوف على واقع تطبيق القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، سوف نقسم الدراسة التطبيقية إلى مبحثين، المبحث الأول عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لمجالات تطبيق القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، من خلال التطبيق على مصرف قطر الإسلامي للفترة 2009 - 2016، وذلك من أجل اختبار الفرضية الأولى

1- H_1 : تقتصر تطبيقات القيمة العادلة في المصارف الإسلامية على الأدوات المالية.

أما المبحث الثاني فهو عبارة عن دراسة قياسية لأثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية للمصارف الإسلامية المذكورة أعلاه، وذلك من أجل اختبار الفرضيات الآتية:

2- H_0 : لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق القيمة العادلة على صافي الربح قبل الضريبة (قائمة الدخل)؛

3- H_0 : لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية؛

4- H_0 : لا يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على دخل المصارف الإسلامية قبل وبعد اعتماد *IFRS13*؛

5- H_0 : لا يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية قبل وبعد اعتماد *IFRS13*.

المبحث الأول: مجالات تطبيق القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي

مصرف قطر الإسلامي من بين المصارف التي تنشط في إطار أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، يعتبر هذا المصرف رائداً في ظاهرة الصيرفة الإسلامية المعروفة باسم "التمويل الإسلامي" أو الصيرفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد وقع الاختيار على هذا المصرف للأسباب الآتية:

- تتوفر على المعلومات المتمثلة في التقارير السنوية المفصلة؛
- يعتبر مصرف قطر الإسلامي من أكبر المصارف الإسلامية في العالم؛
- يطبق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد قوائمه المالية ؛
- يلتزم بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن AAOIFI ؛
- لازل يطبق معيار المحاسبة الدولية IAS39 والذي سوف يلغى تدريجياً بموجب المعيار IFRS9.

وللوقوف على تطبيقات القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي، سوف نتناول التعريف بالمصرف، وكيفية القياس المحاسبي للأدوات المالية الإسلامية، وتطبيقات القيمة العادلة في المصرف، وكذلك تصنيف الأدوات المالية الإسلامية، من خلال الإسقاط على كل من معيار المحاسبة المالية الإسلامي FAS25 ومعيار الإبلاغ المالي IFRS9 للوقوف على مدى تطبيق المصرف للقيمة العادلة وكذلك أثر التصنيف الجديد للأدوات المالية.

المطلب الأول: التعريف بمصرف قطر الإسلامي (QIB)

من أجل إعطاء صورة واضحة عن المصرف محل الدراسة سوف نقدم لمحة تاريخية عن نشأته، وأهم الشركات التابعة له، إضافة إلى الهيكل التنظيمي للمصرف، وأهم الأدوات المالية الإسلامية التي يتعامل بها، والمرجعية المحاسبية التي يتبناها مصرف قطر الإسلامي.

الفرع الأول: نشأة ونشاط مصرف قطر الإسلامي (QIB)

أنشأ مصرف قطر الإسلامي في دولة قطر منذ 35 سنة، وتخضع جميع منتجاته وعملياته المصرفية لإشراف هيئة للرقابة الشرعية بما يضمن الالتزام الدقيق بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطة المصرف وعملياته التمويلية ومن خلال هذا الفرع سوف نقدم بطاقة تعريفية حول المصرف.¹

¹ www.qib.com

أطلع عليه في 2017/04/17

الموقع الرسمي لمصرف قطر الإسلامي

1- تأسيس مصرف قطر الإسلامي (QIB)

مصرف قطر الإسلامي (المصرف) هو أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ عمله كمنشأة مساهمة قطرية في 8 جويلية 1982م بموجب المرسوم الأميري رقم (53) لسنة 1982م، بسجل تجاري رقم (8338) ويعتبر مصرف قطر الإسلامي أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 42 بالمائة من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 12 بالمائة من إجمالي السوق المصرفية، وفي نهاية مارس 2017م بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 13.67 مليار ريال قطري (3.76 مليار دولار أمريكي)، ووصل إجمالي الأصول إلى 143.3 مليار ريال قطري (39.4 مليار دولار أمريكي).

يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع عصرية منتشرة في مختلف أنحاء قطر، كما يتيح في الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء تتمثل في مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، مراكز خدمات التميز، مراكز الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات، وعلاوة على امتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الالكترونية من خلال توفير خدمات متعددة لأجهزة الصراف الآلي والايذاع النقدي الخدمات المصرفية عبر الانترنت، تطبيق جوال المصرف، بالإضافة إلى مركز اتصال حائز على عدة جوائز.

وحسب ما ورد في التقارير السنوية يتبنى المصرف استراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كمصرف إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية، وتماشى الاستراتيجية التي يتبناها المصرف بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030م، ومع التزام الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنويع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص قوي، ويعد المصرف مجموعة مالية مستقرة تغطي خدماتها جميع شرائح الأسواق المالية بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر حلولاً مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وانطلاقاً من التزامه بالاستمرار في زيادة القيمة المضافة المقدمة لعملائه والمساهمين والمجتمع القطري، سيواصل المصرف تركيزه على الكفاءة وعلى تلبية احتياجات العملاء والارتقاء إلى مستوى توقعات جميع الأطراف المعنية، كما تمتلك مجموعة المصرف حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية منها، كيو إنفست، شركة بيمه، شركة الجزيرة للتمويل، ويلي، بيت التمويل العربي، بنك التمويل الآسيوي مصرف قطر الإسلامي فرع السودان، ويقدم مصرف قطر الإسلامي إضافة إلى الخدمات المصرفية الاعتيادية، مجموعة

من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية كبيع المساومة، المراجعة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، الإجارة، وإصدار صكوك متنوعة لتمويل الحكومات والمشاريع الكبرى.

أما فيما يخص التصنيف الائتماني فقد قامت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية "فيتش" في أبريل 2017م بتثبيت تصنيف المصرف الائتماني طويل الأجل عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، بما يعكس قوة علامة المصرف التجارية في قطر وجودة الأصول ومتانة المحفظة التمويلية والسيولة التي تمتاز بتنوعها مقارنة بالمصارف الأخرى، وقد أخذت الوكالة في الاعتبار الكفاية الربحية للمصرف، وقوة النسب الرأسمالية، والتحسين في نسب التغطية، كما قامت وكالة التصنيف الدولية "كابيتال انتيليجنس" بتثبيت تصنيف القوة المالية للمصرف عند مستوى "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما رفعت الوكالة تصنيف المصرف للعمليات الأجنبية على المدى الطويل إلى "A+" وكذلك أكدت تصنيف المدى القصير عند "A2" مع نظرة مستقبلية مستقرة، ومنحت وكالة "ستاندرد أند بورز" في ماي 2016م بدورها المصرف تصنيف "A-"، ونظراً لأدائه المتميز وابتكاراته المستمرة، حصل المصرف على إشادة وتقدير العديد من المجالات والتقارير المالية الدولية المرموقة بصفته أحد المصارف الرائدة في المنطقة.¹

2- الهيكل التنظيمي لمصرف قطر الاسلامي (QIB)

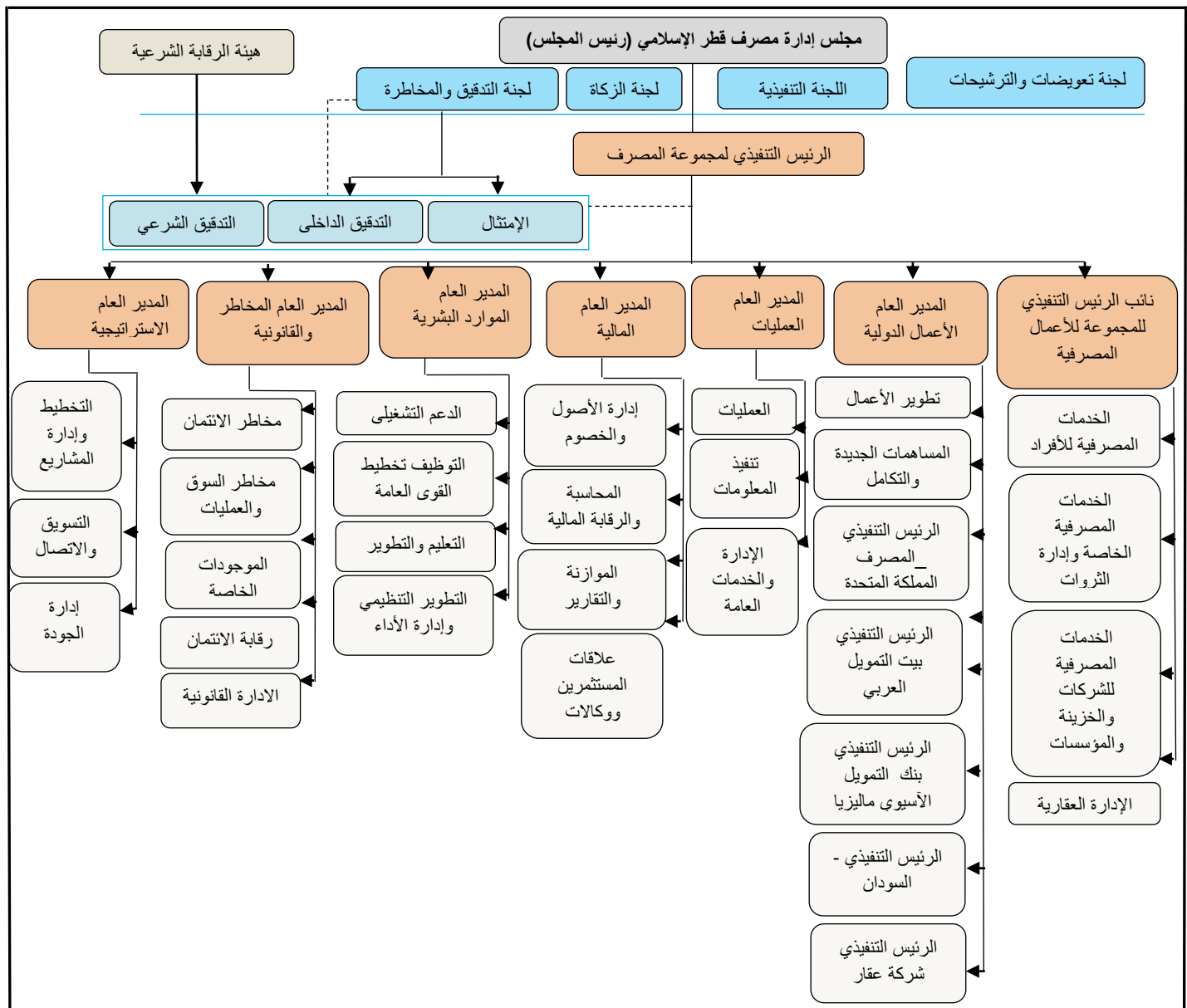
الشكل الآتي يوضح الهيكل التنظيمي لمصرف قطر الإسلامي:

¹ www.qib.com

أطلع عليه في 2017/04/17

الموقع الرسمي لمصرف قطر الاسلامي

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمصرف قطر الاسلامي.



المصدر: التقرير السنوي لسنة 2015م لمصرف قطر الاسلامي.

3- المرجعية المحاسبية لمصرف قطر الإسلامي

يتم اعداد البيانات المالية الموحدة وفق لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ووفق لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والتعليمات المصرفية ذات الصلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية وبالنسبة للمواضيع التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تقوم المجموعة بالاسترشاد بالمعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المالية المصنفة على أنها استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ومشتقات الأدوات المالية والاستثمارات العقارية التي تم قياسها باستخدام القيمة العادلة. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف قطر الاسلامي لا يطبق بعض المعايير المحاسبية الدولية بالرغم من صدورها نظرا للفسحة التي منحها مجلس المعايير المحاسبية الدولية *IASB* من أجل تطبيق هذه المعايير، والجدول الموالي يلخص أهمها:

الجدول رقم (3-1): المعايير التي لم تطبق في مصرف قطر الاسلامي.

المعيار	إسم المعيار	تاريخ الإصدار الأخير	تاريخ السريان	موقف المصرف
<i>IFRS9</i>	الأدوات المالية	جويلية 2014	2018/01/01	تقييم تأثيره على البيانات المجمعة، وتطبيقه في 2018م
<i>IFRS15</i>	العقود الناتجة من عقود مع العملاء	ماي 2014	2018/01/01	تقييم تأثيره على البيانات المجمعة
<i>IFRS10</i>	القوائم المالية الموحدة	في انتظار استكمال التعديلات	في انتظار استكمال التعديلات	في انتظار استكمال التعديلات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف لسنة 2016م.

من خلال التقارير السنوية نلاحظ أن مصرف قطر الاسلامي يطبق التعديلات على المعايير المحاسبية الدولية وكذلك المعايير الدولية الجديدة حينما لا يوجد معايير محاسبية صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهذا انطلاقا من تمسكه بأحكام الشريعة الإسلامية من ناحية، ومن رؤيته الاستراتيجية في توسيع نشاطاته عبر العالم من ناحية أخرى، الأمر الذي يمكنه من مقروئية قوائمه المالية بشكل يسمح باستقطاب المستثمرين، وهو ما دأب عليه المصرف منذ سنوات.

الفرع الثاني: المؤشرات المالية لمصرف قطر الإسلامي

من خلال التقارير التي يصدرها المصرف يمكننا إجراء مقارنات بين السنوات من (2009م إلى 2016م) لرصد مدى تطور الأداء المالي للمصرف.

1- مؤشرات المركز المالي

من خلال قائمة المركز المالي للمصرف يمكننا رصد بعض المؤشرات حول الأداء المالي:

1-1- تطور إجمالي الموجودات

الجدول الموالي يرصد إجمالي موجودات مصرف قطر الإسلامي، وكذا نسبة نموها سنوياً خلال الفترة من 2009م إلى 2016م.

الجدول رقم (3-2): معدل نمو إجمالي الموجودات (ألف ريال قطري)

السنوات	الموجودات الكلية	نسبة النمو %
2009	38.993.015	-
2010	53.430.231	37,02 %
2011	58.274.886	9,06 %
2012	73.192.062	25,60 %
2013	77.354.244	5,69 %
2014	96.106.464	24,24 %
2015	127.030.504	31,18 %
2016	139.834.128	10,08 %

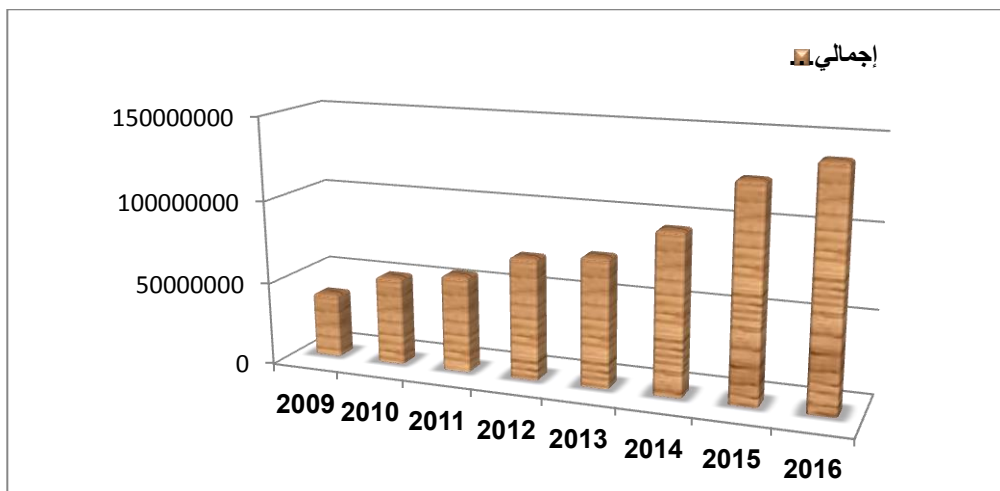
المصدر: من احتساب الباحث بناءً على المعطيات المستخرجة من التقارير المالية للمصرف (QIB) خلال الفترة (2009م-2016م).

يمثل الجدول أعلاه تطور موجودات مصرف قطر الإسلامي (QIB) للفترة (2009م-2016م)، وتحدد الإشارة أن موجودات المصرف هي عبارة عن مجموع الأصول التي بحوزته الملاءمة لسداد الديون، وهي موزعة على الأنواع الآتية: نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية، أرصدة لدى البنوك، موجودات تمويل، استثمارات مالية، استثمارات في شركات زميلة، استثمارات عقارية، موجودات شركات تابعة محتفظ بها للبيع، موجودات ثابتة، موجودات غير ملموسة، وموجودات أخرى.

وتفصيلاً للبيانات أعلاه، فقد بلغت الزيادة في عام 2016م حوالي 12800 مليون ريال قطري مقارنة بسنة 2015م التي بلغ إجمالي الموجودات فيها مبلغاً قدر بحوالي 127031 مليون ريال قطري، ونلاحظ أن موجودات المصرف قد وصلت في سنة 2016م إلى أكثر من الضعفين مقارنة بسنة 2009م.

هذا وقد سجلت معدلات نمو الموجودات معدلات إيجابية لكل سنوات الدراسة وإن اختلف وزنها من عام إلى آخر، حيث وصل معدل النمو في سنة 2010م إلى 37,02 بالمائة كأعلى معدل خلال سنوات الدراسة، وفي سنة 2013م لاحظنا نوع من الاستقرار في إجمالي موجودات المصرف حيث كان معدل النمو 5,69 بالمائة، وهو ما يشير إلى سياسة التحفظ التي مارسها المصرف في قراراته الاستثمارية، بينما في سنة 2014م بلغ معدل النمو 24,24 بالمائة، في حين بلغ معدل النمو في سنة 2015م إلى 31,18 بالمائة، وهو ما يؤشر على توسع أعمال واستثمارات المصرف ولتوضيح تطور إجمالي الموجودات نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): إجمالي موجودات مصرف قطر الإسلامي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2).

يبين الشكل رقم (3-2) المنحنى التصاعدي لتطور إجمالي الموجودات، والملاحظ أن هذا التطور لم يكن متسرعاً حيث أنه في سنتي 2010م و2011م نلاحظ شبه استقرار، ثم تطور في سنة 2012م وشهد تقريباً نفس الاستقرار في سنة 2013م والسنة التي تسبقها، ثم عاود الصعود في السنوات 2014م، 2015م، 2016م، وهو ما يوضح السياسة الاستثمارية للمصرف في مراعاة درجة المخاطر والحفاظ على تطور موجوداته بشكل رصين، ويعتبر المصرف أن الإدارة الفعالة للمخاطر هي مفتاح النجاح في العمليات بصورة عامة، وعليه يسعى إلى تطبيق عملية متكاملة

لإدارة المخاطر بهدف تقييم المخاطر الرئيسية التي يواجهها خلال تنفيذ الأنشطة ومراقبتها وإدارتها، وتندرج هذه المخاطر المذكورة ضمن فئة الائتمان، والسوق، والعمليات.¹

2-1- تطور إجمالي الودائع

تشكل الودائع شريان حياة للمصارف التجارية عموماً، وهي مؤشر جيد حول ثقة العملاء بالمصرف والجدول التالي يوضح حجم هذه الودائع خلال سنوات الدراسة.²

الجدول رقم (3-3): إجمالي الودائع في مصرف قطر الإسلامي (QIB) (مليون ريال قطري)

السنوات	إجمالي الودائع
2009	20.361
2010	30.370
2011	27.853
2012	43.147
2013	50.363
2014	66.605
2015	91.521
2016	95.397

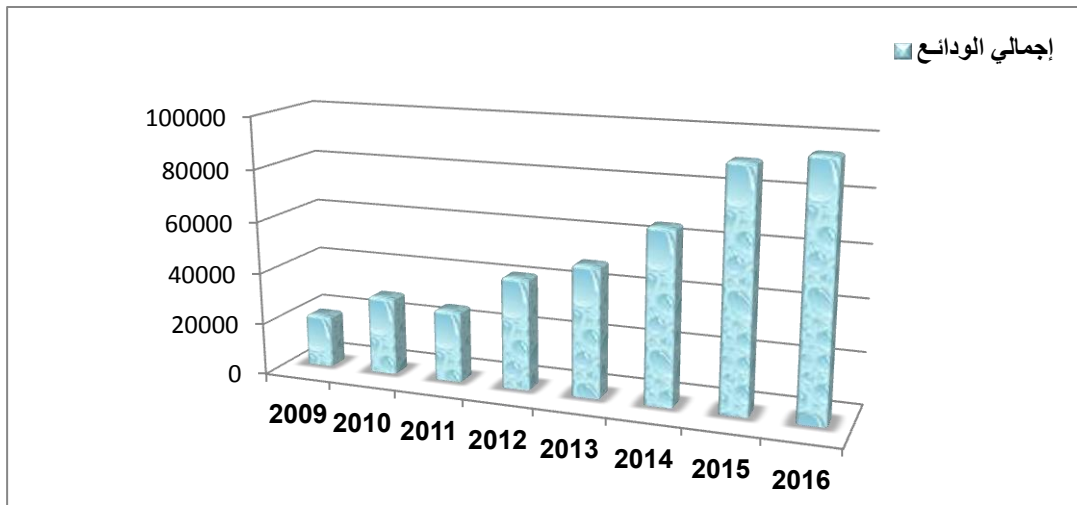
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف، و www.gulf.argaam.com.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي الودائع بشكل عام في تزايد، حيث بلغت هذه الزيادة حوالي 10000 مليون ريال قطري في سنة 2010م، بينما انخفضت في سنة 2011م بحوالي 2500 مليون ريال قطري، لتعاود الزيادة في سنة 2012 حين بلغت أكثر 15000 مليون ريال قطري، أما في سنتي 2013م و2014م بلغت الزيادة السنوية 7216 مليون ريال قطري، 16242 مليون ريال قطري على التوالي، أما في السنتين الأخيرتين بلغ حجم الودائع في المصرف، 91521 مليون ريال قطري، 95397 مليون ريال قطري على التوالي وهو ما يعكس الثقة التي يتمتع بها المصرف لدى عملائه والشكل المادي يوضح أكثر تطور حجم الودائع في هذه السنوات.

¹ التقرير السنوي لمصرف قطر الإسلامي لسنة 2012.

² www.gulf.argaam.com أطلع عليه في 2017/07/20

الشكل رقم (3-3): تطور إجمالي الودائع في مصرف قطر الإسلامي (QIB)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3).

الشكل رقم (3-3)، يوضح التطور الكبير في إجمالي الودائع لدى مصرف قطر الإسلامي، ما عدا سنة 2011م التي شهدت انخفاض طفيف مقارنة بالزيادات الكبيرة جدا في السنوات الباقية، حيث كان الانخفاض في حدود 10 بالمئة، بينما الزيادات بلغت أكثر من الضعفين كأكبر زيادة في سنة 2015م، وبالتالي يمكن القول أن إجمالي الودائع أخذ اتجاهها تصاعديا مطردا عبر سنوات الدراسة.

2- المؤشرات المالية للدخل

من أجل الوقوف على نتائج أعمال مصرف قطر الإسلامي، سوف نستعرض بعض المؤشرات التي توضح حجم الإيرادات، وصافي ربح المساهمين وكذلك ربحية السهم خلال سنوات الدراسة.

1-2- إجمالي الإيرادات

الجدول الموالي يبين إجمالي الإيرادات لمصرف قطر الإسلامي (QIB):

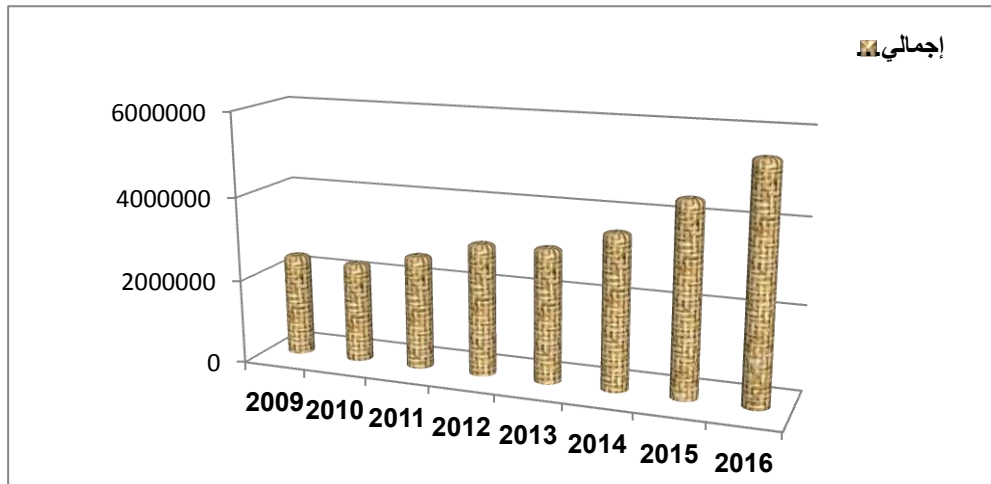
الجدول رقم (3-4): إجمالي الإيرادات لمصرف قطر الإسلامي (QIB) (ألف ريال قطري)

السنوات	إجمالي الإيرادات
2009	2.412.371
2010	2.352.823
2011	2.681.552
2012	3.105.070
2013	3.144.220
2014	3.633.072
2015	4.508.326
2016	5.488.225

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية للمصرف.

من خلال الجدول أعلاه، إجمالي الإيرادات خلال سنوات الدراسة في ارتفاع مستمر، وسجل المصرف أعلى إيراداته في سنة 2016م حين بلغت حوالي 550 مليار ريال قطري، أي بزيادة ما يقارب المليار ريال قطري مقارنة بسنة 2015م، في حين استقرت هذه الإيرادات في حدود 250 مليار ريال قطري في السنوات من 2009م إلى 2011م بينما تراوحت إيرادات المصرف بين 310 مليار ريال قطري و360 مليار ريال قطري في السنوات من سنة 2012م إلى سنة 2014م، والشكل الموالي يوضح التغيرات في حجم إجمالي الإيرادات.

الشكل رقم (3-4): تغيرات إجمالي إيرادات مصرف قطر الإسلامي (QIB).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-3).

يوضح الشكل رقم (3-4)، المنحنى التصاعدي لإجمالي إيرادات المصرف خلال سنوات الدراسة، وهو ما يؤشر على تنامي نشاطات المصرف من جهة، وإلى الإدارة الفعالة للمخاطر حسب ما ورد في التقارير السنوية للمصرف وذلك بالتقيد بمقررات بازل 2 ثم مقررات بازل 3، وبقرارات ولوائح المصرف المركزي القطري، مما عزز من

قدرة المصرف على التخطيط المالي والعمليات الإدارية بفاعلية، إضافة إلى التنوع في نشاطات المصرف التمويلية والاستثمارية، الأمر الذي مكنه من تنويع إيراداته خلال سنوات الدراسة.¹

2-2- صافي الربح المساهمين

من بين المؤشرات التي يهتم بها المساهمون هو صافي الربح وربحية السهم وتوزيعاته، ومن خلال الجدول أدناه سوف نوضح كل من صافي ربح المساهمين وربحية السهم في مصرف قطر الإسلامي من خلال التقارير السنوية للسنوات من 2009م إلى 2016م.

الجدول رقم (3-5): صافي ربح المساهمين وربحية السهم في مصرف قطر الإسلامي (QIB) (ألف ريال قطري)

السنوات	صافي ربح المساهمين	ربحية السهم (ريال قطري لكل سهم)
2009	1.322.106	6,44
2010	1.262.179	5,87
2011	1.365.149	5,87
2012	1.241.445	5,65
2013	1.335.400	5,65
2014	1.601.432	6,78
2015	1.954.324	8,06
2016	2.155.104	8,55

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف.

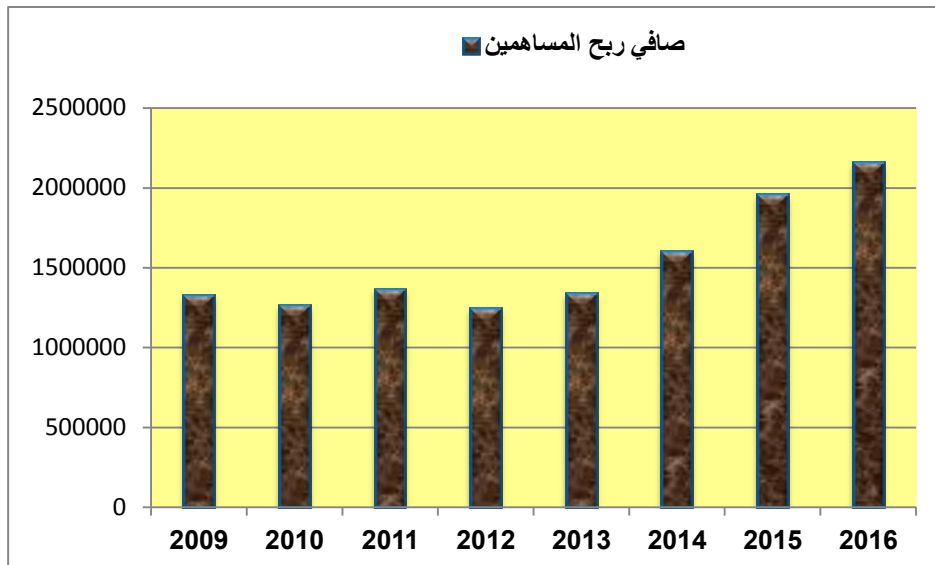
يبين الجدول رقم (3-5) صافي أرباح المساهمين، وما نلاحظه هو أن المصرف حقق أرباحاً خلال سنوات الدراسة كاملة، وتراوحت هذه الأرباح ما بين 124 مليار ريال قطري كأقل ربح في سنة 2012م وحوالي 215 مليار ريال قطري في سنة 2016م، وهو مؤشر على نجاح إدارة المصرف في تحقيق الربح للمساهمين من خلال الحفاظ على ربحية السهم بمعدلات لا تقل على خمسة ريالات قطرية للسهم الواحد، وبلغت ذروتها في سنة 2016م بـ 8,55 ريال قطري للسهم الواحد، مما يشير إلى زيادة حوالي ثلاث ريالات قطرية للسهم، ومن خلال الشكل الموالي نوضح التطورات في صافي ربح المساهمين لمصرف قطر الإسلامي (QIB).

¹ www.qib.com

أطلع عليه في 2017/04/19

الموقع الرسمي لمصرف قطر الإسلامي

الشكل رقم (3-5): صافي ربح المساهمين في مصرف قطر الإسلامي (QIB).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-5).

وكخلاصة لما سبق في هذا المطلب، يمكن القول بأن مصرف قطر الإسلامي باعتباره مؤسسة مالية تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، يعتمد في محاسبته على المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، وفي حالة عدم وجود معيار يطبق المعايير المحاسبية الدولية ضمن محددات القوانين والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي القطري.

كما لاحظنا أن المؤشرات المالية للمصرف خلال فترة الدراسة تبين النجاح الكبير الذي حققه المصرف على جميع الأصعدة، هذا وبعد التعرف على المصرف، سوف ندرس في المطلب الثاني تطبيقات القيمة العادلة في محاسبة المصرف من حيث نوعها وحجمها ومستويات تطبيقها.

المطلب الثاني: تطبيقات القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي (QIB)

تعرف القيمة العادلة بأنها هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو سداده لتحويل التزام في معاملات منتظمة بين أطراف في السوق كما في تاريخ القياس، في وجود أو غياب السوق الأكثر فائدة التي يكون للمجموعة حق الدخول فيها في ذلك التاريخ، ومتى توفرت الأسعار المعروضة في سوق نشطة، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة لأداة ما باستخدام الأسعار المعروضة في سوق نشطة لتلك الأداة، وتعتبر السوق نشطة عندما تتم المعاملات

للموجودات أو المطلوبات بوتيرة وحجم كافيين لتقديم معلومات التسعير على أساس مستمر، وعند عدم توفر أسعار معلنة في سوق نشطة.

وحسب التقارير السنوية للمصرف، تستخدم المجموعة أساليب تقييم تتضمن استخدام نماذج التقييم التي تحقق أقصى استخدام للمدخلات المعروضة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير المعروضة، وتتضمن أساليب التقييم المختارة كافة العوامل التي يحتسبها أطراف السوق عند تسعير معاملة ما عند توفر أسعار عرض وأسعار طلب للموجودات أو المطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، تقوم المجموعة بقياس الموجودات بأسعار العرض والمطلوبات بأسعار الطلب.

كما تحدد المجموعة ما اذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات ذو التأثير الجوهرى على القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقارير مالية، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق بداية إلى نطاق تطبيق القيمة العادلة على مستوى بنود القوائم المالية للمصرف، وكذلك مكانة الأدوات المالية الإسلامية في المصرف من حيث قدرتها على توليد الأرباح، وكذلك مدى تطبيق القيمة العادلة في قياس هذه الأدوات.

الفرع الأول: نطاق تطبيق القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي (QIB)

يعتمد مصرف قطر الإسلامي في تطبيق القيمة العادلة على طبيعة الموجودات أو المطلوبات من حيث خصائص المزايا والمنافع المرتبطة بها وكذلك طبيعة العقود التي نشأت عنها هذه العناصر.

1- كيفية قياس القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي

- تختلف كفاءات قياس القيمة العادلة حسب نوعية كل عنصر، ومن خلال التقارير السنوية للمصرف محل الدراسة وجدنا أربعة طرق تحدد القيمة العادلة لكل استثمار على حده وفق لسياسات التقييم العامة وهي كالتالي:
- بالنسبة للاستثمارات المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أفضل أسعار عرضه مدرجة في السوق عند إقفال اليوم في تاريخ بيان المركز المالي؛
 - بالنسبة للاستثمارات غير المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أحدث عمليات البيع أو الشراء الهامة مع أطراف أخرى والتي تمت أو هي في طور الانتهاء، عند عدم وجود عمليات حديثة قد تمت أو هي في طور الانتهاء، عندئذ تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لاستثمارات مماثلة، أما بالنسبة

لغيرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أو غيرها من طرق التقييم ذات الصلة؛

- بالنسبة للاستثمارات التي لها تدفقات نقدية ثابتة أو من الممكن تقديرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الأرباح الحالية لاستثمارات مماثلة في الشروط والخصائص؛
- بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس القيمة العادلة لها باستخدام أي من الطرق الواردة أعلاه فإنها تسجل بالتكلفة ناقص مخصص الانخفاض في القيمة.

وعلى هذا الأساس نجد أربعة أنواع من الاستثمارات المالية يتعامل بها مصرف قطر الإسلامي، استثمارات مالية مدرجة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، استثمارات مالية غير مدرجة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، استثمارات مالية مدرجة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية واستثمارات مالية غير مدرجة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

2- مستويات قياس القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي (QIB)

يستخدم مصرف قطر الإسلامي ثلاث مستويات لقياس القيمة العادلة حسب أسلوب التقييم، المستوى الأول يعتمد على الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة، أما المستوى الثاني فيعتمد على أساليب أخرى يكون لجميع مدخلاتها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر والمستوى الثالث الذي يعتمد على أساليب أخرى تستخدم المدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق.

1-2 الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الأول

من خلال الجدول التالي سوف نوضح بنود القوائم المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الأول، والتي تخص مصرف قطر الإسلامي للسنوات من 2009م إلى 2016م، ومجموع مبالغ هذه الاستثمارات خلال سنوات الدراسة

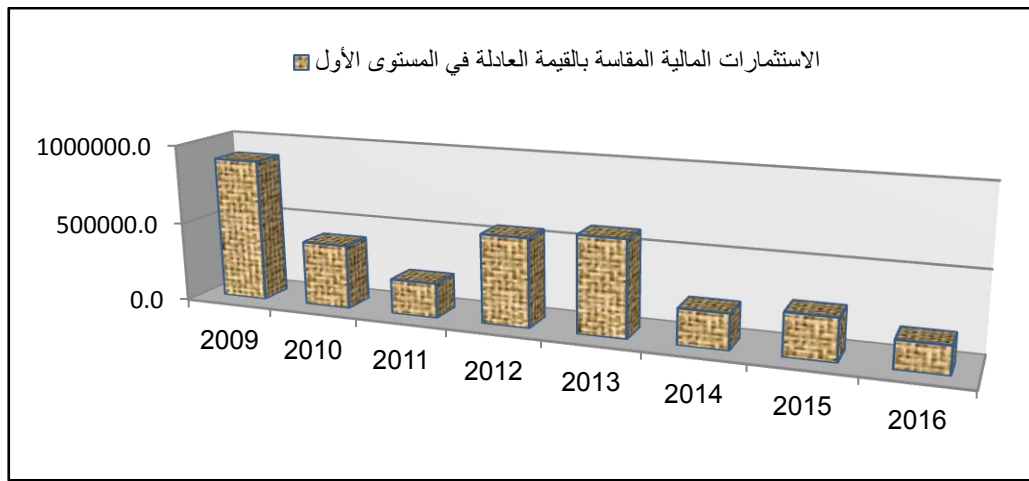
الجدول رقم (3-6): الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الأول (ألف ريال قطري)

العناصر السنوات	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	المجموع	مجموع كل السنوات
2009	غير مفصلة	غير مفصلة	897.533	<u>3.337.611</u>
2010	112.625	290.475	403.100	
2011	51.931	165.913	217.844	
2012	359.031	197.043	556.074	
2013	537.000	66.394	603.394	
2014	222.899	---	222.899	
2015	4.357	259.932	264.289	
2016	5.719	166.759	172.478	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف.

والشكل الموالي يمثل قيمة الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الأول لمصرف قطر الإسلامي خلال السنوات من 2009م إلى 2016م.

الشكل رقم (3-6): القيم العادلة للاستثمارات المالية في المستوى الأول.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-6).

من خلال الجدول رقم (3-6)، والشكل رقم (3-6)، نلاحظ أن قيمة الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الأول بلغت أكبر قيمة لها في سنة 2009م، حيث بلغت حوالي 897 مليون ريال قطري، بينما كانت في أقل قيمة سنة 2016م، حين بلغت حوالي 172 مليون ريال قطري، حيث تقلصت بنسبة 80,82 بالمائة وهذا يشير مبدئياً إلى انخفاض في قيمة الاستثمارات المالية المدرجة في السوق، والتي لها أسعار معلنة.

الأمر الثاني الذي يمكن استنتاجه، هو أن المصرف توسع في نشاطاته المتعلقة بالأدوات المالية التي ليس لها سوق نشطة، فمن خلال مقارنة تطور قيمة إجمالي الموجودات بتطور قيمة الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الأول خلال سنوات الدراسة نجد أنه في سنة 2009م بلغ إجمالي الموجودات حوالي 3899 مليار ريال قطري، أما في سنة 2016م فقد بلغت حوالي 13983 مليار ريال قطري، وهو ما يعني أنها زادت بنسبة 55,32 بالمائة في سنة 2016م، بينما تقلصت قيمة الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الأول كما ذكرنا سابقاً بنسبة 80,82 بالمائة وهو ما يوضح أن قيمة الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الأول لمصرف قطر الإسلامي قد تقلصت مرة وربع نسبة لتطور إجمالي موجوداته، مما يعني أن هذا الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الأول لا يتعلق بتراجع نشاط المصرف.

2-2- الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الثاني

يوضح الجدول الآتي الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الثاني، والتي تتضمن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ومن خلال بيان الدخل، وكذلك مجموعها خلال سنوات الدراسة:

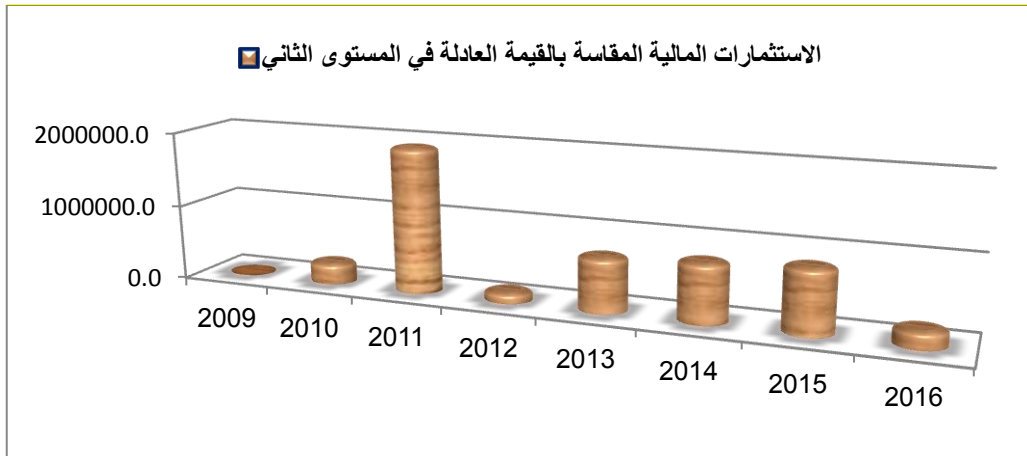
الجدول رقم (3-7): الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الثاني. (ألف ريال قطري)

العناصر السنوات	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	المجموع	مجموع كل السنوات
2009	----	----	-----	4.918.694
2010	280.819	----	280.819	
2011	1.118.863	813.919	1.932.782	
2012	137.632	---	137.632	
2013	581.704	139.232	720.936	
2014	498.398	280.593	778.991	
2015	600.456	244.282	844.738	
2016	---	222.796	222.796	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف.

والشكل الموالي يمثل قيمة الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الثاني لمصرف قطر الإسلامي خلال السنوات من 2009م إلى 2016م.

الشكل رقم (3-7): القيم العادلة للاستثمارات المالية في المستوى الثاني.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-7).

من خلال الجدول رقم (3-7)، والشكل رقم (3-7)، نلاحظ أن أقل قيمة للاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الثاني كانت في سنة 2012م، حيث بلغت حوالي 137 مليون ريال قطري، بينما كانت في سنة 2011م حوالي 1932 مليون ريال قطري، وتراوح في السنوات من 2013م إلى 2015م، ما بين 720 مليون ريال قطري و844 مليون ريال قطري، في حين انخفضت في سنة 2016م إلى حدود 222 مليون ريال قطري، وما نلاحظه أنه ابتداءً من سنة 2013م كانت قيمة هذه الاستثمارات متقاربة ما عدا سنة 2016م، ويرجع ذلك إلى أثر تطبيق المعيار *IFRS 13* الذي بيّن كيفية قياس القيمة العادلة، بينما التراجع المسجل في السنة الأخيرة، يعود إلى عدم توفر سوق نشطة لهذه الاستثمارات والتي صنف في المستوى الثاني.

3-2- الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الثالث

يوضح الجدول الآتي الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الثالث في مصرف قطر الإسلامي:

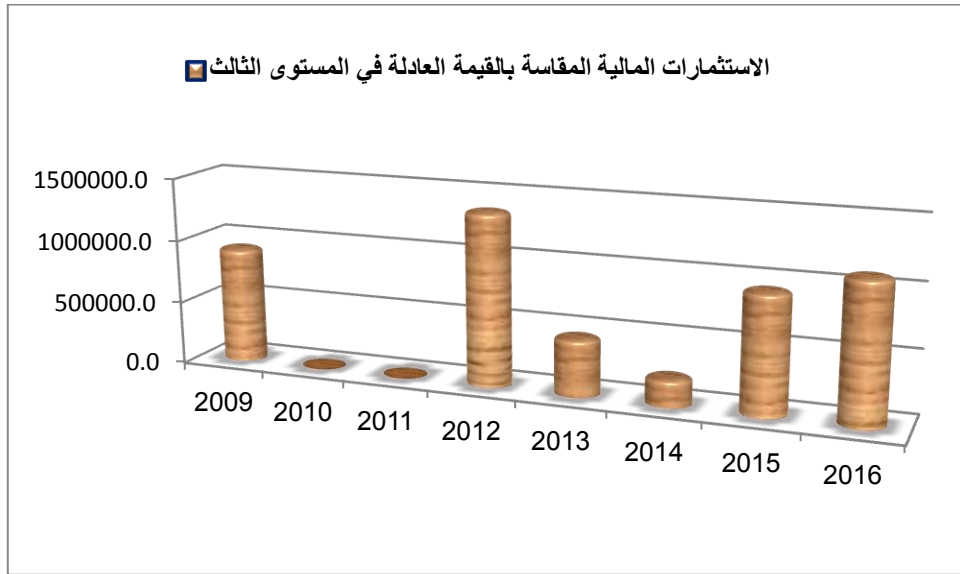
الجدول رقم (3-8): الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الثالث. (ألف ريال قطري)

العناصر	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	المجموع	مجموع كل السنوات
2009	غير مفصلة	غير مفصلة	921.116	4.999.550
2010	----	----	---	
2011	---	----	----	
2012	734.164	630.542	1.364.706	
2013	36.974	417.312	454.286	
2014	50.851	168.309	219.160	
2015	937.928	---	937.928	
2016	352.261	750.093	1.102.354	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف.

والشكل الموالي يمثل قيمة الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الثالث لمصرف قطر الإسلامي خلال السنوات من 2009م إلى 2016م.

الشكل رقم(3-8): القيم العادلة للاستثمارات المالية في المستوى الثالث.

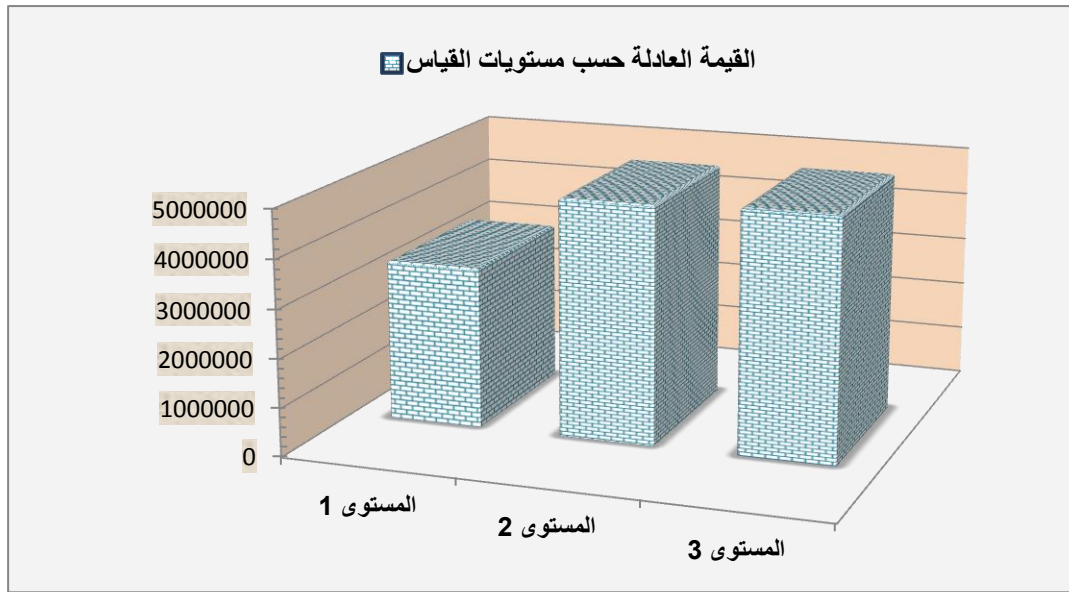


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-8).

من خلال الجدول رقم(3-8)، والشكل رقم(3-8)، نجد أن أعلى قيمة للاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الثالث كانت في سنة 2012م، حيث بلغت حوالي 1364 مليون ريال قطري، أما في سنتي 2010م و2011م لم نسجل أية قيمة لهذه الاستثمارات، وفي باقي السنوات فتراوحت ما بين 219 مليون ريال قطري كأدنى قيمة في سنة 2014م، و1102 مليون ريال قطري في سنة 2016م، ويرجع هذا التراجع بالأساس أن هذه الاستثمارات المالية غير مدرجة في الأسواق المالية، وفي حالة عدم توفر سوق أكثر ملائمة لهذه الموجودات، يلجأ المصرف إلى أساليب أخرى تستخدم المدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق، وهو ما جعلنا نلاحظ أن نسبة الزيادة في إجمالي موجودات المصرف لم يواكبه زيادات في نسبة الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الأول، بل كانت أغلب قياسات القيمة العادلة في المستويين الثاني والثالث، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن هناك قسم كبير من الاستثمارات المالية للمصرف لا تقيم بالقيمة العادلة، وتعتمد على التقييم بالتكلفة المطفأة.

ولتوضيح الصورة أكثر حول سلوك مستويات قياس القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي، سوف نقوم بتتبع مستويات القياس في سنوات الدراسة من خلال الشكل الموالي الذي يبين مستويات قياس القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي:

الشكل رقم (3-9): إجمالي قيم القيمة العادلة حسب مستويات القياس في مصرف قطر الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (3-5)، (3-6)، (3-7).

يوضح الشكل رقم (3-9)، أن المستوى الأول في قياس القيمة العادلة خلال سنوات الدراسة (من 2009م إلى 2016م) هو الأدنى من حيث قيمة الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، حيث بلغ حوالي 3337 مليون ريال قطري، وهو ما يمثل نسبة 25,18 بالمائة من إجمالي الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة التي بلغت حوالي 13255 مليون ريال قطري، بينما كانت نسبة المستويين الثاني والثالث متقاربة جدا وفي حدود 37 بالمائة من إجمالي الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة وهو ما يعطي لقياسات القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي أقل موثوقية في المعلومات المحاسبية الناتجة عن قياس القيمة العادلة.

الفرع الثاني: مكانة القيمة العادلة في محاسبة مصرف قطر الإسلامي (QIB)

من أجل التعرف على أهمية القيمة العادلة في محاسبة المصرف محل الدراسة، سوف نقوم بمقارنة القيم المقاسة بالقيمة العادلة لمختلف بنود القوائم المالية بمجموع قيم القوائم المالية.

من خلال التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي، يتم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المالية المصنفة على أنها "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية"

و"استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل"، و"مشتقات الأدوات المالية"، والاستثمارات العقارية التي تم قياسها باستخدام القيمة العادلة، والجدول الموالي يبين قيم العناصر المقاسة بالقيمة العادلة في المصرف:

الجدول رقم (3-9): قيم ونسب عناصر القوائم المالية المقاسة بالقيمة العادلة (ألف ريال قطري)

العناصر السنوات	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	مشتقات الأدوات المالية	الاستثمارات العقارية المقاسة بالقيمة العادلة	المجموع	نسبة القيم العادلة إلى مجموع الأصول	مجموع الأصول (الموجودات)
2009	غير مفصلة	غير مفصلة	غير مفصلة	غير مفصلة	2.186.393	5,56%	39.272.700
2010	117.252	1.179.946	-	1.114.862	2.412.060	4,65%	51.840.101
2011	785.663	1.953.377	-	293.550	3.032.590	5,20%	58.286.144
2012	906.920	1.230.827	-	774.232	2.911.979	4,14%	70.347.303
2013	632.938	1.155.678	-	792.533	2.581.169	3,48%	74.102.658
2014	448.902	772.148	106.994	927.908	2.255.952	2,44%	92.529.179
2015	775.711	860.388	188.716	791.354	2.616.169	2,06%	127.030.504
2016	1.025.115	519.020	600.880	929.826	3.074.841	2,20%	139.834.128

المصدر: من احتساب الباحث بناء على المعطيات المستخرجة من تقارير المصرف (QIB) خلال الفترة (2009-2016).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-9)، أن العناصر المقاسة بالقيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي كانت في سنة 2009م حوالي 2186 مليون ريال قطري أي بنسبة 5,56 بالمائة من مجموع الموجودات كأعلى نسبة خلال سنوات الدراسة، كما سجلنا في سنة 2015م ما قيمته 2616 مليون ريال قطري للعناصر المقاسة بالقيمة العادلة والتي مثلت نسبة 2,06 بالمائة من إجمالي الموجودات، كأدنى نسبة مسجلة خلال سنوات الدراسة.

ومن خلال ما سبق نجد أن تطبيقات القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي كانت على مستوى الاستثمارات المالية سواء الاستثمارات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، أو الاستثمارات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، وتطبق القيمة العادلة كذلك على المشتقات المالية (أدوات التحوط)، والاستثمارات العقارية، التي أراد المصرف قياسها بالقيمة العادلة، هذا من ناحية مجالات التطبيق، أما على مستوى قيمة هذه العناصر المقاسة بالقيمة العادلة، فنجد أن تطبيقات القيمة العادلة محدودة الكم، حيث لم تتعدى نسبة 5,56 بالمائة من إجمالي موجودات المصرف.

وهو ما دل على أن المصرف يستخدم أدوات مالية إسلامية لا تقاس بالقيمة العادلة، ونذكر هنا مختلف صيغ التمويل الإسلامي التي يتعامل بها المصرف مثل المراجحات، المساومات، الإجارة، الاستصناع، المضاربات وصكوك

الاستثمار، وهي في غالبيتها يتم تقييمها وفق التكلفة المطفأة، حيث مثلت نسبة 84 بالمائة من إجمالي الاستثمارات المالية للمصرف في سنة 2012م¹، إلى أن وصلت إلى نسبة 92,26 بالمائة في سنة 2016م².

المطلب الثالث: أثر تطبيق المعيار IFRS9 على مصرف قطر الإسلامي (QIB)

بما أن مصرف قطر الإسلامي حسب التقارير السنوية له، سوف يطبق المعيار الدولي IFRS9 بداية من سنة 2018م، ولدراسة أثر هذا التطبيق على الأدوات المالية الإسلامية، من حيث تصنيفها وقياسها سوف نحاول في هذا المطلب توقع تأثير تطبيق المعيار على محاسبة الأدوات المالية الإسلامية لمصرف قطر الإسلامي.

الفرع الأول: التصنيف والقياس الحالي للأدوات المالية الإسلامية

كما ذكرنا سابقا يعتمد مصرف قطر الإسلامي في محاسبته على المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، وبالنسبة لقياس وتصنيف الأدوات المالية يعتمد على معيار المحاسبة المالية رقم FAS25 "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة"، حيث يطبق هذا المعيار على استثمارات المصرف سواء المباشرة أو من خلال المنتجات المركبة، أو صناديق الاستثمار أو محافظ الاستثمار، أو الصكوك وغيرها من أدوات الدين أو الأسهم، لا ينطبق هذا المعيار على استثمار في أدوات حقوق الملكية للمصرف نفسه، أو الاستثمار في العقارات، أو مختلف صيغ التمويل الإسلامي المعروفة كالمضاربة والسلم والسلم الموازي، والاستصناع.. الخ، والتي لها معايير أخرى تعالجها، وكما أوضحنا سابقا تصنف الأدوات المالية إلى أدوات دين، وأدوات ملكية.

1- أدوات الدين في مصرف قطر الإسلامي

يوجد نوعين رئيسيين من أدوات الدين يتعامل بها مصرف قطر الإسلامي تتمثل في:

- استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين ذات معدل ثابت، والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل؛
- استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين مصنفة بالتكلفة المطفأة ذات معدل ثابت، وأخرى ذات معدل متغير، وتشمل صكوك حكومة قطر، ومراجحة مصرف قطر المركزي.

ومن خلال الجدول الموالي نوضح قيمة هذه الأدوات خلال سنوات الدراسة

¹ التقرير السنوي لسنة 2012 لمصرف قطر الإسلامي.

² التقرير السنوي لسنة 2016 لمصرف قطر الإسلامي.

(ألف ريال قطري)

الجدول رقم (3-10): قيم أدوات الدين في مصرف قطر الإسلامي

العناصر السنوات	استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين ذات معدل ثابت، وأدوات معدل متغير (صكوك حكومة قطر، مرابحة مصرف قطر المركزي)	استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين ذات معدل ثابت
2009	1.249.650	---
2010	2.135.890	---
2011	11.781.684	321.463
2012	11.218.011	138.421
2013	13.063.225	---
2014	14.632.527	100.819
2015	17.098.656	109.688
2016	18.414.582	46.507
طريقة القياس	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة

المصدر: من احتساب الباحث بناء على المعطيات المستخرجة من تقارير المصرف (QIB) خلال الفترة (2009-2016).

2- أدوات حقوق الملكية في مصرف قطر الإسلامي

أدوات حقوق الملكية في مصرف قطر الإسلامي هي:

- استثمارات في حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل؛
- استثمارات في حقوق الملكية مصنفة من خلال حقوق الملكية.

والجدول الموالي يوضح قيم هذه الاستثمارات خلال سنوات الدراسة:

الجدول رقم (3-11): قيم أدوات الملكية في مصرف قطر الإسلامي (ألف ريال قطري)

العناصر	استثمارات في حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	استثمارات في حقوق الملكية مصنفة من خلال حقوق الملكية
السنوات		
2009	غير مفصلة	غير مفصلة
2010	غير مفصلة	غير مفصلة
2011	810.266	1.896.775
2012	768.499	1.230.867
2013	632.938	1.155.678
2014	448.902	772.148
2015	775.711	856.031
2016	978.608	519.020
طريقة القياس	القيمة العادلة	القيمة العادلة

المصدر: من احتساب الباحث بناء على المعطيات المستخرجة من تقارير المصرف (QIB) خلال الفترة (2009-2016).

ونشير هنا إلى عدم التفصيل في قياس القيمة العادلة في سنتي 2009م و2010م

الفرع الثاني: تصنيف وقياس الأدوات المالية الإسلامية وفق المعيار *IFRS 9*

1- متطلبات تطبيق المعيار *IFRS 9* في مصرف قطر الإسلامي

في ضوء المعيار رقم *IFRS 9* يتم تصنيف كافة الأصول المالية إلى فئتين، الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، وأصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو من خلال حقوق الملكية، وبالتالي فتأثير هذا التصنيف يمكن أن يشمل الأدوات المالية التالية:

- الأدوات المالية المتاحة للبيع إما أن تحول إلى استثمارات محتفظ بها للمتاجرة، أو إلى استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حالة أدوات الدين، وهو ما يؤثر على قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة باستثناء حالة إعادة تصنيف الاستثمارات في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛
- لا تتأثر الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، لأن المعيار *IFRS 9* أبقى على نفس ما جاء به المعيار *IAS 39*؛

- بالنسبة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق لا تتأثر قيمتها لأن كل الاستثمارات في أدوات الدين المتاحة للبيع تصنف إلى استثمارات محتفظ بها للمتاجرة.

وبالتالي على المصارف عند تطبيق المعيار *IFRS9* الأخذ بالاعتبار النقاط التالية:

- أنه لا يطبق متطلبات المعيار *IFRS9* على الأصول المالية التي تم الغاء الاعتراف بها قبل تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار؛
- في تاريخ التطبيق يجب على المصرف تقييم ما إذا كان الأصل المالي تتوفر فيه الشروط لقياسه بالتكلفة المطفأة بناءً على الظروف الحالية، أي نموذج الأعمال الحالي وليس السابق، ويجب إعادة التصنيف بأثر رجعي إلى السنوات التي يحددها القانون؛
- في حالة قيام المصرف سابقاً بمحاسبة استثمار في أداة حق الملكية غير مسعرة أو مشتقة مرتبطة بتسليم أداة حق ملكية غير مسعرة بسعر التكلفة وفقاً للمعيار *IAS39*، فيتوجب عليه أن يقيس تلك الأداة بالقيمة العادلة في تاريخ التطبيق، ويجب الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة بتعديل في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة لفترة إعداد التقارير التي تشمل التطبيق المبدئي للمعيار *IFRS9*.

ووفقاً لتعليمات المصرف المركزي القطري الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2017م، فإن المصارف الإسلامية لا يشملها إعادة تصنيف أدواتها المالية، حيث إن تعليمات مصرف قطر المركزي تلزم البنوك التقليدية بإعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وما يطرأ عليها من تطورات وإصدارات جديدة، كما تلزم بها البنوك الإسلامية فيما لم تغطه المعايير التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.¹

هذه التعليمات التي تتكون من قسمين²، القسم الأول منها يتناول متطلبات التصنيف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات، فالتعليمات في هذا القسم مطلوب تطبيقها من قبل البنوك التقليدية فقط، أما البنوك الإسلامية فعليها الاستمرار في العمل بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أما القسم الثاني

¹ www.qcb.gov.qa أطلع عليه في 2017/04/20

² www.qcb.gov.qa أطلع عليه في 2017/04/20

تعليمات المصرف المركزي القطري، "نعميم رقم: (أ.ر. 2017/9)، التعليمات الإرشادية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) *IFRS* بشأن التقييم والقياس والتقييم المحاسبي للموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات"، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2017م

فيشمل كيفية المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتعليمات بهذا القسم مطلوب تطبيقها من جميع البنوك التقليدية والإسلامية.

حسب مصرف قطر المركزي، يتعين على البنوك تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي قدمه المعيار *IFRS9* للاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية، حيث يتضمن هذا النموذج منهجا ذا ثلاثة مراحل للاعتراف بالانخفاض في قيمة الائتمان، والذي يعتمد على التغيرات الملحوظة في جودة ائتمان الموجودات المالية منذ الاعتراف الأولي بها، وتنتقل الموجودات بين هذه المراحل الثلاثة وفقا للتغيرات في الجودة الائتمانية وتحدد هذه المراحل مستوى الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة، حيث تعتمد منهجية المراحل الثلاثة (النموذج العام) للاعتراف بانخفاض قيمة الائتمان على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف الأولي والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم(3-12): النموذج العام للاعتراف بانخفاض قيمة الائتمان

التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف الأولي		
الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرا	إيرادات الفوائد/العائد
الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر	الفائدة/العائد الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية
الفائدة/العائد الفعلي على القيمة الدفترية للتكلفة المطفأة (صافية من مخصص الائتمان)	الفائدة/العائد الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية	المرحلة 1 منتظمة (الاعتراف الأولي)
المرحلة 3 غير منتظمة	المرحلة 2 منتظمة (موجودات ذات زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي)	

المصدر: الموقع الرسمي لمصرف قطر المركزي www.qcb.gov.qa

ويمكن شرح المراحل الثلاثة كما يلي:

1-1- المرحلة الأولى

تتضمن الموجودات المالية عند بداية الاعتراف بها والتي لم تتعرض لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ التقرير المالي، بالنسبة لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهرا، ويكون حساب إيرادات الفائدة/العائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (أي دون خصم مخصص الائتمان)، وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من

أحداث عدم الانتظام المحتملة في غضون 12 شهرا بعد تاريخ التقرير، ولا تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهرا العجز النقدي المتوقع على مدار فترة 12 شهرا، وإنما تمثل الخسارة الائتمانية بكاملها على الأصل مرجحة باحتمال حدوث عدم انتظام (PD) في فترة 12 شهرا التالية.

1-2- المرحلة الثانية

تتضمن الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها، بالنسبة لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر الدين ولكن يستمر حساب إيرادات الفائدة/العائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصل، وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث عدم الانتظام المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية، وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية ويكون عامل الترجيح هو احتمالية عدم الانتظام (PD) لكامل العمر.

1-3- المرحلة الثالثة

وتتضمن الموجودات المالية التي يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها في تاريخ التقرير المالي وفقا للمؤشرات المحددة في تعليمات المصرف المركزي، وبالنسبة لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر ومعالجتها مع الفوائد المحتسبة عليها وفقا لتعليمات المصرف المركزي الواردة في كتاب تعليمات البنوك حتى سبتمبر 2013م عند نقل الموجودات المالية من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة يجب أن لا تقل نسبة المخصصات المكونة لتلك الموجودات عن نسبة المخصص المكون قبل النقل.

ووفقا للمعيار الدولي IFRS9 يجب أن تقوم الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل كبير بدراسة جميع المعلومات المعقولة والداعمة المتوفرة وذلك بهدف مقارنة مخاطر عدم الانتظام في السداد في تاريخ التقرير المالي مع مخاطر عدم الانتظام في السداد عند الاعتراف الأولي بالأداة المالية، ومن المتوقع أن ينتج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS9 مخصصات أعلى فيما يتعلق بتعليمات المصرف المركزي الحالية ونموذج الخسارة المتكبدة وفقا للمعيار IAS39 وأحد المسببات الرئيسية لتلك الزيادة تتمثل في أن الديون والمراكز الائتمانية سوف تتطلب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهرا لجميع الموجودات في تاريخ أول تقرير مالي تالي للاعتراف الأولي والذي ينتج عنه ارتفاع مستوى المخصصات، ويضاف إلى

ذلك عند انتقال الديون إلى المرحلة الثانية يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر، ويعد هذا أيضا تغييرا جوهريا لأنه في مرحلة مماثلة بموجب المعيار *IAS39*، لا تعتبر الموجودات المنتظمة عادة منخفضة القيمة وبالتالي لا يتم تسجيل مخصص لها وفقا للمعيار *IAS39*.

2- تطبيقات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يطبق هذه النموذج على مجموعة من عناصر الموجودات والمطلوبات تتمثل في:¹

- التسهيلات الائتمانية والاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة؛
- الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر؛
- جميع ارتباطات الائتمان التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة؛
- عقود الكفالات المالية التي ينطبق عليها المعيار *IFRS9* والتي لا يتم تسجيلها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- الذمم المدينة لعقود الايجار والتي تندرج ضمن المعيار الدولي *IAS17* "عقود الايجار"، والذمم المدينة التجارية؛
- جميع منتجات التمويل الإسلامي التي لها طابع أدوات الدين.

1-2 متطلبات المصرف المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية وتحديد المخصصات

من خلال الجدول الموالي سوف نلخص أهم المجالات الرئيسية التي ستتأثر بتطبيق المعيار *IFRS9* وكذلك تعليمات المصرف المركزي حول كيفية التعامل مع هذا الأثر.

¹ www.qcb.gov.qa

أطلع عليه في 20 / 04 / 2017

الجدول رقم (3-13): تأثيرات المعيار *IFRS9* على مصرف قطر الإسلامي.

مجال التأثير	كيفية التأثير
مستويات المخصصات	- زيادة حجم المخصصات نتيجة لتطبيق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار <i>IFRS9</i> بالمقارنة بمتطلبات المعيار <i>IAS39</i>؛ - الحذر عند ممارسة الإدارة للآراء الحكمية في تطبيق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار <i>IFRS9</i>؛ - عدم إصدار أي آراء حكمية بحتمل معها تقليل مستويات الانخفاض في القيمة.
متطلبات البيانات	- إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المتوافقة مع المعيار <i>IFRS9</i>؛ - استخدام احتمالية عدم الانتظام لكامل العمر كمقياس مناسب لتحديد الجودة الائتمانية للديون؛ - يجب جمع بيانات تاريخية وتطوير قدرات المصرف على تكوين رؤية مستقبلية في أنظمة وأساليب إدارة المخاطر المتبعة لديه.
النظم والموارد	- الاستثمار في أنظمة جديدة مثل تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة واحتمالية عدم الانتظام المتوافقة مع المعيار <i>IFRS9</i>؛ - تدريب وتحسين مهارات مسؤولي المخاطر الائتمانية والإدارة المالية
التوافق مع إدارة المخاطر	- يجب على المعلومات المستخلصة في أقسام دائرة مخاطر الائتمان تغذية تقدير مستويات انخفاض القيمة المعترف بها؛ - التأثير بشكل مباشر على معلومات احتمالية عدم الانتظام المستخلصة على القرارات الخاصة بتحديد التصنيف الصحيح للتعرض في مراحل رصد المخصصات العديدة وحساب الخسائر المتوقعة
السياسات والممارسات المحاسبية	استبدال السياسات الحالية بسياسات متوافقة مع المعيار <i>IFRS9</i> الذي يعد معيارا يستند إلى مبدأ ويتضمن عددا من المجالات التي تتضمن ممارسة الآراء الحكمية؛

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تعليمات المصرف المركزي تعميم رقم: (أ.ر 2017/9)، مرجع سبق ذكره.

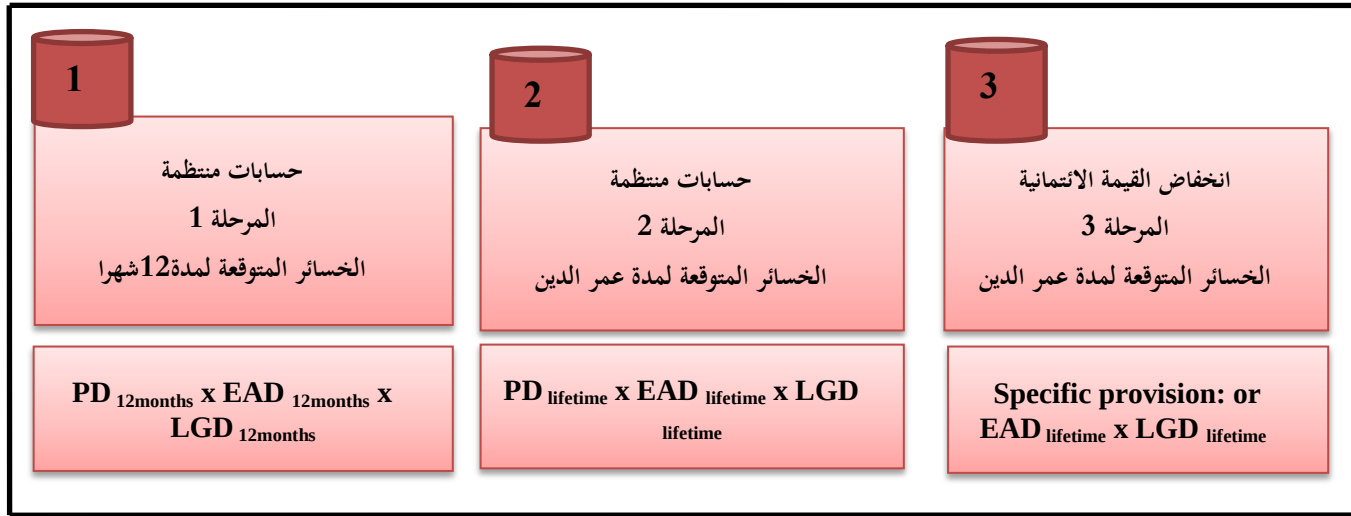
وبالتالي يمكننا القول بأن تأثيرات تطبيق المعيار *IFRS9* على مصرف قطر الإسلامي لا تكون على تصنيفات الأدوات المالية الإسلامية من حيث الفئات الموجودة فيها حاليا، وإنما يكون التأثير على مستوى مخصصات الخسائر المرتبطة بها.

وبشكل أدق سوف تتأثر قيمة الديون المرتبطة بجميع منتجات التمويل الإسلامي التي لها طابع أدوات الدين نظرا لإعادة اختبار جودتها الائتمانية، وبالتالي يمكن أن تكون ضمن المرحلة الثالثة أو الثانية من النموذج العام للاعتراف بانخفاض قيمة الائتمان، وهو ما يتطلب تحديد مخصصات كبيرة وفق تعليمات المصرف المركزي القطري وفيما يلي شرح مختصر لكيفية تحديد هذه المخصصات:

3- منهجية إعداد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

بمجرد تصنيف الموجودات المالية في مراحل المخصصات المناسبة، يتعين على البنوك احتساب الخسائر المتوقعة لمدة 12 شهرا للمرحلة الأولى والخسائر المتوقعة لكامل العمر للمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، والشكل الموالي يوضح كيفية احتساب الخسائر المتوقعة في المراحل الثلاثة.

الشكل رقم (3-10): كيفية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة



المصدر: الموقع الرسمي لمصرف قطر المركزي www.qcb.gov.qa

لحساب مخصص الخسائر المتوقعة للأصول في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية:

احتمالية عدم الانتظام (PD) x التعرض عند عدم الانتظام (EAD) x نسبة الخسارة بافتراض حدوث عدم الانتظام (LGD).....(12).

وسوف يتم تناول كيفية قياس هذه المدخلات الثلاث بالتفصيل فيما يلي:

1-3 - احتمالية عدم الانتظام (PD - Probability of Default)

تركز الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS9 على تسجيل الخسائر المتوقعة بخلاف تلك التي تم تكبدها فعليا، وعموما يكون مطلوبا أن تكون المعلومات الخاصة باحتمالية عدم الانتظام المستخدمة عند قياس الانخفاض في القيمة ذات رؤية مستقبلية.

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهرا وكذلك لكامل عمر التعرض، يتعين على المصرف دراسة جميع المعلومات المتاحة بشكل معقول، لا سيما المعلومات ذات الرؤية المستقبلية بخصوص عوامل الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على احتمالية عدم الانتظام الخاصة بتعرض ما.

وقد تستخلص المصارف احتمالية عدم الانتظام لكامل العمر من النماذج الموجودة لديها حاليا، ومع ذلك فإنه يتعين على المصارف التأكد من أن المعلومات المستخرجة من خلال هذه النماذج مناسبة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS9 فعلى سبيل المثال، يتعين على المصارف التأكد من أن نماذج احتمالية عدم الانتظام يمكن أن توفر رؤية مستقبلية لحساب احتمالية عدم الانتظام لكامل العمر، وفي حال كانت نماذج احتمالية

عدم الانتظام غير مناسبة لهذا الغرض، فإن المصرف المركزي يتطلب من المصارف إما وضع نماذج جديدة لاحتمالية عدم الانتظام أو تحسين نماذج احتمالية عدم الانتظام الحالية الأمر الذي يضمن إمكانية استخراج معلومات مناسبة وفقا للمعيار IFRS9 من خلال هذه النماذج.

المطلب الرئيسي للمصرف المركزي يتمثل في أن هذه النماذج والأساليب يجب أن تتمكن من توفير معلومات ذات رؤية مستقبلية، حيث إن احتمالية عدم الانتظام لا تزيد بالضرورة في شكل علاقة خطية مستقيمة مع الزمن وعليه فإن المصرف المركزي يطلب من المصارف توفير معلومات حول التغيرات في احتمالية عدم الانتظام عبر الفترات الزمنية المختلفة، وهو ما يتطلب تقدير احتمالية عدم الانتظام بشكل حذر مع الأخذ في الاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة التي يمكن تجميعها، وموائمة تصنيف نماذج المخاطر الائتمانية الداخلية لديها مع التصنيف الائتماني الخاص بـ Moody's، والجدول الموالي يوضح هذا مقياس للتصنيف طويل الأجل:

الجدول رقم (3-14): مقياس Moody's للتصنيف طويل الأجل

نوع التصنيف	طبيعة التصنيف	مواصفات التصنيف
Aaa	<i>Highest Quality</i>	الالتزامات ذات الجودة الأعلى وتحمل أقل درجة من مخاطر الائتمان
Aa	<i>High Quality</i>	التزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان
A	<i>Upper-Medium Grade</i>	الالتزامات التي يتم الحكم عليها بأنها في المستوى الأعلى المتوسط التقييم، وتحمل درجة منخفضة من مخاطر الائتمان
Baa	<i>Medium Grade</i>	الالتزامات التي يتم الحكم عليها بأنها في مستوى متوسط التقييم، وتحمل درجة معتدلة من مخاطر الائتمان، وبالتالي قد تحتوي على بعض خصائص المخاطر (<i>Speculative Characteristics</i>).
Ba		الالتزامات التي يتم الحكم عليها بأن لها خصائص المخاطرة وتحمل درجة هامة من مخاطر الائتمان (<i>Substantial</i>).
B		تعد التزامات ذات مخاطر ائتمانية عالية (<i>High</i>).
Caa		الالتزامات التي يتم الحكم عليها بأنها مخاطر ذات ضعف مستمر (<i>Poor Standing</i>) وتحمل مخاطر ائتمانية عالية جدا (<i>Very High</i>).
Ca		الالتزامات التي تكون ذات مخاطر برجة عالية (<i>Highly Speculative</i>) ترجح احتمالية عدم الانتظام، مع إمكانية استرداد أصل الدين والفوائد.
C		الالتزامات التي تم تقييمها <i>C</i> هي الأقل تقييما وهي التزامات غير منتظمة مع إمكانية عدم استرداد أصل الدين أو الفوائد بالكامل.
D		الالتزامات التي تم تقييمها <i>D</i> هي التزامات غير منتظمة مع إمكانية أقل لاسترداد أصل الدين أو الفوائد بالكامل.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تعليمات المصرف المركزي تعميم رقم: (أ.ر 2017/9)، مرجع سبق ذكره.

ولتطبيق التصنيف أعلاه، يشمل المقياسين D و C الالتزامات التي قد أصبحت متأخرة لفترات تساوي أو تزيد عن 90 يوما، وتصنف غير منتظمة وفقا لتعليمات المصرف المركزي، بحيث يمثل المقياس C الحسابات دون المستوى والمقياس D يشمل الحسابات المشكوك في تحصيلها والردئية.

يتطلب المصرف المركزي من المصارف القيام بموئمة نموذج تصنيف مخاطر الائتمان قصير الأجل الداخلي لديها مع مقياس الائتمان طويل الأجل باستخدام أسلوب *Moody's* لربط مقياس *Moody's* للتصنيف قصير الأجل وعند وضع مخطط بتصنيفات المخاطر الداخلية لأي مما ذكر أعلاه، فإن على المصارف التأكد من أن احتمالية عدم الانتظام سوف يتم استخدامها لأغراض تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار *IFRS9* وأن توفر تقديرا لمدة 12 شهرا وعلى مدار كامل العمر للتعرض الائتماني وأن تكون ذات رؤية مستقبلية بطبيعتها، ويجب على المصارف تقديم تقرير حول مستويات احتمالية عدم الانتظام التي يرحح تحقيقها (بما في ذلك العملية التي تستخلص احتمالية عدم الانتظام) وجميع التعرضات الائتمانية وفقا لمتطلبات المعيار *IFRS9*، والافصح عما يلي:

- كيفية قيامها بربط أنظمتها الخاصة بالتصنيف الداخلي مع تعريفات التصنيف الائتماني الخاصة بـ *Moody's*؛

- نسب احتمالية عدم الانتظام لمدة 12 شهرا ولمدة عمر الدين لكل تصنيف ائتماني؛
- تجميع الأرصدة القائمة والمخصصات المتعلقة بها وفقا للتصنيف الائتماني لـ *Moody's* بالنسبة للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية من نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

واستنادا إلى المعلومات المقدمة من المصارف، سيقوم المصرف المركزي بمراجعة مستويات احتمالية عدم الانتظام وقد يصدر من وقت لآخر توجيهات إضافية أو حدود دنيا حول المستويات التي يراها مناسبة لاحتمالية عدم الانتظام لحافظ أو لمستوى مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظه أو موجودات معينة.

2-3- التعرضات عند عدم الانتظام (*Exposure at Default-EAD*)

تمثل التعرضات عند عدم الانتظام مبلغ التعرض المحتمل الخاضع للمخاطر، وبصفة عامة يتم حساب التعرضات عند عدم الانتظام بشكل واضح عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومن جهة أخرى بما أن الخسائر الائتمانية المتوقعة تمثل قياسا برؤية مستقبلية، فإن مدخلات التعرضات عند عدم الانتظام يجب أن تكون برؤية مستقبلية وتستند إلى الفترة الزمنية التي يحتمل وقوع عدم الانتظام فيها، وبالتالي تشمل جميع الالتزامات الجارية داخل وخارج المركز المالي بعد تعديلها بالتدفقات النقدية التعاقدية لتوافق تلك المتوقعة عند عدم الانتظام، بالإضافة إلى

ذلك، تشمل التعرضات عند عدم الانتظام أي مدفوعات مقدمة يتوقع المصرف سدادها قبل تاريخ استحقاقها وفقا لأدلة وقرائن مستنديه أو خبرة تاريخية موثقة، ويتم استبعاد الأرباح المؤجلة/غير المحققة فيما يتعلق بعمليات التمويل الإسلامي.

3-3- نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام (Loss Given Default- LGD)

نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام هي المقياس الذي يحدد مبلغ الخسارة الذي سوف ينشأ إذا تعرض المقرض لعدم الانتظام، ويتم حساب هذه النسبة بالنظر إلى الضمانات والمصادر المتاحة للمصرف والذي يمكن استخدامها لاسترداد رصيد الائتمان في حالة عدم الانتظام، ويراعى في ذلك تقدير قيمة الضمان وفقا للعديد من العوامل، وتحتسب نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{(التعرض عند عدم الانتظام - المبلغ المتوقع الحصول عليه) / (التعرض عند عدم الانتظام) (13)}$$

ويتم حساب المبلغ المتوقع الحصول عليه على أساس حساب القيمة الحالية* للمبالغ المتوقع تحصيلها من تسهيل الضمانات مخصوما منها تكاليف الاسترداد وفقا للقيمة المستقبلية للضمان ومن أية مصادر أخرى موثوق منها أو خبرة تاريخية موثقة، والجدول التالي يلخص الافتراضات التي يتم استخدامها في حساب القيمة التي يمكن تحصيلها من الضمان.

الجدول رقم (3-15): الافتراضات التي يتم استخدامها في حساب القيمة التي يمكن تحصيلها من الضمان.

الافتراض	الوصف
القيمة المستقبلية للضمان	يتعين على المصارف تحديد قيمة الضمان في الوقت المتوقع للتنفيذ على الضمان.
الضمانات الحكومية	الضمانات المقدمة من وزارة المالية القطرية تستقطع بالكامل دون تخفيضها بأي نسب خصم.
نسبة الخصم (التخفيض)	على المصارف أن تطبق تخفيضا على قيمة الضمان نتيجة التنفيذ الاضطراري/المتعجل، ويجب أن تستند نسبة التخفيض إلى الخبرة السابقة للمصارف وإلى التصنيف الائتماني للجهة الضامنة (احتمالية التعثر)، وبحيث لا تقل نسبة خصم الضمانات العينية على الضمانات للمخصصات المحتسبة بموجب تعليمات المصرف المركزي في كتاب تعليمات البنوك 2013م.
تكلفة الاسترداد	يجب اقتطاع تكاليف حيازة وبيع الضمان، مثل الرسوم القانونية وأتعاب الوكلاء وغيرها عند قياس المبالغ القابلة للاسترداد.
مدة الاسترداد	ينبغي ان تسترشد البنوك بخبراتها السابقة في تحديد المدة اللازمة بين عدم الانتظام واسترداد الضمان.
معدل الفائدة/العائد	يجب أن يكون معدل الخصم المستخدم هو معدل الفائدة/العائد الفعلي للأداة المالية.

المصدر: الموقع الرسمي لمصرف قطر المركزي www.qcb.gov.qa أطلع عليه في 2017/04/20.

* تلتزم المصارف الإسلامية باستخدام الأساليب المقبولة شرعا لتقدير القيمة الحالية للمبالغ المتوقع تحصيلها من تسهيل الضمانات مخصوما منها تكاليف الاسترداد.

يجب على المصرف في تاريخ كل بيان مركز مالي، بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الموجود المالي، الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية (متضمنة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) التقصير أو التأخر من جانب الطرف المقابل أو الشركة المستثمر فيها أو إعادة هيكلة التمويل من جانب المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتفكر فيها بخلاف ذلك والمؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيدخل في إفلاس أو اختفاء السوق النشطة للورقة المالية أو البيانات الأخرى التي يمكن ملاحظتها فيما يتعلق بمجموعة موجودات مثل التغيرات السلبية في مركز الدفع لدى المقترضين أو المصدرين بالمجموعة أو الظروف الاقتصادية المتعلقة بحالات التقصير في المجموعة، بالإضافة إلى ذلك وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية فإن الانخفاض الهام أو طويل الاجل في قيمتها العادلة إلى أقل من تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعي على انخفاض القيمة.

الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية والمقاسة بالقيمة العادلة فإنه يوضع اعتبار للانخفاض الهام (الذي تنخفض فيه القيمة السوقية بنسبة 20٪ كحد أدنى)، أو طويل الاجل (الذي تنخفض فيه القيمة السوقية لمدة 9 أشهر على الأقل) في القيمة العادلة للاستثمار إلى ما دون تكلفته عند تحديد ما إذا كانت قيمة الاستثمارات قد انخفضت، في حالة وجود مثل هذا الدليل بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية يتم استبعاد الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد من حقوق الملكية والاعتراف به في بيان الدخل الموحد، بعد ذلك يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الموحد عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية من خلال حقوق الملكية.

الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة (متضمنة الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة)، يتم قياس خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الربح الفعلي الأصلي للموجود.

يتم الاعتراف بالخسائر في بيان الدخل الموحد ويتم إظهارها في حساب مخصص، عندما يتسبب حدث لاحق في انخفاض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الدخل الموحد إلى حد خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقاً، تدرس المجموعة الدليل على خسارة الانخفاض في قيمة

الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة على كل من المستويين الفردي والجماعي، ويتم تقييم جميع الموجودات المالية الهامة بصفة فردية للوقوف على الانخفاض المحدد في القيمة.

جميع الموجودات المالية التي يوجد أنه لم تنخفض قيمتها بشكل محدد يتم تقييمها بصورة جماعية لتحديد ما إذا كانت هناك أية خسائر انخفاض في القيمة تم تكبدها ولكنه لم يتم تحديدها بعد، ويتم تقييم الموجودات المالية غير الهامة فردياً بصورة جماعية للتعرف على خسائر القيمة بتجميعها معاً في مجموعات ذات خصائص مخاطر متماثلة.

3-4- عرض لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية بصفة عامة كمخصص؛
- تتضمن الأدوات المالية على كلا من العنصر المسحوب أو الغير المسحوب، ثم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض أو العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، وقيام المصرف بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة، ويتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعنصر المسحوب، كما يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر الغير مسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛
- بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة، ومع ذلك يتم الإفصاح عن مخصص الخسارة وتثبت في احتياطي القيمة العادلة ويتم عرضها كمخصص.

المبحث الثاني: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية للمصارف الإسلامية

تعتمد الكثير من المصارف الإسلامية تطبيق القيمة العادلة نتيجة إلزام الأنظمة والقوانين المصرفية التي تنشط ضمنها هذه المصارف، ومن أجل الوقوف على تأثيرات تطبيق القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، سوف تناول في هذا المبحث مدى تأثير القوائم المالية لمجموعة من المصارف الإسلامية، من خلال دراسة كل من قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة الدخل، ومدى تأثيرهما بتطبيق القيمة العادلة، وقد تم اختيار هاتين القائمتين نظرا لارتباطهما المباشر بتطبيق القيمة العادلة، إضافة إلى توفر المعلومات المالية التي يمكن دراستها في هاتين القائمتين. ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بمدى تأثير القوائم المالية للمصارف الإسلامية بتطبيق القيمة العادلة والمتمثلة في:

- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛
- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق القيمة العادلة على دخل المصارف الإسلامية؛
- لا يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على دخل المصارف الإسلامية قبل وبعد اعتماد *IFRS13*؛
- لا يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية قبل وبعد اعتماد *IFRS13*؛

سوف نقوم بتطبيق مجموعة من الاختبارات الاحصائية على عشرة مصارف إسلامية في منطقة الخليج العربي وفق ما يلي:

المطلب الأول: منهجية الدراسة

في هذا المطلب سوف نتناول التعريف بمجتمع الدراسة، من خلال إعطاء لمحة تاريخية عنه، وسرد بعض المعلومات المالية المتعلقة بالمصارف محل الدراسة، كما سوف نحدد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات التي تم الاعتماد عليها.

الفرع الأول: التعريف بمجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عشرة مصارف إسلامية في منطقة الخليج العربي، وقد تم اختيارها لعدة اعتبارات أهمها توفر المعلومات المالية التي تحتاجها الدراسة، إضافة إلى كون هذه المصارف تحتل مساحة معتبرة في سوق المعاملات المالية الإسلامية، وفيما يلي تعريف موجز بهذه المصارف:

1- البنك الأهلي التجاري

البنك الأهلي التجاري هو أعرق البنوك السعودية، وأحد أبرز المؤسسات المالية في المنطقة ويعتبر أول بنك سعودي، حيث بدأ البنك نشاطه بموجب الأمر السامي في 26 ديسمبر 1953م، وهو أكبر البنوك في العالم العربي ويبلغ رأسماله 20.000 مليون ريال سعودي، أي 5.333 مليون دولار.¹

بلغت أصول البنك 441 مليار ريال سعودي، أي ما يعادل 118 مليار دولار بنهاية العام المالي 2016م وبلغت أرباحه الصافية 9.317 مليون ريال سعودي، أي ما يعادل 2.485 مليون دولار في نهاية العام ذاته، أما حقوق المساهمين فقد بلغت 58.738 مليون ريال سعودي، أي ما يعادل 15.663 مليون دولار، في نفس العام، وبلغ العائد على حقوق المساهمين 17,78 بالمائة بنهاية العام 2016م، أما ربح السهم فكان 4,66 ريال سعودي، أي ما يعادل 1,24 دولار.²

2- بنك الجزيرة

تأسس بنك الجزيرة (البنك) كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م الصادر بتاريخ 21 جوان 1975م، وبدأ البنك أعماله بتاريخ 9 أكتوبر 1976م بعد أن استحوز على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية، يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 4030010523 الصادر في جدة بتاريخ 27 جويلية 1976م.³

يبلغ رأسماله 4.000 مليون ريال سعودي، وبلغت أصول البنك 66.319 مليون ريال سعودي، بنهاية العام المالي 2016م وبلغت أرباحه 8.719 مليون ريال سعودي، أما حقوق المساهمين فقد بلغت 8.104 مليون ريال سعودي وبلغ العائد على حقوق المساهمين 11,24 بالمائة بنهاية العام 2016م، أما ربح السهم فكان 2,18 ريال سعودي.⁴

3- مصرف الإمارات الإسلامي

تأسس مصرف الإمارات الإسلامي في عام 2004م بدولة الإمارات العربية المتحدة⁵، بلغ رأس ماله في نهاية عام 2016م قيمة 5.430.422 ألف درهم إماراتي، وبلغت أصول البنك 59.228.179 ألف درهم إماراتي بنهاية

¹ الموقع الرسمي للبنك الأهلي التجاري أطلع عليه في 2017/08/25 www.alahli.com

² التقرير السنوي للبنك الأهلي التجاري لسنة 2016م.

³ الموقع الرسمي لبنك الجزيرة السعودي أطلع عليه في 2017/08/25 www.baj.com.sa

⁴ التقرير السنوي لبنك الجزيرة السعودي لسنة 2016م.

⁵ الموقع الرسمي لمصرف الإمارات الإسلامي أطلع عليه في 2017/08/26 www.emiratesislamic.ae

العام المالي 2016م، كما بلغت أرباحه 105.632 ألف درهم إماراتي، أما حقوق المساهمين فقد بلغت 67 مليار درهم إماراتي، أما ربح السهم فكان 0,027 درهم إماراتي.¹

4- بنك الإثمار

في 21 أكتوبر 2003م، قام مصرف الشامل بشراء جميع أصول ومطلوبات مصرف فيصل البحرين للاستثمار (FIBEC) مع بقاء الوديعة النظامية بشكل استثنائي مودعة لدى مؤسسة نقد البحرين، وقد تلى عملية الشراء هذه مباشرة قيام مصرف الشامل ببيع حصته كاملة من رأسمال مصرف فيصل البحرين للاستثمار إلى مجموعة دار المال الإسلامي القابضة وتم تغيير إسم مصرف فيصل البحرين للاستثمار إلى بنك الإثمار شركة مساهمة بحرينية (مقفلة)، تأسست الإثمار القابضة بعد موافقة مساهمي بنك الإثمار سابقاً في مارس 2016م.²

وقد بلغ رأس مال البنك بنهاية عام 2016م 757.690 ألف دولار أمريكي، وبلغت أصول البنك 8.341.310 ألف دولار أمريكي، وحقوق المساهمين 427.415 ألف دولار أمريكي، في حين حقق البنك أرباحاً صافياً قدرت بحوالي 13.798 ألف دولار أمريكي، أما العائد على حقوق المساهمين فقد بلغ نسبة 0,78 بالمائة وبلغت ربحية السهم الواحد 0,11 سنتاً أمريكياً.³

5- مصرف الريان

بدأ مصرف الريان نشاطه في أكتوبر 2006م، ويتخذ من قطر مقراً رئيسياً له⁴، بلغ رأس ماله في نهاية عام 2016م قيمة 7.500.000 ألف ريال قطري، وبلغت أصول المصرف 91.530.735 ألف ريال قطري بنهاية العام المالي 2016م، كما بلغ صافي أرباحه 546.266 ألف ريال قطري، أما حقوق المساهمين فقد بلغت 12.704.916 ألف ريال قطري، أما ربح السهم فكان 0,727 ريال قطري.⁵

6- بنك الكويت الدولي

تأسس بنك الكويت الدولي عام 1973م، وكان يعرف باسم البنك العقاري الكويتي، وفي عام 2007م تحول البنك إلى بنك الكويت الدولي وأصبح يتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية⁶، ويبلغ رأس مال البنك في نهاية العام

¹ التقرير السنوي لمصرف الإمارات الإسلامي لسنة 2016م.
² الموقع الرسمي لبنك الإثمار أطلع عليه في 2017/08/26 www.ithmaarbank.com
³ التقرير السنوي لبنك الإثمار لسنة 2016م.
⁴ الموقع الرسمي لمصرف الريان أطلع عليه في 2017/08/27 www.alrayan.com
⁵ التقرير السنوي لمصرف الريان لسنة 2016م.
⁶ الموقع الرسمي لبنك الكويت الدولي أطلع عليه في 2017/08/28 www.kib.com.kw

2016م، 49.480 ألف دينار كويتي، وبلغ مجموع أصوله 1846 مليون دينار كويتي بنهاية العام المالي 2016م، كما بلغ صافي أرباحه 18,243 مليون دينار كويتي، أما حقوق المساهمين فقد بلغت 251.787 ألف دينار كويتي، أما ربح السهم الواحد فوصل إلى 19,5 فلساً، وبلغ العائد على حقوق المساهمين نسبة 7,2 بالمائة.¹

7- بنك بوبيان

بنك بوبيان أول مصرف إسلامي كويتي يتم تأسيسه في دولة الكويت وفقاً لقانون المصارف الإسلامية رقم 33 لعام 2003م، وقد تأسس مصرف بوبيان الإسلامي تحت مسمى بنك بوبيان بموجب المرسوم الأميري رقم 88 بهدف ممارسة كافة الأنشطة المصرفية والمالية والتجارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وقد بلغ رأس المال المدفوع عند الإنشاء 100 مليون دينار كويتي²، وبلغ في نهاية العام 2016م حوالي 216 مليون دينار كويتي، وبلغ مجموع أصوله 3481 مليون دينار كويتي بنهاية العام المالي 2016م، كما بلغ صافي أرباحه 41,301 مليون دينار كويتي، أما حقوق المساهمين فقد بلغت حوالي 345 مليون دينار كويتي، أما ربح السهم الواحد فوصل إلى 17,79 فلساً، وبلغ العائد على حقوق المساهمين نسبة 11,6 بالمائة.³

8- بنك قطر الدولي الإسلامي

بنك قطر الدولي الإسلامي هو بنك إسلامي تابع للقطاع الخاص في دولة قطر ويقدم حلولاً مصرفية إسلامية للأفراد والشركات، وقد تأسس البنك في العام 1991م⁴، حيث بلغ رأس ماله في نهاية العام 2016م 1.513.687 ألف ريال قطري، وبلغت أصول البنك 42.550 مليون ريال قطري بنهاية العام المالي 2016م، كما بلغ صافي أرباحه 784.771 ألف ريال قطري، أما حقوق المساهمين فقد بلغت 5.677.030 ألف ريال قطري، أما ربح السهم فكان 5,18 ريال قطري.⁵

9- مصرف الإنماء

تأسس مصرف الإنماء كشركة مساهمة عامة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ 15) بتاريخ 28 مارس 2006م، ويحمل سجل تجاري تحت رقم (1010250808)، الصادر بتاريخ 26 ماي 2008م، ويقدم المصرف

¹ التقرير السنوي لبنك الكويت الدولي لسنة 2016م.
² الموقع الرسمي لبنك بوبيان أطلع عليه في 2017/08/27 www.bankboubyan.com
³ التقرير السنوي لبنك بوبيان لسنة 2016م.
⁴ الموقع الرسمي لبنك قطر الدولي الإسلامي أطلع عليه في 2017 08/16 www.qiib.com.qa
⁵ التقرير السنوي لبنك قطر الدولي الإسلامي لسنة 2016م.

الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية¹، بلغ رأس ماله في نهاية العام 2016م 15.000.000 ألف ريال سعودي، وبلغ مجموع أصوله 104.729.860 ألف ريال سعودي بنهاية العام المالي 2016م، كما بلغ صافي أرباحه 1.502.271 ألف ريال سعودي، أما حقوق المساهمين فقد بلغت 19.178.460 ألف ريال سعودي، ووصل ربح السهم الواحد إلى 1,01 ريالاً سعودياً.²

10- مصرف قطر الإسلامي

لقد تم تعريفه في المبحث الأول من الفصل الثالث.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

يعتبر تحديد متغيرات الدراسة وكيفية جمع البيانات من أهم عناصر البحث العلمي، وفي هذا الفرع سوف نوضح كما يلي:

1- تحديد متغيرات الدراسة

من خلال فرضيات الدراسة يمكننا تحديد متغيرات دراسة أثر تطبيق القيمة العادلة على البيانات المالية للمصارف الإسلامية، حيث أن هذا الأثر يكون على مستوى بندي حقوق الملكية، وصافي الدخل قبل الضريبة في قائمة الدخل، وعلى هذا الأساس تتمثل متغيرات الدراسة في القيمة العادلة كمتغير مستقل، وقائمة الدخل وحقوق الملكية كمتغيرات تابعة، والشكل الآتي يوضح نموذج الدراسة:

الشكل رقم (3-11): متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث.

¹ الموقع الرسمي لمصرف الإنماء أطلع عليه في 2017/08/20 www.alinma.com

² التقرير السنوي لمصرف الإنماء لسنة 2016م

2- مصادر بيانات الدراسة

تم الاعتماد في جمع بيانات الدراسة على التقارير السنوية للمصارف العشرة محل الدراسة، وذلك للسنوات من 2009م إلى 2016م، وتم تحديد هذه السنوات بالذات من أجل توفير بيانات تخص أربعة سنوات قبل تطبيق المعيار *IFRS13*، والذي دخل حيز التطبيق كما أشرنا سابقاً مع بداية عام 2013م، وأربع سنوات بعد التطبيق، من أجل اختبار فرضيات الدراسة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تم الاعتماد في جمع البيانات على الكتب والمجلات العلمية وشبكة الأنترنت.

المطلب الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج

في هذا الشق من الدراسة سنحاول تقدير النماذج المتعلقة بحقوق الملكية المعدة وفق القيمة العادلة والدخل المعد وفق القيمة العادلة، وذلك لمحاولة تقدير الأثر الناتج عن تطبيق القيمة العادلة على المتغيرات سالفة الذكر.

الفرع الأول: بناء النموذج وكيفية المعالجة الإحصائية

من خلال ما تم التوصل إليه في الجانب النظري لهذه الأطروحة، ومتغيرات هذه الدراسة، ونتائج الدراسات السابقة، تتم عملية بناء النموذج والمعالجة الإحصائية للبيانات كما يلي:

1- بناء نماذج الدراسة

يبنى النموذج القياسي للدراسة بالشكل الآتي:

$$Y_{it} = C + \alpha X_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (14)$$

وبذلك يأخذ النموذج الأول الخاص بحقوق الملكية المعدة وفق القيمة العادلة الصيغة الرياضية العامة الآتية:

$$EQUITYFV = f(FVRESERVE, IMPACTRATE) \dots\dots\dots (15)$$

والنموذج المشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$EQUITYFV = \beta_0 + \beta_1 FVRESERVE + \beta_2 IMPACTRATE + \varepsilon_t \dots\dots\dots (16)$$

حيث أن (U) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (*error term*) والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعاً طبيعياً وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معاملات النموذج ($\beta_0, \beta_1, \beta_2$)، ومع افتراض المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فإننا نستبعد وجود التكامل المتزامن للمتغيرات، مع إمكانية وجوده.

حيث تُمثل:

EQUITYFV: حقوق الملكية المعددة وفق القيمة العادلة

IMPACTRATE: معدل تأثر حقوق الملكية

FVRESERVE: احتياطي القيمة العادلة

أما النموذج الثاني الخاص بالدخل المعد وفق القيمة العادلة (INCFV) يأخذ النموذج الأول الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$Y_{it} = C + \alpha x_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (17)$$

$$INCFV = f(IMPR, GLFV)$$

والنموذج المشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$INCFV = \beta_0 + \beta_1 IMPR + \beta_2 GLFV + \varepsilon_t \dots\dots\dots (18)$$

حيث (U) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (error term) والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعاً طبيعياً وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معاملات النموذج $(\beta_0, \beta_1, \beta_2)$ ، ومع افتراض المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض فإننا نستبعد وجود التكامل المتزامن للمتغيرات، مع إمكانية وجوده. حيث تُمثل:

INCFV: الدخل المعددة وفق القيمة العادلة

IMPR: معدل تأثر الدخل

GLFV: أرباح وخسائر القيمة العادلة

2- الطريقة والأدوات والاختبارات القياسية

1-2- الطريقة والأدوات

بالنسبة لكيفية احتساب معدل التأثير في حقوق الملكية، ومعدل التأثير في الدخل فقد الاعتماد على المعادلات التالية، أنظر الملحق رقم (01)، والملحق رقم (02) على التوالي:

$$\text{معدل تأثر حقوق الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية المعددة وفق القيمة العادلة}}{\text{حقوق الملكية المعددة وفق التكلفة التاريخية}} - 1 \dots\dots\dots (19)$$

$$\text{معدل تأثر قائمة الدخل} = \frac{\text{الربح قبل الضريبة المعد وفق القيمة العادلة}}{\text{الربح قبل الضريبة المعد وفق التكلفة التاريخية}} - 1 \dots\dots\dots (20)$$

أما بالنسبة للأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات تم الاعتماد على البرامج الإحصائية الآتية:

- برنامج **Eviews9.5**، لدراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة للبانل واختبار التكامل المشترك للبانل؛
- برنامج **stata14**، تم استخدامه لتقدير وسط المجموعة المدمجة (PMG).

2-2- الطرق والاختبارات

تم الاعتماد على مجموعة من الطرق والمقاربات والاختبارات وذلك بمرتبة التحديد الدقيق للعلاقة بين المتغيرات الخارجية والداخلية محل الدراسة، بما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة. ومما أعتمد عليه ما يلي:

2-2-1- اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل

تتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (*time series unit root tests*) نظرًا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.¹

2-2-2- اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل

ركّزت الدراسة على اختبار (Kao 1999)² كاو (استناداً إلى إنجل-غرانجر) والذي يعدّ اختباراً موسعاً لاختبار إنجل-غرانجر للتكامل المشترك، ويتبع اختبار كاو نفس النهج الأساسي مثل اختبارات (Pedroni 2004)³، التي لا يمكنها اختبار أكثر من سبعة متغيرات⁴، إلا أن اختبار كاو لديه القدرة على فحص التكامل المشترك لأكثر من ستة متغيرات مستقلة في النموذج، هذا الاختبار يفترض اختلاف الحد الثابت بين المقاطع العرضية وتجانس معاملات المتغيرات المستقلة عند مرحلة التقدير الأولي.

إن هذا الاختبار قائم على الفكرة التي قدمها (Engel & Granger 1987)⁵، والتي تقوم على إجراء انحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كمرحلة أولى حيث تتم عملية التقدير بواسطة المربعات الصغرى ذات

¹ Asteriou Dimitrios, Stephen G Hall, "Applied Econometrics: a modern approach, revised edition" Hampshire, Palgrave Macmillan, 2007, p366.

² Kao Chihwa, "Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data." *Journal of econometrics*, Vol 90, N°1, 1999, pp 1-44.

³ Peter Pedroni, "Panel cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PPP hypothesis", *Econometric theory*, Vol 20, N°3, 2004, PP 597-625.

⁴ EViews9, *User's Guide II*, IHS Global Inc, 2015, p953.

⁵ Engle Robert F, Clive WJ Granger, "Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing", *Econometrica journal of the Econometric Society*, Vol55, N°2, 1987, pp251-276.

المتغيرات الوهمية ($LSDV$)، ثم في المرحلة الثانية يتم الكشف عن استقرارية سلسلة البواقي من عدمها، وهذا عن طريق حساب إحصائيات ديكي فولر (ADF).

2-2-3- طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير النماذج

طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) هي الطريقة التي تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية ($pooled estimation$)، وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل البنوك¹.

3- اختبار نماذج الدراسة

3-1- اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل لمتغيرات نماذج الدراسة

قبل تقدير نموذج بيانات البائل، لابد أولاً من فحص جذر الوحدة لبيانات البائل، ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومحدداته، وقد ظهر حديثاً عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البائل ($panel unit root tests$)، ومن أكثرها استخداماً هي²:

- ($Levin, Lin and Chu test: 2002 - LLC$)؛
- ($Breitung test: 2000$)؛
- ($Im, Pesaran and Shin test: 2003 - IPS$)؛
- ($Fisher-type tests using ADF and PP tests-Maddal and Wu: 1999 and Choi: 2001 tests$)؛
- ($Hadri-Z test: 2000$)؛
- ($Consistent-Z stat: 2000$) .

ولمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج الأول الخاص بحقوق الملكية، تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات كل متغيرات نماذج الدراسة، (الملاحق 03، 04، 05)، ومن خلال اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل توصلنا إلى:

- المتغيرات الثلاثة $FVRESERVE$ ، $IMPACTRATE$ ، و $EQUITYFV$ لم تظهر مستقرة عند المستوى، حيث تشير أغلب نتائج الاختبارات إلى عدم رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار المتغير عند المستوى.

¹ عابد بن عابد العبدلي، "محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2010، ص 22.

² عابد بن عابد العبدلي، المرجع السابق، ص 23.

وحيث أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يستلزم فحص الفرق الأول لهذه المتغيرات لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى، (الملاحق 06، 07، 08) التي نلاحظ من خلالها أن أغلب إحصائيات الاختبارات للفروق الأولى للمتغيرات معنوية عند 1 بالمائة، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل وقبول الفرض البديل باستقرارية متغيرات البانل.

أما مدى سكون متغيرات النموذج الثاني الخاص ببيان الدخل، فقد تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات كل متغيرات نموذج الدراسة، (الملاحق 09، 10، 11)، ومن خلال اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل توصلنا إلى:

- المتغيران GLFV و IMPR ظهرا مستقرين عند المستوى، حيث تشير أغلب نتائج الاختبارات إلى رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات عند المستوى؛
- أما المتغير INCFV لم يظهر مستقر عند المستوى، حيث تشير أغلب نتائج الاختبارات إلى عدم رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار المتغير عند المستوى.

وحيث أن بعض المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يستلزم فحص الفرق الأول للمتغير INCFV لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى، (الملاحق 12) الذي نلاحظ من خلاله أن أغلب إحصائيات الاختبارات للفروق الأولى للمتغيرات معنوية عند 1 بالمائة، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل وقبول الفرض البديل باستقرارية متغيرات البانل.

3-2- اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل لنماذج الدراسة

للتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة للبنوك ومحدداتها، هناك اختبارات حديثة مطوّرة لفحص التكامل المشترك لبيانات البانل، ومنها (Pedroni: 1999,2004) و (Kao test: 1999) و (Maddala and Wu: 1999)، وفي دراستنا سوف نقتصر على اختبار (Kao test:1999).

من خلال نتائج اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل لنموذج الدراسة (الملاحق 13، 14)، نلاحظ بأن اختبار Pedroni يرفض فرضية العدم للنموذج القائلة بعدم التكامل المشترك، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن المتغيرات في معادلات النماذج تتحرك معا على المدى الطويل، وبعبارة أخرى، بعد الأخذ بالاعتبار التأثيرات الخاصة بكل بنك، هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التابعة لكل نموذج ومتغيراته المستقلة في البنوك العشرة.

والخطوة الموالية هي تقدير حجم هذه العلاقة باستخدام تقنية وسط المجموعة المدجة PMG (pooled

mean group).

الفرع الثاني: تقدير النماذج وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

بعد الانتهاء من اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك، والتحقق من وجود العلاقات المتكاملة أصبح بإمكاننا تقدير النماذج بتوظيف مقاربة قياسية تم تطويرها من طرف (Pesaran M Hashem, Yong cheol Shin, and Ron Smith, 1999) وهي وسط المجموعة المدمجة (PMG).¹

تعتبر هذه الطريقة الأفضل لتقدير النماذج من هذا النوع، حيث أن (Pesaran and Smith, 1995)² أشار إلى أن طريقة وسط المجموعة (MG) تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج البانل، كما أنها تسمح لمعالم النموذج، وهي القاطع، ومعلومات المدى القصير والمدى الطويل، وحدود تصحيح الخطأ، وتباينات حد الخطأ، بأن تتفاوت حسب الدولة. غير أنه يعاب على (MG) أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معالم النموذج قد تكون متساوية (متجانسة) عبر البنوك.

لذلك اقترح كل من (Pesaran M Hashem, Yong cheol Shin, and Ron Smith, 1999)³ طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) وهي طريقة تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (pooled estimation)، وتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معالم المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معالم المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ⁴، وبذلك فإن (PMG) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق (inconsistency)، الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة (PMG) متسقة وأعلى كفاءة (كفاءة ذات تباين أقل) من مقدرة (MG)، التي لا تفرض قيوداً على معالم المدى الطويل⁵، ففي ظل فرضية التجانس في المدى الطويل، وعلى الرغم من أن كلا من (MG) و (PMG) هي مقدرات متسقة، فإن (PMG) فقط هو مقدر كفؤ⁶.

¹ لأكثر تفصيل حول هذه المنهجية أنظر:

Asteriou Dimitrios, "Foreign aid and economic growth: New evidence from a panel data approach for five South Asian countries", *Journal of policy modeling*, Vol 31, N°1, 2009, pp 155-161.

² Pesaran M Hashem, Ron Smith, "Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panels", *Journal of econometrics*, Vol 68, N°1, 1995, pp 79-113.

³ Pesaran M Hashem, Yong cheol Shin, and Ron Smith, "Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels", *Journal of the American Statistical Association*, Vol 94, N°446, 1999, pp 621-634.

⁴ عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص22.

⁵ Asteriou Dimitrios, Stephen G Hall, op cit, pp 360-361.

⁶ Erdem Ekrem, Gulbahar Ucler, and Umit Bulut, "Impact of domestic credits on the current account balance: a panel ARDL analysis for 15 OECD countries", *Aktual'ni Problemy Ekonomiky Actual Problems in Economics*, N°151, 2014, P413.

1- تقدير النموذج الأول حقوق الملكية المعددة وفق القيمة العادلة (EQUITYFV)

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول أدناه مقارنة وسط المجموعة المدمج (PMG):

الجدول رقم (3-16): مقدرات (PMG) للنموذج الأول حقوق الملكية المعددة وفق القيمة العادلة (EQUITYFV)

Dependent Variable: D(EQUITYFV)				
Method: ARDL				
Date: 09/08/17 Time: 11:56				
Sample: 2010 2016				
Included observations: 70				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): FVRESERVE IMPACTRATE				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0000	-5.824567	3.370663	-19.63265	FVRESERVE
0.0000	7.786142	2735566.	21299509	IMPACTRATE
Short Run Equation				
0.0451	1.180571	0.077492	-0.091485	COINTEQ01
0.0004	3.894716	16.05795	62.54117	D(FVRESERVE)
0.0513	-2.012582	1.93E+08	-3.89E+08	D(IMPACTRATE)
0.5727	-0.569047	1279797.	-728264.8	C
1443108.	S.D. dependent var853728.8			Mean dependent var
22.81670	Akaike info criterion474114.0			S.E. of regression
24.06726	Schwarz criterion8.54E+12			Sum squared resid
23.31809	Hannan-Quinn criter.-870.6680			Log likelihood
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection				

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata14

يُشير تقدير نموذج حقوق الملكية المعددة وفق القيمة العادلة بطريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) إلى ما يلي:

في المدى القصير تُؤثر المتغيرات التابعة المتمثلة في معدل التأثير (IMPACTRATE) واحتياطي القيمة العادلة (FVRESERVE) في المتغير المستقل (حقوق الملكية المعددة وفق القيمة العادلة)، وهو أثر معنوي عند مستوى دلالة 10 بالمائة و1 بالمائة على التوالي، ويكتب نموذج المقدّر في المدى القصير من الشكل:

$$(21) \dots\dots\dots EQUITYFV = -728264.8 - 62.54117FVRESERVE - 389000000IMPACTRATE$$

أما في المدى الطويل تُؤثر المتغيرات التابعة المتمثلة في معدل التأثر (IMPACTRATE) واحتياطي القيمة العادلة (FVRESERVE) في المتغير المستقل (حقوق الملكية المعدلة وفق القيمة العادلة)، وهو أثر معنوي عند مستوى دلالة 1 بالمائة، ويكتب نموذج المقدّر في المدى القصير من الشكل:

$$(22) \dots\dots\dots EQUITYFV = -19.63265FVRESERVE + 21299509 IMPACTRATE$$

أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فنلاحظ أن إشارته سالبة وذو دلالة معنوية عند 1 بالمائة وقيّمته المطلقة أقل من الواحد، مما يدل على وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، ووجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، ووفقاً لذلك؛ في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 10,93 فترة (سنة)، بمعنى نحو 14,9 بالمائة من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى (العام الأول)

2- تقدير النموذج الثاني بيان الدخل وفق القيمة العادلة (INCFV)

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول أدناه مقارنة وسط المجموعة المدمج (PMG):

الجدول رقم (3-17): مقدرات (PMG) للنموذج الثاني بيان الدخل وفق القيمة العادلة (INCFV)

Dependent Variable: D(INCFV)				
Method: ARDL				
Date: 09/08/17 Time: 11:08				
Sample: 2010 2016				
Included observations: 70				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): IMPR GLFV				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0075	-2.826638	31174.11	-88117.94	IMPR
0.0000	5.837001	5.803293	33.87383	GLFV
Short Run Equation				
0.0997	-0.851688	0.124750	-0.106248	COINTEQ01
0.7883	-0.270463	3663597.	-990867.0	D(IMPR)
0.4146	-0.824772	3.048522	-2.514335	D(GLFV)
0.0170	2.497134	74042.94	184895.2	C
329480.5	S.D. dependent var125071.8			Mean dependent var
22.94501	Akaike info criterion273634.5			S.E. of regression
24.19557	Schwarz criterion2.85E+12			Sum squared resid
23.44640	Hannan-Quinn criter.-875.8004			Log likelihood
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection				

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata14

يُشير تقدير نموذج بيان الدخل المعد وفق القيمة العادلة بطريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) إلى ما يلي:

في المدى القصير لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (بيان الدخل المعد وفق القيمة العادلة) والمتغيرات التابعة معدل التأثير (IMPACTRATE) وأرباح وخسائر القيمة العادلة (GLFV).

أما في المدى الطويل تؤثر المتغيرات التابعة المتمثلة في معدل التأثير (IMPACTRATE) وأرباح وخسائر القيمة العادلة (GLFV) في المتغير المستقل (الدخل المعد وفق القيمة العادلة) وهو أثر معنوي عند مستوى دلالة 1 بالمائة.

ونموذج المقدر في المدى الطويل يُكتب من الشكل:

$$(23) \dots \dots \dots \text{INCFV} = -88117.94 \text{IMPR} + 33.87383 \text{GLFV}$$

أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فنلاحظ أن إشارته سالبة وذو دلالة معنوية عند 1 بالمائة وقيمتها المطلقة أقل من الواحد، مما يدل على وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، ووجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، ووفقاً لذلك في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 9,41 فترة (سنة) بمعنى نحو 10,62 بالمائة من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى (العام الأول).

3- اختبار التغير الهيكلي

اختبار شاو (The Chow Test) من الأساليب المعتمدة في الاقتصاد القياسي، صُمم في الأصل لتحليل نفس المتغيرات في فترتين زمنيتين مختلفتين أو أكثر، لتحديد ما إذا كانت متماثلة بما يكفي لتكون مجموعة معاً، بتعبير آخر فإن اختبار Chow يعني قياس عدم تغير معالم النموذج خلال العيّنتين.¹

عملياً، ليكن لدينا النموذج الخطي العام كما يلي:²

$$(24) \dots \dots \dots Y = \beta X + U$$

ولدينا فترتين زمنيتين ونريد اختبار الفرضية H_0 والقائلة بعدم تغير معالم النموذج خلال العيّنتين n_1 ، n_2 وتكون:

$$\beta_2 = \beta_1, \dots, \beta_k = \beta_1, H_0: \beta$$

ولنضع نموذج العيّنتين على الشكل التالي :

$$(25) \dots \dots \dots Y_1 = X_1 \beta_1 + U_1 \quad : i = 1, 2, \dots, n_1$$

$$: i = n_1 + 1, \dots, n_1 + n_2 + U_2 \beta_2 = X_2 Y$$

¹ Lee Howard B, "Using the Chow test to analyze regression discontinuities", *Tutorials in Quantitative Methods for Psychology*, Vol4, N°2, 2008, p46.

² صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 162-163.

حيث أنَّ X_1 هي $n_1 \times k$ و X_2 هي $n_2 \times k$ ، لتكون الفرضية H_0 هي :

$$\beta = \beta_2 \dots \dots \dots \beta_1 H_0 :$$

ويكون النموذج غير المقيد على الشكل :

$$(26) \dots \dots \dots \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{pmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 & 0 \\ 0 & X_2 \end{bmatrix} \begin{pmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \end{pmatrix} + U$$

ولنجزء المصفوفتين X_1, X_2 إلى الشكل الآتي :

$$, X_2 = [i_2 : X_{02}] \quad X_1 = [i_1 : X_{01}]$$

حيث أن i_1 و i_2 معرفتين من قبل، بينما X_{01} هي $n_1 \times (k - 1)$ و X_{02} هي $n_2 \times (k - 1)$ وعليه تُكتب المعادلة (2) من الشكل :

$$(27) \dots \dots \dots \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{pmatrix} = \begin{bmatrix} i_1 & X_{01} & 0 & 0 \\ 0 & 0 & i_2 & X_{02} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} C_1 \\ \beta_{01} \\ C_2 \\ \beta_{02} \end{bmatrix} + U$$

حيث أنَّ C_1 يمثل الحد الثابت الخاص بالعينة الأولى، C_2 كذلك حد ثابت خاص بالعينة الثانية. أمّا β_{01} فهي $1 \times (k - 1)$ للعينة الأولى و β_{02} هي $1 \times (k - 1)$ للعينة الثانية، أمّا النموذج المقيد $\beta_1 = \beta_2 : H_0$ فهو :

$$Y = \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \end{bmatrix} \beta + U$$

وبناء على تجزئة كل من X_1 و X_2 يُصبح النموذج أعلاه على الشكل :

$$(28) \dots \dots \dots \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} i_1 & X_{01} \\ i_2 & X_{02} \end{bmatrix} \beta + U$$

ويكون اختبار فرضية تساوي معالم الانحدارين للفترتين المختلفتين بواسطة تقدير المعادلة غير المقيدة (28) للحصول على URSS التي نرمز لها بـ $(s_1 + s_2)$ بدرجات حرية هي $n_1 + n_2 - 2k$ ، ومن ثمّ تقدير المعادلة المقيدة للحصول على RRSS التي نرمز لها بالرمز (S) بدرجات حرية هي $n_1 + n_2 - 2k$ ، ثم نُكوّن الاختبار الإحصائي الآتي :

اختبار التغير الهيكلي في حالة نموذج البيانات المقطعية (نموذج البانل)

$$(29) \dots \dots \dots F_{K+1, NT-2K-2} = \frac{(SSR_R - SSR_1 - SSR_2)/(K+1)}{(SSR_1 + SSR_2)/(NT-2K-2)}$$

SSR_R : مجموع مربعات البواقي في النموذج التجميعي المقدر باستخدام المشاهدات الكلية المتاحة للفترة قبل تطبيق IFRS13 والفترة بعد تطبيق IFRS13 معاً.

SSR_1 : مجموع مربعات البواقي في النموذج المقدر للفترة قبل تطبيق IFRS13 فقط.

SSR2 : مجموع مربعات البواقي في النموذج المقدر للفترة بعد تطبيق IFRS13 فقط .

N: عدد فترات المقارنة

T: الفترة الزمنية الكلية

K: عدد المعلمات

3-1- اختبار التغير الهيكلي (Chow test) لمتغير الدخل

$$(30) \dots\dots\dots F_{K+1, NT-2K-2} = \frac{(SSR_R - SSR_1 - SSR_2)/(K+1)}{(SSR_1 + SSR_2)/(NT-2K-2)}$$

$$(31) \dots\dots\dots F = \frac{(28.2-1.2-3.69)/3}{(1.2+3.69)/10} = \frac{7.77}{0.489} = 15.89$$

بما أن إحصائية فيشر المحسوبة F_c المساوية لـ 15.89 أكبر من فيشر الجدولة $F_{3,10}$ المساوي لـ 3.71 عند مستوى معنوية 5 بالمائة، فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تغير هيكلي ذو دلالة إحصائية بين فترتي الاختبار (أنظر الملحق رقم 15).

وعلى ذلك فإن اختبار Chow يثبت وجود تغير هيكلي في النموذج ابتداء من العام 2013 وهذا يُشير إلى أن المتغيرات في فترتين زمنيتين مختلفتين (قبل تطبيق IFRS13 وبعد تطبيقه) إلى تغير معالم النموذج خلال العنيتين وهو ما يُمكننا من الحكم على التغير الحاصل بعد تطبيق IFRS13 على المتغير المستقل الممثل في بيان الدخل وفقاً للقيمة العادلة.

3-2- اختبار التغير الهيكلي (Chow test) لمتغير حقوق الملكية

$$(32) \dots\dots\dots F_{K+1, NT-2K-2} = \frac{(SSR_R - SSR_1 - SSR_2)/(K+1)}{(SSR_1 + SSR_2)/(NT-2K-2)}$$

$$(33) \dots\dots\dots F = \frac{(8.27-4.63-2.4)/3}{(4.63+2.4)/10} = \frac{0.4133}{0.703} = 0.588$$

بما أن إحصائية فيشر المحسوبة F_c المساوية لـ 0.588 أقل من فيشر الجدولة $F_{3,10}$ المساوي لـ 3.71 عند مستوى معنوية 5 بالمائة، فإننا نقبل الفرض الصفري القائل بعدم وجود تغير هيكلي ذو دلالة إحصائية بين فترتي الاختبار (أنظر الملحق رقم 16).

وعلى ذلك فإن اختبار Chow يُثبت عدم وجود تغير هيكل في النموذج وهذا يُشير إلى عدم تغير معلمات النموذج في الفترتين الزمنية المختلفتين (قبل تطبيق IFRS13 وبعد تطبيقه)، وهو ما يُمكننا من الحكم على عدم وجود تغير حاصل بعد تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المتغير المستقل الممثل في حقوق الملكية وفقاً للقيمة العادلة. ويمكن تفسير تغير معالم نموذج الدخل بعد تطبيق IFRS13، بينما لم تتغير معالم نموذج حقوق الملكية في كون أن المعيار IFRS13 إنما جاء لتوضيح كيفية قياس القيمة العادلة وليس متى تستخدم القيمة العادلة، وبالتالي لا يوجد إعادة تصنيف للأدوات المالية، وهذا ما أدى إلى عدم تأثر حقوق الملكية المرتبط أكثر باحتياطات القيمة العادلة (عملية تقدير الاحتياطات)، وليس بقياسات القيمة العادلة وتقلباتها في المدى القصير. بينما تأثر نموذج الدخل بعد تطبيق IFRS13 لارتباطه بقياسات القيمة العادلة خلال السنة المالية، من خلال تمكن هذه المصارف من قياس أدواتها المالية بصورة أوضح وأدق بالاسترشاد إلى تعليمات المعيار IFRS13 حول كيفية قياس القيمة العادلة ومستوياتها في مختلف الحالات المرتبطة بتوفر السوق النشطة لهذه الأدوات، أو عدم توفرها و متى يتم استخدام تقديرات الخبراء....

4- اختبار الفرضيات

من خلال الاختبارات السابقة وجدنا ما يلي:

- يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 بالمائة بين احتياطي القيمة العادلة وحقوق الملكية المعدلة وفقاً للقيمة العادلة، كما يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 بالمائة بين معدل التأثير وحقوق الملكية المعدلة وفقاً للقيمة العادلة، وهو ما ينفي الفرضية الثانية القائلة بأنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية؛
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل المعد وفق القيمة العادلة وكل من معدل التأثير ومكاسب وخسائر القيمة العادلة في المدى القصير، بينما في المدى الطويل يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 بالمائة بين أرباح وخسائر القيمة العادلة وبين الدخل المعد وفقاً للقيمة العادلة، كما يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1 بالمائة بين معدل التأثير والدخل المعد وفقاً للقيمة العادلة، وهو ما يثبت الفرضية الثالثة القائلة بأنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة على صافي الربح قبل الضريبة (قائمة الدخل) في المدى القصير، بينما ينفيها في المدى الطويل؛

- أثبت اختبار *Chow* وجود تغير هيكلي في النموذج الثاني ابتداء من العام 2013م وهذا يُشير إلى أن المتغيرات في فترتين زمنيتين مختلفتين (قبل تطبيق *IFRS13* وبعد تطبيقه)، حيث تغيرت معالم النموذج خلال العينتين، وهو ما يُمكننا من الحكم على التغير الحاصل بعد تطبيق المعيار *IFRS13* على المتغير المستقل المتمثل في صافي الربح قبل الضريبة (قائمة الدخل)، وهو ما ينفي الفرضية الرابعة، القائلة بأنه لا يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على قائمة الدخل قبل وبعد اعتماد *IFRS13*؛
- أثبت اختبار *Chow* عدم وجود تغير هيكلي في النموذج الأول، وهذا يُشير إلى عدم تغير معالم النموذج في الفترتين الزمنيتين المختلفتين (قبل تطبيق *IFRS13* وبعد تطبيقه)، وهو ما يُمكننا من الحكم على عدم وجود تغير حاصل بعد تطبيق المعيار *IFRS13* على المتغير المستقل المتمثل في حقوق الملكية وفقاً للقيمة العادلة، وهو ما يثبت الفرضية الخامسة القائلة بأنه لا يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية قبل وبعد اعتماد *IFRS13*.

خلاصة الفصل الثالث

في هذا الفصل والذي قسم إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول التعريف بمصرف قطر الإسلامي ودراسة بعض مؤشرات الأداء، والوقوف على المكانة الهامة لأدوات التمويل الإسلامي في هذا المصرف، ومن خلال توضيح كيفية قياس الأدوات المالية الإسلامية في محاسبة المصرف، ومجالات تطبيق محاسبة القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية الإسلامية في المصرف حسب كل من معيار المحاسبة المالية الإسلامي FAS25 ومتطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS9 الذي سوف يطبق ابتداءً من سنة 2018م، حيث وجدنا أن معظم أدوات التمويل الإسلامي في مصرف قطر الإسلامي تتركز في الأدوات ذات طابع أدوات الدين والتي تقاس بالتكلفة المطفأة، وليس بالقيمة العادلة، وهو ما جعل تطبيقات القيمة العادلة محدودة، كما أن المستوى الأول في قياس القيمة العادلة خلال سنوات الدراسة هو الأدنى من حيث قيمة الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، وهو ما يعطي لقياسات القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي أقل موثوقية في المعلومات المحاسبية الناتجة عن قياس القيمة العادلة لعدم وجود أسواق نشطة لمعظم منتجات المصرف، الأمر الذي يفرض على المصرف اعتماد نماذج أقل موثوقية لتحديد القيم العادلة لهذه العناصر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يتأثر مصرف قطر الإسلامي بإعادة تصنيف الأدوات المالية حسب المعيار IFRS9 وفق ما ورد عن المصرف المركزي القطري، وتبقى تصنيفاته كما هي وفق معيار المحاسبة الإسلامي FAS25. أما في المبحث الثاني، فقمنا بدراسة قياسية لمدى تأثير القوائم المالية للمصارف الإسلامية بتطبيق القيمة العادلة، وقد تناولت الدراسة عشرة مصارف إسلامية للفترة من 2009م إلى 2016م، وذلك باستخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية، وتوصلنا إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية في المدى القصير والمدى الطويل، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة وصافي الربح قبل الضريبة (قائمة الدخل) في المدى القصير، أما في المدى الطويل فيوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة على قائمة الدخل، كما تم قياس قيمة هذا الأثر من خلال معادلات الانحدار البسيط، وتوصلنا كذلك إلى أن تطبيق المعيار IFRS13 كان له أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة على صافي الربح قبل الضريبة (قائمة الدخل) للمصارف محل الدراسة، بينما لم تتأثر حقوق الملكية لهذه المصارف جراء تطبيق المعيار IFRS13.

الخاتمة

تمهيد

يعتبر القياس المحاسبي المؤثر الرئيسي لمختلف التوجهات المحاسبية، فهو الوسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة من نتائج المحاسبة في كل نظام محاسبي، الذي لا يمكن فصله عن طبيعة النظام الاقتصادي القائم في كل بلد، وهو ما يفسر وجود ثلاثة أنظمة محاسبية أساسية تتمثل في النظام الفرنكفوني، النظام الأنجلوسكسوني، والنظام المحاسبي الإسلامي.

وفي ظل توسع وانتشار الأسواق المالية العالمية هيمن النموذج الأنجلوسكسوني من خلال أصحاب المصالح على الهيئات المحاسبية الدولية، ودفعها باتجاه تطوير نموذج قياس محاسبي يركز على مجموعة من المفاهيم منها مفهوم الدخل الاقتصادي وتغليب الجوهر على الشكل القانوني، واستخدام مفهوم القيمة العادلة، وبالتالي التخلي تدريجياً عن نموذج التكلفة التاريخية، وهو ما يسعى إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB*.

وبالنظر إلى التطورات الكبيرة التي شهدتها الصيرفة الإسلامية، من خلال منتجات مالية مبتكرة تنافس المنتجات المالية التقليدية في مختلف الأسواق المالية العالمية، فقد واجهت هذه المؤسسات المالية الإسلامية لا سيما المصارف الإسلامية عدة تحديات في مجال القياس المحاسبي الاعتراف لهذه المنتجات المالية الإسلامية، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة مثل المعيارين *IFRS9* و *IFRS13*.

ومن خلال هذه الدراسة التي تناولت القيمة العادلة وتطبيقاتها في مجموعة من المصارف الإسلامية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج على ضوءها نقترح بعض التوصيات كما يلي:

1- نتائج الدراسة

في هذه الدراسة التي تركزت حول "القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية"، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتعلق بالشق النظري والشق التطبيقي، نستعرضها كما يلي.

1-1- نتائج الدراسة المتعلقة بالجانب النظري

تمت الدراسة في شقها النظري من خلال فصلين، الفصل الأول كان في شكل دراسة مقارنة بين القياس المحاسبي في الفكر التقليدي، والقياس المحاسبي في الفكر الإسلامي، أما الفصل الثاني فقد ركز على القيمة العادلة والقياس المحاسبي للأدوات المالية الإسلامية، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- أ- عدم وجود اختلافات كبيرة في النواحي الفنية لعملية القياس المحاسبي بين الفكر المحاسبي التقليدي والفكر المحاسبي الإسلامي، من حيث الخطوات والآليات المعتمدة؛
- ب- وجود اختلاف بين الفكرين المحاسبين في اختيار أساس القياس المناسب وفي تحديد وحدة القياس المعتمدة، حيث يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي بوحدة النقد المرتبطة بالذهب والفضة، بينما يفترض الفكر المحاسبي التقليدي ثبات وحدة النقد؛
- ج- تتميز أهداف القياس في الفكر المحاسبي الإسلامي ببعض الخصوصية مثل تحديد وعاء الزكاة وتحديد نصيب الشركاء في شركات المضاربة والعنان والمفاوضة وغيرها، وهو أمر غير موجود في المحاسبة التقليدية؛
- د- يوفر الفكر المحاسبي الإسلامي المناخ الأنسب للوصول إلى عدالة القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة من خلال تعظيمه للبعد الأخلاقي في المحاسبة، والذي اعتبره من صميم إقامة الدين الإسلامي؛
- هـ- يتوافق المعيار *IFRS9* مع أهداف القياس المحاسبي في الفكر الإسلامي في كيفية تصنيف الأدوات المالية بالاعتماد على نموذج أعمال المنشأة، وهذا من ناحية العمل على الحد من المغالطات والممارسات المضللة في عملية القياس والافصاح المحاسبين للأدوات المالية؛
- و- تصنف الأدوات المالية الإسلامية إلى فئتين، هما الأدوات المالية القائمة على الملكية، والأدوات المالية القائمة على المديونية، وهو ما يتوافق مع التصنيف الذي حدده كل من المعيار *IFRS9* الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB*، والمعيار *FAS25* الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية *AAOIFI*.

2-1- نتائج الدراسة المتعلقة بالجانب التطبيقي

تمت الدراسة التطبيقية للقيمة العادلة في المصارف الإسلامية للفترة من 2009م إلى 2016م، من جانبين الجانب الأول كان حول مجالات تطبيق القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، والتي اقتصر على مصرف قطر

الإسلامي، أما الجانب الثاني من الدراسة فقد عني بأثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية للمصارف الإسلامية، من خلال استخدام منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (*Panel Data*) لعينة مكونة من عشرة مصارف إسلامية للفترة من 2009م إلى 2016م، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- أ- تنحصر تطبيقات القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي على مستوى الاستثمارات المالية، سواء المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، أو تلك الاستثمارات المالية المصنفة من خلال حقوق الملكية، وكذلك على مستوى المشتقات المالية (أدوات التحوط)، والاستثمارات العقارية في بعض الأحيان؛
- ب- تمثل العناصر المقاسة بالقيمة العادلة نسبة منخفضة من إجمالي موجودات المصرف خلال كل سنوات الدراسة، حيث لم تتعدى نسبة 4,14 بالمائة من إجمالي الموجودات؛
- ج- يعتمد المصرف على الأدوات المالية الإسلامية المقاسة بالتكلفة المطفأة، مثل المراجحات، المساومات الإجارة، صكوك الاستثمار، والتي مثلت نسبة 84 بالمائة سنة 2012م، ووصلت إلى نسبة 92,26 بالمائة سنة 2016م من مجموع الاستثمارات المالية؛
- د- تمثل موجودات التمويل النسبة الأكبر من إجمالي الموجودات خلال كل سنوات الدراسة، حيث تراوحت ما بين 66,5 بالمائة و77,47 بالمائة؛
- هـ- بلغت قيمة الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الأول حوالي 1.82 مليار ريال قطري خلال السنوات الخمسة الأخيرة، وهو ما يمثل نسبة 18,74 بالمائة من إجمالي الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، التي بلغت 9.7 مليار ريال قطري، وهو ما يؤثر على خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي؛
- و- إن تطبيق المعيار *IFRS9* في سنة 2018م يوجب على مصرف قطر الإسلامي زيادة في حجم المخصصات حسب متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- ز- إن التصنيف الأخير لوكالة *Moody's* وهو *A1* مع نظرة مستقبلية مستقرة للودائع بالعملتين المحلية والأجنبية يعكس مستوى قويا لجودة أصول المصرف، وهو ما يسهل عملية تحديد المخصصات التي يتطلبها المعيار *IFRS9*؛
- ح- سوف تتأثر قيمة الديون المرتبطة بجميع منتجات التمويل الإسلامي التي لها طابع أدوات الدين، نظرا لإعادة اختبار جودتها الائتمانية، حسب متطلبات *IFRS9* والمصرف المركزي القطري؛

- ط- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛
- ي- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق القيمة العادلة على صافي الربح قبل الضريبة (قائمة الدخل) للمصارف الإسلامية في المدى القصير، بينما يظهر هذا الأثر في المدى الطويل؛
- ك- يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على قائمة الدخل قبل وبعد اعتماد *IFRS13*؛
- ل- لا يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية قبل وبعد اعتماد *IFRS13*.

وعليه تكون نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

- النتائج (أ، ب، ج، د، هـ)، تثبت الفرضية الأولى القائلة بأنه: "تقتصر تطبيقات القيمة العادلة في المصارف الإسلامية على الأدوات المالية"؛
- النتيجة (ط) تنفي الفرضية الثانية القائلة بأنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية"؛
- النتيجة (ي) تنفي الفرضية الثالثة القائلة بأنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة على دخل المصارف الإسلامية"؛
- النتيجة (ك) تنفي الفرضية الرابعة القائلة بأنه: "لا يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على دخل المصارف الإسلامية قبل وبعد اعتماد *IFRS13*"؛
- النتيجة (ل) تثبت الفرضية الخامسة القائلة بأنه: "لا يختلف أثر تطبيق القيمة العادلة على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية قبل وبعد اعتماد *IFRS13*".

2- المقترحات

على ضوء نتائج دراسة القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، نقترح مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة إيجابيا في الاستفادة من مزايا القيمة العادلة للأدوات المالية الإسلامية:

- ضرورة توفير الكوادر والكفاءات القادرة على مسايرة التطورات والتحسينات التي يقوم بها كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB* فيما يخص تطبيق المعايير واللوائح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية؛
- ضرورة التوسع في الإفصاحات المتعلقة بكيفية قياس الأدوات المالية الإسلامية في مصرف قطر الإسلامي من أجل إعطاء أكثر موثوقية للمعلومات المحاسبية للمصرف؛

- العمل على تنشيط الأسواق المالية للأدوات المالية الإسلامية، وذلك للاستفادة من المعلومات والمؤشرات المالية المتعلقة بالقيم العادلة لهذه الأدوات، من خلال التنوع في الأدوات المالية الإسلامية المدرجة، وخاصة الأدوات المالية القائمة على الملكية؛
- العمل على إعداد معيار محاسبي إسلامي يعنى بقياس القيمة العادلة من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI على غرار المعيار المحاسبي الدولي IFRS13؛

3- آفاق البحث

يعتبر مجال البحث في المحاسبة المالية الإسلامية من المجالات ذات الاهتمام المتزايد نظرا للتطورات الكبيرة التي تشهدها الصناعة المصرفية الإسلامية من جهة، وكذلك التوجه العام للهيئات المحاسبية الدولية نحو تطوير مجالات القياس والإفصاح المحاسبي خاصة فيما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة.

وبعد هذه الدراسة التي تناولت القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، نقترح مجموعة من المواضيع البحثية الجديرة بالدراسة، تتمثل فيما يلي:

- تقييم المخاطر المرتبطة بتطبيق القيمة العادلة في المصارف الإسلامية؛
- أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على عدالة القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- تحديات المراجعة عن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم

الأحاديث النبوية الشريفة

المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1- أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت، بدون سنة نشر.
- 2- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
- 3- أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج10، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
- 4- (—، —)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج6، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
- 5- (—، —)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج2، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
- 6- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- 7- أحمد رياحي بلقاوي، نظرية المحاسبة، ترجمة رياض العبد الله، ج2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 8- أحمد سالم ملح، بيع المربحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 9- أحمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.
- 10- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 11- حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 12- حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 13- خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سغفان، العمليات المصرفية الإسلامية-الطرق المحاسبية الحديثة-، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 14- خالد بن عبد الله بن محمد المصلح، التضخم النقدي في الفقه الاسلامي، ط1، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، 2006.
- 15- خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.
- 16- خالد عبد المنعم، ملخصات موسوعة الاقتصاد الإسلامي، مركز الدراسات المعرفية، القاهرة، بدون سنة النشر.
- 17- رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

- 18- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 19- ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة: خالد علي أحمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 20- سيد عطاء الله السيد، النظريات المحاسبية، ط1، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 21- صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 22- صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- 23- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والادارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001.
- 24- صلاح الدين محمود علام، القياس والتقويم التربوي والنفسي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
- 25- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
- 26- عبد الحفي مرعي، محمد سمير الصبان، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988.
- 27- عبد الحفي مرعي، محمد سمير الصبان، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
- 28- عبد الحفي مرعي، محمد عباس بدوي، مقدمة في أصول المحاسبة المالية، دار الجديدة، الاسكندرية، 2003.
- 29- عبد الرحمان رشوان، المحاسبة في الفكر الاسلامي، ط1، ديوانو للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 30- عبد الرحمان زيدان عطية، المحاسبة الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 31- عبد الرزاق رحيم جدي الهيقي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
- 32- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 33- عبد السميع المصري، المصرف الإسلامي علميا وعمليا، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1988.
- 34- عبد الله رمضان، مبادئ المحاسبة المالية، ط1، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2005.
- 35- عدنان عبد الله محمد عويضة، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010.
- 36- عز الدين خوجة، عمليات التمويل الإسلامي، ط1، الدار المالكية للنشر، تونس، 2017.
- 37- علاء الدين الزعتر، المصارف وماذا يجب أن يعرف عنها، ط1، دار غار حراء، دمشق، 2006.
- 38- علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، ط1، مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 39- عمر عبد الله زيد، الإطار التاريخي والنظري للمحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، ط2، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

- 40- كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
- 41- لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية *IAS IFRS*، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012.
- 42- مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB*، الاطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية، 2001.
- 43- محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، ج3، ط1، دار الرسالة العالمية، بيروت، 2009.
- 44- محمد الفيومي، أحمد حسين علي حسين، تصميم وتشغيل نظم المعلومات، دار المعارف، الاسكندرية، بدون سنة النشر.
- 45- محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، مطبعة الاشعاع، الاسكندرية، بدون سنة النشر.
- 46- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 47- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة الإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2014.
- 48- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية *IAS/IFRS*، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
- 49- محمد عباس بدوي، المحاسبة البيئية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2012.
- 50- محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، ج1، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014.
- 51- محمد غنيم، علي رمضان، دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة، دار الحامد للنشر، عمان، 1997.
- 52- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 53- محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والافصاح، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 54- محمود أحمد عمر، وآخرون، القياس النفسي والتربوي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 55- محمود عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002.
- 56- محمود علي السرطاوي، الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، ط1، دار الفكر، عمان، 2015.
- 57- مؤيد الفضل وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 58- ناصر نور الدين عبد اللطيف، القياس والافصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية والإسلامية، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2015.
- 59- نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، دار القلم، دمشق، 2008.
- 60- نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
- 61- هيئة الحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2015.

- 62- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002.
- 63- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج4، ط2، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 1985.
- 64- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج5، ط2، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 1985.
- 65- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، ط1، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 2002.

البحوث والدراسات

- 1- عبد الحق بوعتروس، عقبة سحنون، "محاسبة الأصول وفق معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات تطبيقها في الجزائر"، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق اهراس، الجزائر، 2010.
- 2- رشيد بوكساني، وآخرون، "مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة"، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 17 و18 جانفي 2010.
- 3- محمد الساسي بالنور، نشيدة احطاطش، "دراسة مقارنة بين محاسبة القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية وحالة التنضيق الحكومي في المؤسسات المالية الإسلامية"، الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير المحاسبية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.
- 4- محمد مطر، عبد الناصر نور، ظاهر القشي، "العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول: التحديات والآفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسماعيل، الأردن، 28-29 أبريل 2009.
- 5- منى كامل، صفاء أحمد العاني، "دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العربي السنوي العام واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، العراق، 16-17 أبريل 2014.

المقالات والدوريات

- 1- ابراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان، "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 25، العراق، 2012.
- 2- أسامة شلتوت، "نظرية المحاسبة الإسلامية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 17، العدد 4، الكويت، 1989.

- 3- بهاء غازي عرنوق، "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، جامعة دمشق، 2014.
- 4- تيجاني بالرقى، "القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 8، الجزائر، 2008.
- 5- جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، "إعادة تقييم الأصول الثابتة في فلسطين"، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد 10، العدد 1-A، فلسطين، 2008.
- 6- جمعة هوام، آدم حديدي، "أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2014.
- 7- جميل حسن النجار، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، الأردن، 2013.
- 8- حازم الخطيب، ظاهر القشي، "توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد"، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد 2، العدد 2، جامعة الزيتونة الأردنية، 2004.
- 9- حسين محمد حسين سمحان، "تطبيق المصارف الإسلامية لمعيار المحاسبة المالية رقم (4) في عمليات المشاركة المتناقصة"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.
- 10- رضا إبراهيم صالح، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 36، العدد 2، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009.
- 11- زيد عائد مردان، ابراهيم عبد موسى السعبري، "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 25، جامعة بغداد، العراق، 2013.
- 12- سالم عبد الله حلس، يوسف محمود جربوع، "تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في اعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد 1، 2006.
- 13- صالح صالح، نوال بن عمارة، "صيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2، الجزائر، 2003.
- 14- عابد بن عابد العبدلي، "محددات التجارة البنينة للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2010.
- 15- عبد الله عناد نجم عبد الله، "الاجراءات المحاسبية لبيع السلم والسلم الموازي ومتطلبات تطبيقها في المصارف الإسلامية العراقية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 36، العدد 115، العراق، 2014.
- 16- عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش، هلال يوسف صالح، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 17، العدد 1، السودان، 2016.

- 17- عماد الحانوتي، "معييار المحاسبة الدولي رقم 39 التطبيق المواقف والاثّر على الشركات الأردنيّة"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد9، الأردن، 2002.
- 18- محمد الهادي ضيف الله، "دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير عملية القياس المحاسبي"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، المجلد1، العدد7، الجزائر، 2014.

الرسائل الجامعية

- 1- أحمد علاش، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام تحليل اقتصادي، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005.
- 2- تيجاني بالريقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
- 3- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- 4- رويحي وجدي عبد الفتاح عواد، "محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.
- 5- عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، (أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005.
- 6- موسى محمد شحادة، مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية والاقتصادية)، الجامعة الحرة في هولندا، القدس، فلسطين، 2011.

التقارير

- 1- التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.
- 2- التقارير السنوية لمصرف الإمارات الإسلامي: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.
- 3- التقارير السنوية لبنك الإثمار: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.
- 4- التقارير السنوية للبنك الأهلي التجاري: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.
- 5- التقارير السنوية لبنك الجزيرة: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.
- 6- التقارير السنوية لمصرف الريان: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.
- 7- التقارير السنوية لبنك الكويت الدولي: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.
- 8- التقارير السنوية لبنك بوبيان: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

9- التقارير السنوية لبنك قطر الدولي الإسلامي: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

10- التقارير السنوية لمصرف الإنماء: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

- 1- *Accounting And Auditing Organization For Islamic Financial Institutions, Shari'ah Standards*, Dar Almainan, Kingdom of Saoudia Arabia, 2015.
- 2- Catherine Maillet, Anne Le Manh, *Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS*, Berti Edition, Algérie, 2007.
- 3- Hubert Tondeur, Philippe Tournon, *Comptabilité en IFRS*, Edition d'Organisation, Paris, 2004.
- 4- *EViews9, User's Guide II*, IHS Global Inc, 2015.
- 5- Monther Cherif, Stéphane Dubreuille, *Création de Valeur et Capital-investissement*, Pearson Education, France, 2009.

البحوث والدراسات

- 1- John Favaro, "A Comparison of Approaches to Reuse Investment Analysis", *Proceeding 4th International Conference on Software Reusability*, Orlando, Florida, 23-26 April 1996.
- 2- Mahesh Balasubramanian, "IFRS9: Key Changes and Impact on Islamic FI's", *Conference 11th AAoifi-World Bank Islamic Banking and Finance*, Manama, Kingdom of Bahrain, November 2016.

المقالات والدوريات

- 1- Amela Trokic, "Islamic Accounting; History, Development and Prospects", *European Journal of Islamic Finance*, Dec 2015.
- 2- Asteriou Dimitrios, Stephen G Hall, "Applied Econometrics: a modern approach, revised edition" Hampshire, Palgrave Macmillan , 2007.
- 3- Asteriou Dimitrios, "Foreign aid and economic growth: New evidence from a panel data approach for five South Asian countries", *Journal of policy modeling*, Vol 31, N°1, 2009.
- 4- Buchanan F.Robert, "International Accounting Harmonization: Developing a single Word Standard", *Business Horizons*, Vol 36, N°3, 2003.
- 5- Busso Donatella, "Does IFRS13 Improve the Disclosure of The Fair Value Measurement? An empirical analysis of the real estate sector in Europe", *GSTF Journal on Business Review(GBR)*, Vol 3, N°4, November 2014.
- 6- Chong Beng Soon, Ming-Hua Liu, "Islamic banking: interest-free or interest-based?", *Pacific-Basin Finance Journal*, Vol 7, N°1, 2009.

- 7- Christopher W.Nobes & Christian Stadler, "The Qualitative Characteristics of Financial Information and managers accounting Decisions: Evidence From IFRS Policy Changes", *Accounting and Business Research*, Vol 45, N°5, 2015.
- 8- Cozma Ighian Diana, "International Accounting Convergence in the Field of Fair Value Measurement", *Economics and Applied Informatics*, 2015.
- 9- Dana Dvorakova, "Developments in Fair Value Measurement: Some IFRS13 View", *Recent Researches in applied economics*, 2013.
- 10- Don Herrman, Shahrokh M.Saudagaran, Wayne b.Thomas, "The Quality of Fair Value Measures For Property Plant, and Equipment", *Accounting Forum*, Vol30, N°01, Elsevier, 2006.
- 11- Donald Mac Kenzie, "Making things the same: Gases, emission rights and the politics of carbon markets", *Accounting organization and Society*, Vol 34, N°3, 2009.
- 12- Erdem Ekrem, Gulbahar Ucler, and Umit Bulut, "Impact of domestic credits on the current account balance: a panel ARDL analysis for 15 OECD countries", *Aktual'ni Problemy Ekonomiky Actual Problems in Economics*, N°151, 2014.
- 13- Engle Robert F, Clive WJ Granger, "Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing", *Econometrica journal of the Econometric Society*, Vol55, N°2, 1987.
- 14- Farooq Muhammad, Mufti Muhammad Mushtaq Ahmed, "Musharakah financing: Experience of Pakistani banks", *World Applied Sciences Journal*, Vol 21, N°2, 2013.
- 15- Finkelstein Ludwik, "Widely Strongly and Weakly Defined Measurement", *Measurement*, 34, N°1, 2003.
- 16- Gait Alsadek H, Andrew C. Worthington, "A primer on Islamic finance: Definitions, sources, principles and methods", *University of Wollongong Australia*, 2007.
- 17- George W Ruch, Gary Taylor, "Accounting Conservatism and its Effects on Financial Reporting Quality(a review of the Literature), *Social Science Research Network, Working Paper Series, Culverhouse School of Accountancy, University of Alabama, USA*, 2011.
- 18- Groupe Mazar,IFRS13,Evaluation de la Juste Valeur, *L'essentiel de la Norme en 40 Questions/Réponse*, 2012.
- 19- International Accounting Standards Board, *IFRS 13"Fair Value Measurments"*,IASB,Londan,2011.
- 20- Jahari Nor Azah, Al-Hasan Al-Aidaros, "Online drop ship for business transaction in Malaysia: views from Muslim scholars", *International Journal of Islamic Business, Islamic Business School*, Vol 1, N°1, Malaysia, 2016.
- 21- Jamaluddin Majid, Safri Haliding, "The Critical Aspect On Fair Value Accounting And Its Implication to Islamic Financial Institutions", *Al-Iqtishad, Journal of Islamic Economics*, Vol 6, N°2, Indonesia, July 2014.
- 22- Jean-François Casta," Juste Valeur et Evaluation Des Actifs", *Revue d'économie financière*, N°71,France, 2003.
- 23- John Gaito, "Measurement Scales and Statistics: Resurgence of old Misconception", *Psychological Bulletin*, 1980.
- 24- José Vinals, "Améliorer la Comptabilisation en Juste Valeur Banque De France", *Revus de la Stabilité Financière*, N°12, France, octobre 2008.

- 25- Josep M.Argilés, "Fair Value Versus Historical Cost-Based Valuation For Biological Assets Predictability of Financial Information", *Revista de Contabilidad-Spanish Accounting Review*, Vol14, N°2, 2011.
- 26- Kaleem Ahmad, Rana Abdul Wajid, "Application of Islamic banking instrument (Bai Salam) for agriculture financing in Pakistan", *British Food Journal*, Vol 111, N°3, 2009.
- 27- Kao Chihwa, "Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data." *Journal of econometrics*, Vol 90, N°1, 1999.
- 28- Kaya AP, Turegun N, "Fair Value Accounting under FAS157 and IFRS13Evidence From Borsa Istanbul", *GSTF Journal on Business Review(GBR)*, Vol 2, N°2, March 2014.
- 29- Khan Mohammad Saif Noman, M. Kabir Hassan, Abdullah Ibneyy Shahid, "Banking behavior of Islamic bank customers in Bangladesh", *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, Vol 3, N°2, 2007.
- 30- Lee Howard B, "Using the Chow test to analyze regression discontinuities", *Tutorials in Quantitative Methods for Psychology*, Vol4, N°2, 2008.
- 31- M.Shahid Ebrahim, Tan Kai Joo, "Islamic banking in Brunei Darussalam", *International Journal of Social Economics*, Vol 28, N°4, 2001.
- 32- Monique Lacroix, Sophie Giordano-Spring, "De La Juste Valeur Au Compréhensive Income", *Comptabilité et Connaissances*, France, May 2005.
- 33- Nelson Maseko, Onias Manyani, "Accounting Practices of SMEs in Zimbabwe: An investigative study of record keeping for performance measurement(A case study of Bindura)", *Journal of Accounting and Taxation*, Vol3(8), 2011.
- 34- Niclas Hellman, "Accounting Conservatism Under IFRS", *Accounting In Europe*, Vol 5, Issue 2, 2008.
- 35- Olivera Gjorgieca-Trajkovska and Others, "Fair Value Accounting-Pros and Cons", *Journal of Economics*, N°2, Dec 2016.
- 36- Palea Vera, "Fair Value Accounting and its Usefulness to Financial Statement Users", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, Vol12, N°2, 2014.
- 37- Pavlovic Vladan, "IFRS9 and Implications of Business Model vs Management Intent, Criteria on the quality of Accounting Information", *Finiz2015 Contemporary Financial Management*, 2015.
- 38- Pawel Mielcaz, "A New Approach to Private Firm Fair Value Valuation in Line With IFRS13-The Concept of The Most Advantageous Market Discount(MAMD)", *Business and Economic Horizons*, Vol 10, N°1, 2014.
- 39- Peter Pedroni, "Panel cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PPP hypothesis", *Econometric theory*, Vol 20, N°3, 2004.
- 40- Pesaran M Hashem, Ron Smith, "Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panels", *Journal of econometrics*, Vol 68, N°1, 1995.
- 41- Pesaran M Hashem, Yong cheol Shin, and Ron Smith, "Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels", *Journal of the American Statistical Association*, Vol 94, N°446, 1999.

- 42- Samad Abdus, Norman D.Gardner, Bradley J. Cook, "Islamic banking and finance in theory and practice: The experience of Malaysia and Bahrain", *The American Journal of Islamic Social Sciences*, Vol 22, N°2, 2005.
- 43- Shrestha Durga, Dimitri P.Solomatine, "Machine Learning approaches For estimation of Prediction Interval for the Model Output", *Neural Networks*, Mars 2006.
- 44- Stevens stanley Smith, "On the Theory of Scales of Measurement", *Science New Series*, Vol 103, N°2684.
- 45- Talal Aljedaibi, *Fair Value Measurement and Islamic Institutions-The Shariah Perspective and the Case of Saudi Banks-*, A thesis submitted for the degree of Doctorate of Philosophy, Faculty of Economics and Management Royal Holloway, University of London, 2014.

المواقع الالكترونية

- 1- www.qcb.gov.qa
- 2- www.qib.com
- 3- www.darelmashora.com
- 4- www.ifrs.org
- 5- www.accountingtools.com
- 6- www.socialreaserchmethods.net
- 7- www.gulf.argaam.com
- 8- www.qcb.gov.qa
- 9- www.emiratesislamic.ae
- 10- www.alahli.com
- 11- www.ithmaarbank.com
- 12- www.baj.com.sa
- 13- www.alrayan.com
- 14- www.kib.com.kw
- 15- www.boubyan.bankboubyan.com
- 16- www.qiib.com.qa
- 17- www.alinma.com

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مستويات (أنظمة) القياس	13
2-1	تصنيف العناصر النقدية والعناصر غير النقدية	40
1-2	العلاقة بين القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	68
2-2	قياس الأدوات المالية وفق المعيار <i>IAS39</i>	75
3-2	مقارنة المعيار <i>IFRS9</i> بالمعيار <i>IAS39</i>	78
4-2	الفروقات الرئيسية بين المعيارين <i>FAS25</i> و <i>IFRS9</i>	113
1-3	المعايير التي لم تطبق في مصرف قطر الاسلامي	120
2-3	معدل نمو إجمالي الموجودات	121
3-3	إجمالي الودائع في مصرف قطر الاسلامي (<i>QIB</i>)	123
4-3	إجمالي الإيرادات لمصرف قطر الاسلامي (<i>QIB</i>)	125
5-3	صافي ربح المساهمين وربحية السهم في مصرف قطر الاسلامي (<i>QIB</i>)	126
6-3	الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الأول	130
7-3	الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الثاني	131
8-3	الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى الثالث	132
9-3	قيم ونسب عناصر القوائم المالية المقاسة بالقيمة العادلة	135
10-3	قيم أدوات الدين في مصرف قطر الاسلامي	137
11-3	قيم أدوات الملكية في مصرف قطر الاسلامي	138
12-3	النموذج العام للاعتراف بانخفاض قيمة الائتمان	140
13-3	تأثيرات المعيار <i>IFRS9</i> على مصرف قطر الاسلامي	143
14-3	مقياس <i>Moody's</i> للتصنيف طويل الأجل	145
15-3	الافتراضات التي يتم استخدامها في حساب القيمة التي يمكن تحصيلها من الضمان	147
16-3	مقدرات (<i>PMG</i>) للنموذج الأول حقوق الملكية المعددة وفق القيمة العادلة (<i>EQUITYFV</i>)	161
17-3	مقدرات (<i>PMG</i>) للنموذج الثاني بيان الدخل وفق القيمة العادلة (<i>INCFV</i>)	162

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	خطوات عملية تشغيل البيانات المحاسبية	9
2-1	مستويات القياس	11
3-1	النماذج الرئيسية للقياس المحاسبي	30
1-2	مركزات القيمة العادلة	59
2-2	كيفية قياس القيمة العادلة	61
3-2	مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة حسب المعيار <i>IFRS13</i>	67
4-2	قياس الأصول المالية وفق <i>IFRS9</i>	77
5-2	أركان وشروط التمويل بالمضاربة	83
6-2	أركان وشروط التمويل بالمشاركة	84
7-2	أشكال التمويل بالمشاركة	85
8-2	أركان عقد السلم	90
9-2	القياس المحاسبي لعمليات المضاربة في المصرف الإسلامي	97
10-2	القياس المحاسبي لعمليات التمويل بالمشاركة في المصرف الإسلامي	99
11-2	القياس المحاسبي لصيغة المراجعة للأمر بالشراء في المصرف الإسلامي	101
12-2	القياس المحاسبي لصيغة السلم والسلم الموازي في المصرف الإسلامي	104
1-3	الهيكلة التنظيمية لمصرف قطر الإسلامي	119
2-3	إجمالي موجودات مصرف قطر الإسلامي	122
3-3	تطور إجمالي الودائع في مصرف قطر الإسلامي (<i>QIB</i>)	124
4-3	تغيرات إجمالي إيرادات مصرف قطر الإسلامي (<i>QIB</i>)	125
5-3	صافي ربح المساهمين في مصرف قطر الإسلامي (<i>QIB</i>)	127
6-3	القيم العادلة للاستثمارات المالية في المستوى الأول	130
7-3	القيم العادلة للاستثمارات المالية في المستوى الثاني	132
8-3	القيم العادلة للاستثمارات المالية في المستوى الثالث	133
9-3	إجمالي قيم القيمة العادلة حسب مستويات القياس في مصرف قطر الإسلامي	134
10-3	كيفية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة	144
11-3	متغيرات الدراسة	154

فهرس الآيات والأحاديث

فهرس الآيات

الصفحة	نص الآية	السورة ورقم الآية
8	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُكُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾	سورة البقرة، الآية 282
16	﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾	سورة البقرة، الآية 282
1	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾	سورة النحل، الآية 90
81	﴿وَأَخْرَجُوا يَصْرِيخُونَ فِي الْأَرْضِ يَقْتُلُونَ مَنْ فَضَّلَ اللَّهُ وَآخَرُونَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْرَأُوا مَا تَنَزَّلَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	سورة المزمل، الآية 20

فهرس الأحاديث

الصفحة	نص الحديث	تخريج الحديث
6	((إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ))	البيهقي، في السنن الكبرى، (رقم الحديث 20782، ص 323)
6	خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.	البيهقي، في السنن الكبرى، (رقم الحديث 12690، ص 471)
20	((مَثَلُ الْمُصَلِّي كَمَثَلِ التَّاجِرِ، لَا يَخْلُصُ لَهُ رَيْحٌ حَتَّى يَخْلُصَ لَهُ رَأْسُ مَالِهِ، كَذَلِكَ الْمُصَلِّي؛ لَا تُقْبَلُ لَهُ نَافِلَةٌ حَتَّى يُؤَدِّيَ الْفَرِيضَةَ، فَتَكُونَ صِحَّتُهَا بِصِحَّةِ الْفَرِيضَةِ))	البيهقي، في السنن الكبرى، (رقم الحديث 4005، ص 542)
82	((ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ: الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَأَخْلَاطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ، لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ))	محمد بن يزيد القزويني، في سنن ابن ماجه، (رقم الحديث 2289، ص 390)

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

AAA	<i>American Accounting Association</i>
AAOIFI	<i>Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions</i>
FASB	<i>Financial Accounting Standards Board</i>
IASB	<i>International Accounting Standards Board</i>
FAS	<i>Financial Accounting Standard</i>
IAS	<i>International Accounting Standard</i>
IFRS	<i>International Financial Report Standard</i>
PMG	<i>Pooled Mean Group</i>
QIB	<i>Qatar Islamic Bank</i>
LSDV	<i>Least Squares with Dummy Variables</i>
ADF	<i>Augmented Dickey-Fuller</i>

الملاحق

الملحق رقم (01)

البيانات المتعلقة بالمتغيرين: FVRESERVE، IMPACTRATE

Emirates Islamic

Impact Rate	EQUITY H.C	F.V Reserve	EQUITY F.V	
0.002319468-	2879540	6679-	2872861	2009
0	2927176	0	2927176	2010
0.000207865	2477571	515	2478086	2011
0.02607506	2555392	66632	2622024	2012
0.003182189	4144317	13188	4157505	2013
0.002357914	4491682	10591	4502273	2014
0.000809394-	5098878	4127-	5094751	2015
0.00290942	6669371	19404	6688775	2016

National Commercial Bank

Impact Rate	EQUITY H.C	F.V Reserve	EQUITY F.V	
0.012040498	30493008	367151	30860159	2009
0.041813721	31537973	1318720	32856693	2010
0.056977905	33666980	1918274	35585254	2011
0.049467381	37546803	1857342	39404145	2012
0.032876994	41182232	1353948	42536180	2013
0.035712599	45303003	1617888	46920891	2014
0.013253559	54819010	726547	55545557	2015
0.012333478	59195630	730088	59925718	2016

Ithmaar Bank

Impact Rate	EQUITY H.C	F.V Reserve	EQUITY F.V	
0.00212634	935410	1989	937399	2009
0.001773739	652858	1158	654016	2010
0.017479432-	587090	10262-	576828	2011
0.078371489	205955	16141	222096	2012
0.060087176	189042	11359	200401	2013
0.096112404	477493	45893	523386	2014
0.026765818	403425	10798	414223	2015
0.071065214	399056	28359	427415	2016

Bank AlJazira

Impact Rate	EQUITY H.C	F.V Reserve	EQUITY F.V	
0	4485867	0	4485867	2009
0.000163685	4514779	739	4515518	2010
0.004039251	4713498	19039	4732537	2011
0.001564741	5004023	7830	5011853	2012
0.00084036	5723735	4810	5728545	2013
0.000953158	6152182	5864	6158046	2014
0.000952282	7406416	7053	7413469	2015
0.000882416-	8110683	7157-	8103526	2016

Masraf Al Rayan

Impact Rate	EQUITY H.C	F.V Reserve	EQUITY F.V	
0.000078003	5961289	465	5961754	2009
0.000859048	7120675	6117	7126792	2010
0.001035256	8495482	8795	8504277	2011
0.000950557	9724821	9244	9734065	2012
0.00251819	10677509	26888	10704397	2013
0.002463715	11691695	28805	11720500	2014
0.001019794	12345633	12590	12358223	2015
0.000154061	12871530	1983	12873513	2016

Kuwait International Bank

Impact Rate	EQUITY H.C	F.V Reserve	EQUITY F.V	
0.058575104	163619	9584	173203	2009
0.076851277	182131	13997	196128	2010
0.075954024	192972	14657	207629	2011
0.07496935	201469	15104	216573	2012
0.082229922	210106	17277	227383	2013
0.079519628	223077	17739	240816	2014
0.083480899	228711	19093	247804	2015
0.055893034	241497	13498	254995	2016

Boubyan Bank

Impact Rate	EQUITY H.C	F.V Reserve	EQUITY F.V	
0.014054694	87871	1235	89106	2009
0.008158141	238167	1943	240110	2010
0.006658983	245533	1635	247168	2011
0.013535489	252743	3421	256164	2012
0.010715223	266630	2857	269487	2013
0.017167759	296020	5082	301102	2014
0.01313479	316640	4159	320799	2015
0.008818607	419454	3699	423153	2016

QIIB

Impact Rate	EQUITY H.C	F.V Reserve	EQUITY F.V	
0.014626668	3744667	54772	3799439	2009
0.017613984	3751224	66074	3817298	2010
0.022421667	4785951	107309	4893260	2011
0.021744577	4928861	107176	5036037	2012
0.035727038	5130624	183302	5313926	2013
0	5368163	0	5368163	2014
0.000339591	5527235	1877	5529112	2015
0.002301556	5663994	13036	5677030	2016

Alinma Bank SA

Impact Rate	EQUITY H.C	F.V Reserve	EQUITY F.V	
-	15605341	0	15605341	2009
0.0000007097	15500541	11	15500552	2010
0.000203368-	15897254	3233-	15894021	2011
0.002031459	16630413	33784	16664197	2012
0.004827274	16751069	80862	16831931	2013
0.001174478-	17960326	21094-	17939232	2014
0.000570561-	18362638	10477-	18352161	2015
0.003565665	19110319	68141	19178460	2016

Qatar Islamic Bank

Impact Rate	EQUITY H.C	F.V Reserve	EQUITY F.V	
0.004953298-	9049930	44827-	9005103	2009
0.000709202-	9058072	6424-	9051648	2010
0.002716477-	11232933	30514-	11202419	2011
0.006638986	12964931	86074	13051005	2012
0.006989074	13577764	94896	13672660	2013
0.006619968	14078467	93199	14171666	2014
0.007864266	17040751	134013	17174764	2015
0.009851203	19803572	195089	19998661	2016

الملحق رقم (02)

البيانات المتعلقة بالمتغيرين : IMPR ، GLFV

Emirates Islamic

Impact Rate	INCOME H.C	Gains /losses F.V	INCOME F.V	
0.462642-	243402	112608-	130794	2009
0.345897-	93658	32396-	61262	2010
0.2823905	349778-	98774-	448552-	2011
0.184665-	99483	18371-	81112	2012
0.0079414	138389	1099	139488	2013
0.0346482	351995	12196	364191	2014
0	640279	0	640279	2015
0	105632	0	105632	2016

National Commercial Bank

Impact Rate	INCOME H.C	Gains /losses F.V	INCOME F.V	
0.0545585	3908137	213222	4121359	2009
0.039183	4622289	181115	4803404	2010
0.014001-	6192823	86704-	6106119	2011
0.0177863	6497755	115571	6613326	2012
0.0150763	7870321	118655	7988976	2013
0.0124503	8685059	108132	8793191	2014
0.001311-	9160440	12011-	9148429	2015
0.001498-	9429956	14123-	9415833	2016

Ithmaar Bank

Impact Rate	INCOME H.C	Gains /losses F.V	INCOME F.V	
0.045216-	243832-	11025	232807-	2009
0.0688769	136548-	9405-	145953-	2010
0.001769-	59910-	106	59804-	2011
0.001051-	7614-	8	7606-	2012
0.0171518	28685-	492-	29177-	2013
0.344046-	4325	1488-	2837	2014
0.0647576	16029-	1038-	17067-	2015
0.0182065	36086	657	36743	2016

Bank AlJazira

Impact Rate	INCOME H.C	Gains /losses F.V	INCOME F.V	
0.2432993	22162	5392	27554	2009
0	28575	0	28575	2010
0.001233-	303285	374-	302911	2011
0.001369-	501166	686-	500480	2012
0.0208713	637334	13302	650636	2013
0.0049487	569648	2819	572467	2014
0.0004874	1286492	627	1287119	2015
0.0007196	871315	627	871942	2016

Masraf Al Rayan

Impact Rate	INCOME H.C	Gains /losses F.V	INCOME F.V	
0	1317363	0	1317363	2009
0.005975-	1218625	7281-	1211344	2010
0.010225-	1424172	14562-	1409610	2011
0.0103699	1505896	15616	1521512	2012
0.0131648	1716468	22597	1739065	2013
0.001774	2015731	3576	2019307	2014
0.029006-	2060770	59775-	2000995	2015

0.000544-	2073487	1127-	2072360	2016
-----------	---------	-------	---------	------

Kuwait International Bank

Impact Rate	INCOME H.C	Gains /losses F.V	INCOME F.V	
0.404383-	13826-	5591	8235-	2009
0.2240812	13687	3067	16754	2010
0.1156736	9717	1124	10841	2011
0.0183323	12928	237	13165	2012
0.0528747	12558	664	13222	2013
0.0239302	13414	321	13735	2014
0.0567129	15217	863	16080	2015
0.0052347	18148	95	18243	2016

Boubyan Bank

Impact Rate	INCOME H.C	Gains /losses F.V	INCOME F.V	
0.0482899	49617-	2396-	52013-	2009
0.339685-	9079	3084-	5995	2010
0.6834853	4717	3224	7941	2011
0.7151079	5560	3976	9536	2012
0.1994342	10605	2115	12720	2013
0.0502561	27141	1364	28505	2014
0.0682515	32937	2248	35185	2015
0.0139445	40733	568	41301	2016

QIIB

Impact Rate	INCOME H.C	Gains /losses F.V	INCOME F.V	
0.0055614	508509	2828	511337	2009
0.003371-	560717	1890-	558827	2010
0.003223	650938	2098	653036	2011
0	679025	0	679025	2012
0.019321-	765093	14782-	750311	2013
0	825817	0	825817	2014
0	784152	0	784152	2015
0	784771	0	784771	2016

Alinma Bank SA

Impact Rate	INCOME H.C	Gains /losses F.V	INCOME F.V	
0	605341	0	605341	2009
0	15200	0	15200	2010
0.0010281	430891	443	431334	2011
0.0038846	730322	2837	733159	2012
0.0169369	988023	16734	1004757	2013
0.002433-	1267515	3084-	1264431	2014
0.0119-	1487680	17704-	1469976	2015
0.000827-	1503514	1243-	1502271	2016

Qatar Islamic Bank

Impact Rate	INCOME H.C	Gains /losses F.V	INCOME F.V	
0.006005-	1805015	10839-	1794176	2009
0.0154741	1805205	27934	1833139	2010
0.0203648	1583613	32250	1615863	2011
0.0021758	1123247	2444	1125691	2012
0.0551616	1239757	68387	1308144	2013
0.005125-	1716354	8797-	1707557	2014
0.0141119	2012274	28397	2040671	2015
0.026277-	2178029	57231-	2120798	2016

الملحق رقم (03)

الجدول رقم (1-3): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects)

للمستوى للمتغير EQUITYFV باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: EQUITYFV Date: 09/08/17 Time: 11:58 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.73237	0.0000	10	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.82233	0.9658	10	60
ADF - Fisher Chi-square	25.7767	0.1733	10	60
PP - Fisher Chi-square	34.0846	0.0256	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (2-3): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects, individual linear trends)

للمستوى للمتغير EQUITYFV باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: EQUITYFV Date: 09/08/17 Time: 12:00 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.38047	0.0000	10	60
Breitung t-stat	4.65599	1.0000	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.83056	0.7969	10	60
ADF - Fisher Chi-square	17.0469	0.6499	10	60
PP - Fisher Chi-square	22.7991	0.2988	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (3-3): اختبار جذر الوحدة (Summary, None)
للمستوى للمتغير EQUITYFV باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: EQUITYFV Date: 09/08/17 Time: 12:01 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	4.82542	1.0000	10	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	5.51887	0.9994	10	60
PP - Fisher Chi-square	5.76893	0.9992	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملحق رقم (04)

الجدول رقم (1-4): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects)

للمستوى للمتغير FVRESERVE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: FVRESERVE Date: 08/09/17 Time: 14:12 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.33671	0.0907	10	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.19534	0.5774	10	60
ADF - Fisher Chi-square	17.1466	0.6434	10	60
PP - Fisher Chi-square	26.0706	0.1635	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (2-4): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects, individual linear trends)

للمستوى للمتغير FVRESERVE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: FVRESERVE Date: 08/09/17 Time: 14:13 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.44074	0.0000	10	60
Breitung t-stat	0.45173	0.6743	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.35972	0.6405	10	60
ADF - Fisher Chi-square	15.8998	0.7228	10	60
PP - Fisher Chi-square	34.6407	0.0221	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (3-4): اختبار جذر الوحدة (Summary, None)
للمستوى للمتغير FVRESERVE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: FVRESERVE Date: 08/09/17 Time: 14:13 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.94621	0.1720	10	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	20.5864	0.4218	10	60
PP - Fisher Chi-square	27.4178	0.1239	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملحق رقم (05)

الجدول رقم (1-5): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects)

للمستوى للمتغير IMPACTRATE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: IMPACTRATE Date: 08/09/17 Time: 14:11 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.11662	0.1321	10	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.00957	0.4962	10	60
ADF - Fisher Chi-square	17.7323	0.6050	10	60
PP - Fisher Chi-square	27.7754	0.1148	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (2-5): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects, individual linear trends)

للمستوى للمتغير IMPACTRATE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: IMPACTRATE Date: 08/09/17 Time: 14:11 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.5826	0.0000	10	60
Breitung t-stat	0.18278	0.5725	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.18768	0.5744	10	60
ADF - Fisher Chi-square	20.2569	0.4420	10	60
PP - Fisher Chi-square	30.9379	0.0560	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (3-5): اختبار جذر الوحدة (Summary, None)
للمستوى للمتغير IMPACTRATE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: IMPACTRATE Date: 08/09/17 Time: 14:11 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.78771	0.0369	10	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	23.7172	0.2550	10	60
PP - Fisher Chi-square	30.3507	0.0644	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملحق رقم (06)

الجدول رقم (1-6): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects)

للفرق الأول للمتغير EQUITYFV باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: D(EQUITYFV) Date: 09/08/17 Time: 12:03 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.17894	0.0000	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.15185	0.5603	10	50
ADF - Fisher Chi-square	22.4848	0.3148	10	50
PP - Fisher Chi-square	40.7870	0.0040	10	60
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (2-6): اختبار جذر الوحدة (Summary, None)

للفرق الأول للمتغير EQUITYFV باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: D(EQUITYFV) Date: 09/08/17 Time: 12:04 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.08302	0.0000	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	32.7905	0.0356	10	50
PP - Fisher Chi-square	40.5988	0.0042	10	60
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملحق رقم (07)

الجدول رقم (1-7): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects)

للفرق الأول للمتغير FVRESERVE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: D(FVRESERVE) Date: 08/09/17 Time: 14:13 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.52804	0.0002	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.58044	0.2808	10	50
ADF - Fisher Chi-square	24.0789	0.2390	10	50
PP - Fisher Chi-square	55.5988	0.0000	10	60
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (2-7): اختبار جذر الوحدة (Summary, None)

للفرق الأول للمتغير FVRESERVE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: D(FVRESERVE) Date: 08/09/17 Time: 14:14 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.68616	0.0000	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	50.1163	0.0002	10	50
PP - Fisher Chi-square	91.2033	0.0000	10	60
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملحق رقم (08)

الجدول رقم (1-8): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects)

للفرق الأول للمتغير IMPACTRATE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: D(IMPACTRATE) Date: 08/09/17 Time: 14:12 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.00912	0.0000	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.07725	0.1407	10	50
ADF - Fisher Chi-square	28.3212	0.1020	10	50
PP - Fisher Chi-square	55.6249	0.0000	10	60
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (2-8): اختبار جذر الوحدة (Summary, None)

للفرق الأول للمتغير IMPACTRATE باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: D(IMPACTRATE) Date: 08/09/17 Time: 14:12 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.56634	0.0000	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	57.6680	0.0000	10	50
PP - Fisher Chi-square	95.1406	0.0000	10	60
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملحق رقم (09)

الجدول رقم (1-9): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects)

للمستوى للمتغير INCFV باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: INCFV Date: 08/27/17 Time: 14:09 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.19889	0.0139	10	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.57456	0.7172	10	60
ADF - Fisher Chi-square	22.7089	0.3033	10	60
PP - Fisher Chi-square	43.7507	0.0016	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (2-9): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects, individual linear trends)

للمستوى للمتغير INCFV باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: INCFV Date: 08/27/17 Time: 14:09 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	7.27224	1.0000	10	60
Breitung t-stat	1.08117	0.8602	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.19002	0.8830	10	60
ADF - Fisher Chi-square	12.5135	0.8973	10	60
PP - Fisher Chi-square	79.4736	0.0000	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (3-9): اختبار جذر الوحدة (Summary, None)

للمستوى للمتغير INCFV باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: INCFV Date: 08/27/17 Time: 14:09 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.28814	0.9995	10	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	17.1907	0.6406	10	60
PP - Fisher Chi-square	31.9991	0.0433	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملحق رقم (10)

الجدول رقم (10-1): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects)

للمستوى للمتغير GLFV باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: GLFV Date: 08/27/17 Time: 13:55 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.76777	0.0000	10	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.85063	0.0022	10	60
ADF - Fisher Chi-square	47.0895	0.0006	10	60
PP - Fisher Chi-square	77.4000	0.0000	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (10-2): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects, individual linear trends)

للمستوى للمتغير GLFV باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: GLFV Date: 08/27/17 Time: 13:57 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.08053	0.0000	10	60
Breitung t-stat	-0.75553	0.2250	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.06575	0.4738	10	60
ADF - Fisher Chi-square	23.0111	0.2883	10	60
PP - Fisher Chi-square	51.9650	0.0001	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (3-10): اختبار جذر الوحدة (Summary, None)

للمستوى للمتغير GLFV باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: GLFV Date: 08/27/17 Time: 14:00 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.63158	0.0000	10	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	69.9569	0.0000	10	60
PP - Fisher Chi-square	98.0455	0.0000	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملحق رقم (11)

الجدول رقم (11-1): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects)

للمستوى للمتغير IMPR باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: IMPR Date: 08/27/17 Time: 14:07 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-15.2293	0.0000	10	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.55019	0.0000	10	60
ADF - Fisher Chi-square	56.5930	0.0000	10	60
PP - Fisher Chi-square	78.5718	0.0000	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (11-2): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects, individual linear trends)

للمستوى للمتغير IMPR باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: IMPR Date: 08/27/17 Time: 14:08 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-47.6393	0.0000	10	60
Breitung t-stat	-1.75513	0.0396	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.10921	0.0000	10	60
ADF - Fisher Chi-square	58.0679	0.0000	10	60
PP - Fisher Chi-square	64.6379	0.0000	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (3-11): اختبار جذر الوحدة (Summary, None)

للمستوى للمتغير IMPR باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: IMPR Date: 08/27/17 Time: 14:08 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-14.0590	0.0000	10	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	78.0436	0.0000	10	60
PP - Fisher Chi-square	104.090	0.0000	10	70
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملحق رقم (12)

الجدول رقم (1-12): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects)

للفرق الأول للمتغير INCFV باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: D(INCFV) Date: 08/27/17 Time: 14:17 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: Individual effects User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	10.9734	1.0000	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.98912	0.8387	10	50
ADF - Fisher Chi-square	15.2736	0.7605	10	50
PP - Fisher Chi-square	94.1777	0.0000	10	60
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الجدول رقم (2-12): اختبار جذر الوحدة (Summary, Individual effects, individual linear trends)

للفرق الأول للمتغير INCFV باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Panel unit root test: Summary Series: D(INCFV) Date: 08/27/17 Time: 14:17 Sample: 2009 2016 Exogenous variables: None User-specified lags: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.71341	0.0001	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	35.4392	0.0179	10	50
PP - Fisher Chi-square	79.8134	0.0000	10	60
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملاحق رقم (13)

الجدول رقم (1- 13): اختبار التكامل المشترك (Pedroni Residual Cointegration Test)

للمتغيرات EQUITYFV FVRESERVE IMPACT RATE (No deterministic trend)

Pedroni Residual Cointegration Test Series: EQUITYFV FVRESERVE IMPACTRATE Date: 08/09/17 Time: 14:14 Sample: 2009 2016 Included observations: 80 Cross-sections included: 10 Null Hypothesis: No cointegration Trend assumption: No deterministic trend User-specified lag length: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)					
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.	
Panel v-Statistic	0.173341	0.4312	-0.822393	0.7946	
Panel rho-Statistic	1.633507	0.9488	1.532512	0.9373	
Panel PP-Statistic	-0.275976	0.3913	-0.891004	0.1865	
Panel ADF-Statistic	-2.483853	0.0065	0.899864	0.8159	
Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)					
	Statistic	Prob.			
Group rho-Statistic	2.680160	0.9963			
Group PP-Statistic	-1.971582	0.0243			
Group ADF-Statistic	-0.116516	0.4536			
Cross section specific results					
Phillips-Peron results (non-parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
EI	0.315	7.65E+11	7.41E+11	1.00	7
NCB	0.133	1.98E+13	1.43E+13	3.00	7
IB	-0.102	6.45E+09	5.96E+09	1.00	7
BA	0.669	6.32E+11	6.30E+11	1.00	7
MR	0.125	1.30E+12	1.36E+12	2.00	7
KIB	-0.215	9218546.	9218546.	0.00	7
BB	-0.086	3.25E+08	3.25E+08	0.00	7
QIIB	-0.235	7.08E+09	7.46E+09	2.00	7
ABK	0.697	4.79E+11	4.79E+11	0.00	7
QIB	-0.344	6.35E+11	2.00E+11	6.00	7
Augmented Dickey-Fuller results (parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
EI	0.211	8.61E+11	1	--	6
NCB	-0.463	8.51E+12	1	--	6
IB	-0.370	7.16E+09	1	--	6
BA	0.454	6.65E+11	1	--	6
MR	0.310	1.18E+12	1	--	6
KIB	-0.151	6372381.	1	--	6
BB	-0.231	2.56E+08	1	--	6
QIIB	-0.354	3.94E+09	1	--	6
ABK	0.436	3.30E+11	1	--	6
QIB	-1.191	2.00E+11	1	--	6

الجدول رقم (2-13): اختبار التكامل المشترك (Pedroni Residual Cointegration Test)

للمتغيرات EQUITYFV FVRESERVE IMPACTRATE (Deterministic intercept and trend)

Pedroni Residual Cointegration Test Series: EQUITYFV FVRESERVE IMPACTRATE Date: 08/09/17 Time: 14:15 Sample: 2009 2016 Included observations: 80 Cross-sections included: 10 Null Hypothesis: No cointegration Trend assumption: Deterministic intercept and trend User-specified lag length: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)					
	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>	
Panel v-Statistic	65.91677	0.0000	6.617893	0.0000	
Panel rho-Statistic	2.495007	0.9937	1.872220	0.9694	
Panel PP-Statistic	-6.137872	0.0000	-4.150296	0.0000	
Panel ADF-Statistic	-2.153336	0.0156	-0.752133	0.2260	
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)					
	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>			
Group rho-Statistic	3.372122	0.9996			
Group PP-Statistic	-4.555240	0.0000			
Group ADF-Statistic	-1.014541	0.1552			
Cross section specific results					
Phillips-Peron results (non-parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
EI	-0.035	1.30E+11	1.16E+11	1.00	7
NCB	-0.440	4.49E+11	9.78E+10	6.00	7
IB	-0.219	3.08E+09	3.08E+09	0.00	7
BA	-0.055	9.16E+10	9.66E+10	1.00	7
MR	-0.039	3.83E+10	1.08E+10	6.00	7
KIB	-0.423	4142713.	4142713.	0.00	7
BB	-0.816	88860154	97280824	1.00	7
QIIB	0.119	3.70E+09	3.02E+09	3.00	7
ABK	-0.111	3.12E+10	3.92E+10	1.00	7
QIB	-0.041	2.27E+11	4.37E+10	6.00	7
Augmented Dickey-Fuller results (parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
EI	-0.601	1.20E+11	1	--	6
NCB	-1.130	4.01E+11	1	--	6
IB	-0.155	1.94E+09	1	--	6
BA	0.029	1.05E+11	1	--	6
MR	-0.638	2.54E+10	1	--	6
KIB	-0.782	4555008.	1	--	6
BB	-0.414	73570814	1	--	6
QIIB	-0.350	9.60E+08	1	--	6
ABK	-0.213	1.89E+10	1	--	6
QIB	-0.610	1.12E+11	1	--	6

الجدول رقم (3-13): اختبار التكامل المشترك (Pedroni Residual Cointegration Test)

للمتغيرات (No deterministic intercept or trend) EQUITYFV FVRESERVE IMPACTRATE

Pedroni Residual Cointegration Test					
Series: EQUITY_F_V F_V_RESERVE IMPACT_RATE					
Date: 08/09/17 Time: 14:15					
Sample: 2009 2016					
Included observations: 80					
Cross-sections included: 10					
Null Hypothesis: No cointegration					
Trend assumption: No deterministic intercept or trend					
User-specified lag length: 1					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)					
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.	
Panel v-Statistic	-2.263591	0.9882	-2.421816	0.9923	
Panel rho-Statistic	1.237346	0.8920	1.806446	0.9646	
Panel PP-Statistic	0.403058	0.6565	2.199159	0.9861	
Panel ADF-Statistic	0.789454	0.7851	2.998884	0.9986	
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)					
	Statistic	Prob.			
Group rho-Statistic	2.928114	0.9983			
Group PP-Statistic	1.303720	0.9038			
Group ADF-Statistic	2.875030	0.9980			
Cross section specific results					
Phillips-Peron results (non-parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
EI	0.458	6.27E+12	5.26E+12	1.00	7
NCB	0.313	1.87E+14	1.87E+14	1.00	7
IB	0.562	5.72E+10	1.20E+10	6.00	7
BA	0.913	1.19E+13	1.05E+13	1.00	7
MR	0.647	2.64E+13	2.94E+13	2.00	7
KIB	-0.546	6.64E+08	6.07E+08	1.00	7
BB	0.079	6.87E+09	5.98E+09	2.00	7
QIIB	0.826	6.79E+12	6.79E+12	0.00	7
ABK	0.702	9.79E+13	5.90E+13	6.00	7
QIB	0.807	1.54E+13	1.66E+13	1.00	7
Augmented Dickey-Fuller results (parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
EI	0.626	6.26E+12	1	--	6
NCB	-0.134	1.83E+14	1	--	6
IB	0.435	5.63E+10	1	--	6
BA	0.993	1.36E+13	1	--	6
MR	0.022	2.38E+13	1	--	6
KIB	-0.850	7.43E+08	1	--	6
BB	-0.136	6.62E+09	1	--	6
QIIB	1.036	7.45E+12	1	--	6
ABK	0.668	1.10E+14	1	--	6
QIB	0.766	1.68E+13	1	--	6

الملحق رقم (14)

الجدول رقم (1- 14): اختبار التكامل المشترك (Pedroni Residual Cointegration Test)

للمتغيرات INCFV GLFV IMPR (No deterministic trend)

Pedroni Residual Cointegration Test Series: INCFV GLFV IMPR Date: 09/20/17 Time: 20:21 Sample: 2009 2016 Included observations: 80 Cross-sections included: 10 Null Hypothesis: No cointegration Trend assumption: No deterministic trend User-specified lag length: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)					
	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>	
Panel v-Statistic	-1.106453	0.8657	-0.942870	0.8271	
Panel rho-Statistic	2.407655	0.9920	1.889180	0.9706	
Panel PP-Statistic	3.105908	0.9991	1.610082	0.9463	
Panel ADF-Statistic	1.779689	0.9624	1.932787	0.9734	
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)					
	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>			
Group rho-Statistic	3.226091	0.9994			
Group PP-Statistic	2.452034	0.9929			
Group ADF-Statistic	2.847704	0.9978			
Cross section specific results					
Phillips-Peron results (non-parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
EI	-0.033	3.93E+10	3.93E+10	0.00	7
NCB	0.793	7.96E+11	1.15E+12	1.00	7
IB	0.600	3.05E+09	2.89E+09	2.00	7
BA	0.403	1.17E+11	1.17E+11	0.00	7
MR	0.224	6.62E+10	5.47E+10	1.00	7
KIB	0.156	6697274.	6697274.	0.00	7
BB	-0.250	1.38E+08	1.49E+08	1.00	7
QIIB	0.572	6.49E+09	6.49E+09	0.00	7
ABK	0.409	1.84E+11	1.63E+11	1.00	7
QIB	0.104	8.44E+10	8.44E+10	0.00	7
Augmented Dickey-Fuller results (parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
EI	-0.217	3.60E+10	1	--	6
NCB	0.486	3.99E+11	1	--	6
IB	0.162	1.77E+09	1	--	6
BA	0.289	8.43E+10	1	--	6
MR	0.284	6.29E+10	1	--	6
KIB	0.216	7207396.	1	--	6
BB	-0.319	1.35E+08	1	--	6
QIIB	0.398	3.97E+09	1	--	6
ABK	0.521	1.31E+11	1	--	6
QIB	-0.055	9.23E+10	1	--	6

**الجدول رقم (2-14): اختبار التكامل المشترك (Pedroni Residual Cointegration Test)
للمتغيرات INCFV GLFV IMPR (Deterministic intercept and trend)**

Pedroni Residual Cointegration Test Series: INCFV GLFV IMPR Date: 09/20/17 Time: 20:23 Sample: 2009 2016 Included observations: 80 Cross-sections included: 10 Null Hypothesis: No cointegration Trend assumption: Deterministic intercept and trend User-specified lag length: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)					
	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>	
Panel v-Statistic	8.728731	0.0000	1.185066	0.1180	
Panel rho-Statistic	1.692111	0.9547	2.081285	0.9813	
Panel PP-Statistic	-3.267096	0.0005	-2.690368	0.0036	
Panel ADF-Statistic	1.791958	0.9634	0.462963	0.6783	
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)					
	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>			
Group rho-Statistic	3.186898	0.9993			
Group PP-Statistic	-5.003618	0.0000			
Group ADF-Statistic	-0.493834	0.3107			
Cross section specific results					
Phillips-Peron results (non-parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
EI	-0.317	3.08E+10	1.92E+10	3.00	7
NCB	-0.333	4.68E+10	5.20E+10	1.00	7
IB	0.380	1.10E+09	1.15E+09	2.00	7
BA	-0.849	1.39E+10	8.10E+09	6.00	7
MR	-0.123	6.89E+09	6.74E+09	2.00	7
KIB	-0.711	1185407.	398421.7	6.00	7
BB	-0.158	94551294	1.31E+08	1.00	7
QIIB	0.021	1.47E+09	5.19E+08	6.00	7
ABK	-0.228	2.35E+10	3.71E+10	1.00	7
QIB	0.079	7.22E+10	6.83E+10	1.00	7
Augmented Dickey-Fuller results (parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
EI	-0.994	2.85E+10	1	--	6
NCB	-0.208	4.75E+10	1	--	6
IB	-0.135	5.26E+08	1	--	6
BA	-2.675	9.80E+09	1	--	6
MR	-0.245	5.88E+09	1	--	6
KIB	-1.293	968890.7	1	--	6
BB	0.042	42571203	1	--	6
QIIB	-0.630	1.19E+09	1	--	6
ABK	0.268	2.52E+09	1	--	6
QIB	-0.143	7.41E+10	1	--	6

الجدول رقم (3-14): اختبار التكامل المشترك (Pedroni Residual Cointegration Test)

للمتغيرات INCFV GLFV IMPR (No deterministic intercept or trend)

Pedroni Residual Cointegration Test Series: INCFV GLFV IMPR Date: 09/20/17 Time: 20:23 Sample: 2009 2016 Included observations: 80 Cross-sections included: 10 Null Hypothesis: No cointegration Trend assumption: No deterministic intercept or trend User-specified lag length: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)					
	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>	<u>Weighted Statistic</u>	<u>Prob.</u>	
Panel v-Statistic	-2.323401	0.9899	-2.294308	0.9891	
Panel rho-Statistic	1.929999	0.9732	2.136162	0.9837	
Panel PP-Statistic	2.770414	0.9972	2.977778	0.9985	
Panel ADF-Statistic	4.534245	1.0000	3.758409	0.9999	
Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)					
	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>			
Group rho-Statistic	3.223061	0.9994			
Group PP-Statistic	3.470280	0.9997			
Group ADF-Statistic	3.762631	0.9999			
Cross section specific results					
Phillips-Peron results (non-parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
EI	0.594	5.38E+10	5.38E+10	0.00	7
NCB	0.808	2.49E+13	2.49E+13	0.00	7
IB	0.629	2.26E+09	6.66E+08	6.00	7
BA	0.742	2.37E+11	2.34E+11	5.00	7
MR	0.943	6.17E+11	2.00E+11	6.00	7
KIB	1.001	44217236	34210330	2.00	7
BB	0.182	3.13E+08	3.36E+08	1.00	7
QIIB	0.862	1.82E+11	1.82E+11	0.00	7
ABK	-0.345	4.37E+11	6.80E+11	2.00	7
QIB	0.741	1.03E+12	6.33E+11	3.00	7
Augmented Dickey-Fuller results (parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
EI	-0.084	4.89E+10	1	--	6
NCB	1.121	2.58E+13	1	--	6
IB	0.286	5.76E+08	1	--	6
BA	0.627	2.75E+11	1	--	6
MR	0.961	3.68E+11	1	--	6
KIB	1.074	42431061	1	--	6
BB	0.521	1.95E+08	1	--	6
QIIB	0.990	1.28E+11	1	--	6
ABK	0.744	2.24E+11	1	--	6
QIB	0.709	1.14E+12	1	--	6

الملحق رقم (15)

الجدول رقم (1-15): نموذج بيان الدخل وفق القيمة العادلة (INCFV) للفترة 2009-2016

Dependent Variable: INC_F_V

Method: Panel Least Squares

Date: 09/20/17 Time: 22:01

Sample: 2009 2016

Periods included: 8

Cross-sections included: 10

Total panel (balanced) observations: 80

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMPR	-93535.01	497559.0	-0.187988	0.8514
GL_F_V	-7.420668	1.966963	-3.772653	0.0003
C	1310528.	72993.38	17.95407	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.923634	Mean dependent var	1268100.
Adjusted R-squared	0.911281	S.D. dependent var	2161333.
S.E. of regression	643768.1	Akaike info criterion	29.72555
Sum squared resid	2.82E+13	Schwarz criterion	30.08285
Log likelihood	-1177.022	Hannan-Quinn criter.	29.86880
F-statistic	74.76856	Durbin-Watson stat	0.589377
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.5

الجدول رقم (2-15): تقدير نموذج بيان الدخل وفق القيمة العادلة (INCFV) للفترة 2009-2012

Dependent Variable: INC_F_V

Method: Panel Least Squares

Date: 11/03/17 Time: 21:04

Sample: 2009 2012

Periods included: 4

Cross-sections included: 10

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMPR	-222380.9	307738.8	-0.722629	0.4759
GL_F_V	-4.501927	1.445846	-3.113698	0.0042
C	977667.5	58255.71	16.78235	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.965303	Mean dependent var	947552.9
Adjusted R-squared	0.951672	S.D. dependent var	1651215.
S.E. of regression	362998.3	Akaike info criterion	28.68551
Sum squared resid	3.69E+12	Schwarz criterion	29.19217
Log likelihood	-561.7102	Hannan-Quinn criter.	28.86870
F-statistic	70.81633	Durbin-Watson stat	1.729860
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.5

الجدول رقم (3-15) : تقدير نموذج بيان الدخل وفق القيمة العادلة (INCFV) للفترة 2013-2016

Dependent Variable: INC_F_V
Method: Panel Least Squares
Date: 11/03/17 Time: 21:09
Sample: 2013 2016
Periods included: 4
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMPR	-1578.708	568731.9	-0.002776	0.9978
GL_F_V	-6.078772	1.224111	-4.965865	0.0000
C	1621052.	33516.15	48.36630	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.995292	Mean dependent var	1588647.
Adjusted R-squared	0.993443	S.D. dependent var	2554451.
S.E. of regression	206847.3	Akaike info criterion	27.56067
Sum squared resid	1.20E+12	Schwarz criterion	28.06734
Log likelihood	-539.2135	Hannan-Quinn criter.	27.74387
F-statistic	538.1680	Durbin-Watson stat	3.036633
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.5

الملحق رقم (16)

الجدول رقم (1-16): نموذج حقوق الملكية وفق القيمة العادلة (EQUITY) للفترة 2009-2016

Dependent Variable: EQUITY_F_V
Method: Panel Least Squares
Date: 11/10/17 Time: 21:42
Sample: 2009 2016
Periods included: 8
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 80

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
F_V_RESERVE	29.38183	2.903388	10.11984	0.0000
IMPACT_RATE	-4485465.	38326425	-0.117033	0.9071
R-squared	0.365014	Mean dependent var	9883830.	
Adjusted R-squared	0.356873	S.D. dependent var	12843385	
S.E. of regression	10299780	Akaike info criterion	35.15783	
Sum squared resid	8.27E+15	Schwarz criterion	35.21738	
Log likelihood	-1404.313	Hannan-Quinn criter.	35.18170	
Durbin-Watson stat	0.349432			
F-statistic	80.47003			
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.5

الجدول رقم (2-16): نموذج حقوق الملكية وفق القيمة العادلة (EQUITY) للفترة 2009-2012

Dependent Variable: EQUITY_F_V
Method: Panel Least Squares
Date: 11/07/17 Time: 22:54
Sample: 2009 2012
Periods included: 4
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
F_V_RESERVE	21.74231	2.997599	7.253242	0.0000
IMPACT_RATE	7903632.	46541627	0.169819	0.8661
R-squared	0.414571	Mean dependent var	8180395.	
Adjusted R-squared	0.399165	S.D. dependent var	10251626	
S.E. of regression	7946401.	Akaike info criterion	34.66304	
Sum squared resid	2.40E+15	Schwarz criterion	34.74749	
Log likelihood	-691.2609	Hannan-Quinn criter.	34.69358	
Durbin-Watson stat	0.275920			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.5

الجدول رقم (3-16): نموذج حقوق الملكية وفق القيمة العادلة (EQUITY) للفترة 2013-2016

Dependent Variable: EQUITY_F_V
Method: Panel Least Squares
Date: 11/07/17 Time: 22:56
Sample: 2013 2016
Periods included: 4
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
F_V_RESERVE	41.07469	4.845960	8.476069	0.0000
IMPACT_RATE	-5780629.	53216403	-0.108625	0.9141
R-squared	0.468205	Mean dependent var		11587265
Adjusted R-squared	0.454210	S.D. dependent var		14936085
S.E. of regression	11034417	Akaike info criterion		35.31964
Sum squared resid	4.63E+15	Schwarz criterion		35.40409
Log likelihood	-704.3929	Hannan-Quinn criter.		35.35018
Durbin-Watson stat	0.612012			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.5

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

أ	المقدمة
1	الفصل الأول: القياس المحاسبي في الفكر التقليدي والفكر الإسلامي
2	المبحث الأول: ماهية القياس المحاسبي
3	المطلب الأول: مفهوم القياس المحاسبي
3	الفرع الأول: تعريف القياس المحاسبي في الفكر التقليدي
4	الفرع الثاني: أركان القياس المحاسبي
7	المطلب الثاني: الجوانب الفنية للقياس المحاسبي
7	الفرع الأول: خطوات وآليات القياس المحاسبي
10	الفرع الثاني: أساليب ومستويات القياس المحاسبي
19	المطلب الثالث: القياس المحاسبي ومفاهيم المحافظة على رأس المال
20	الفرع الأول: مفهوم المحافظة على رأس المال المالي
21	الفرع الثاني: مفهوم المحافظة على رأس المال المادي (العيني)
23	المطلب الرابع: أثر الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على القياس المحاسبي
23	الفرع الأول: أثر الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على إطار عملية القياس المحاسبي
25	الفرع الثاني: أثر الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على طرق وقواعد القياس المحاسبي
27	الفرع الثالث: أثر الوظيفة الإعلامية للمحاسبة على المقاييس والقياسات المحاسبية
30	المبحث الثاني: الاتجاهات الرئيسية للقياس المحاسبي
31	المطلب الأول: القياس على أساس التكلفة التاريخية
31	الفرع الأول: ماهية التكلفة التاريخية
36	الفرع الثاني: تقييم نموذج التكلفة التاريخية
38	المطلب الثاني: القياس على أساس التكلفة التاريخية المعدلة
39	الفرع الأول: متطلبات تطبيق التكلفة التاريخية المعدلة

43	الفرع الثاني: مزايا وعيوب التكلفة التاريخية المعدلة
45	المطلب الثالث: القياس على أساس القيمة الجارية
46	الفرع الأول: أسس وطرق القياس وفق القيمة الجارية
49	الفرع الثالث: مزايا وعيوب القيمة الجارية
51	المطلب الرابع: القياس على أساس القيمة الجارية المعدلة
51	الفرع الأول: مفهوم القيمة الجارية المعدلة
52	الفرع الثاني: مزايا وعيوب طريقة القيمة الجارية المعدلة
54	خلاصة الفصل الأول
56	الفصل الثاني: القيمة العادلة والقياس المحاسبي للأدوات المالية الإسلامية
57	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للقيمة العادلة
57	المطلب الأول: ماهية القيمة العادلة
57	الفرع الأول: مفهوم القيمة العادلة
62	الفرع الثاني: كيفية قياس القيمة العادلة
68	المطلب الثاني: أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
68	الفرع الأول: العلاقة بين القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
69	الفرع الثاني: مزايا وعيوب نموذج القيمة العادلة
71	المطلب الثالث: تطبيقات القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية
71	الفرع الأول: قياس الأدوات المالية في ضوء المعيار IAS39
76	الفرع الثاني: قياس الأدوات المالية في ضوء المعيار IFRS9
80	المبحث الثاني: القياس المحاسبي للأدوات المالية الإسلامية
81	المطلب الأول: مفهوم صيغ التمويل الإسلامي
81	الفرع الأول: صيغ التمويل القائمة على الملكية
88	الفرع الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية

95	المطلب الثاني: تطبيقات القيمة العادلة في صيغ التمويل الإسلامي
95	الفرع الأول: القياس المحاسبي لصيغ التمويل القائمة على الملكية
100	الفرع الثاني: القياس المحاسبي لعمليات التمويل بالمديونية
109	الفرع الثالث: قياس وتصنيف الأدوات المالية الإسلامية على ضوء المعيارين IFRS9 و FAS25
113	خلاصة الفصل الثاني
115	الفصل الثالث: دراسة حالات تطبيقية للقيمة العادلة في المصارف الإسلامية للفترة 2009 – 2016
116	المبحث الأول: مجالات تطبيق القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي
116	المطلب الأول: التعريف بمصرف قطر الاسلامي (QIB)
116	الفرع الأول: نشأة ونشاط مصرف قطر الاسلامي (QIB)
121	الفرع الثاني: المؤشرات المالية لمصرف قطر الإسلامي
127	المطلب الثاني: تطبيقات القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي (QIB)
128	الفرع الأول: نطاق تطبيق القيمة العادلة في مصرف قطر الإسلامي (QIB)
134	الفرع الثاني: مكانة القيمة العادلة في محاسبة مصرف قطر الإسلامي (QIB)
136	المطلب الثالث: أثر تطبيق المعيار IFRS9 على مصرف قطر الإسلامي (QIB)
136	الفرع الأول: التصنيف والقياس الحالي للأدوات المالية الإسلامية
138	الفرع الثاني: تصنيف وقياس الأدوات المالية الإسلامية وفق المعيار IFRS9
150	المبحث الثاني: أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية للمصارف الإسلامية
150	المطلب الأول: منهجية الدراسة
150	الفرع الأول: التعريف بمجتمع الدراسة
154	الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات
155	المطلب الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج
155	الفرع الأول: بناء النموذج وكيفية المعالجة الإحصائية
160	الفرع الثاني: تقدير النماذج وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

168	 خلاصة الفصل الثالث
170	 الخاتمة
176	 قائمة المراجع
187	 فهرس الجداول
190	 فهرس الآيات
190	 فهرس الأحاديث
192	 قائمة المختصرات
194	 الملاحق
225	 فهرس المحتويات

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تطبيقات القيمة العادلة في المصارف الإسلامية وقياس الأثر المتولد عن تطبيقها، حيث تطرقت الدراسة لأهم الأدبيات النظرية المتعلقة بالقياس المحاسبي في الفكرين التقليدي والإسلامية، كما ركزت على القيمة العادلة والقياس المحاسبي في الأدوات المالية الإسلامية. اعتمدت الدراسة التطبيقية على حالتين، الأولى دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي منفردا للفترة 2009-2016، وذلك للوقوف على مدى تطبيق القيمة العادلة في المصرف وأساليب وطرق التطبيق، أما الثانية فركزت على قياس أثر تطبيق القيمة العادلة على البيانات المالية للمصارف الإسلامية من خلال استخدام منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (*Panel Data*) لعينة مكونة من عشرة مصارف إسلامية للفترة من 2009-2016 وذلك استخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل، اختبارات التكامل المشترك، ولتقدير أثر متغير القيمة العادلة على بيان الدخل وحقوق الملكية تم استخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة (*PMG*)، كما تم استخدام اختبار التغير الهيكلي (*The Chow Test*) للكشف إذا ما كان هناك اختلاف في أثر قبل وبعد تطبيق *IFRS13*، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق القيمة العادلة في المصارف الإسلامية محدودة من حيث قيمتها ومجالاتها التي اقتصرت على بعض الأدوات المالية الإسلامية.

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر لتطبيق القيمة العادلة على كل من حقوق الملكية والدخل للمصارف الإسلامية محل الدراسة في المدى الطويل أما في المدى القصير فأثر تطبيق القيمة العادلة اقتصر على حقوق الملكية، كما أثبت اختبار التغير الهيكلي اختلاف هذا الأثر قبل وبعد اعتماد *IFRS13* على قائمة الدخل فقط.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، مصارف إسلامية، بيان الدخل، حقوق الملكية، وسط المجموعة المدمجة، بيانات سلاسل زمنية مقطعية.

ABSTRACT

This study was an attempt to reveal the different applications and implementations of the fair value in the Islamic banks, as well as to measure the effect resulting from this implementation.

The theoretical part of this study touched upon the various literature reviews, that dealt with accounting measurement in both traditional and Islamic thought. Whereas, in the practical part, the study was based on two criteria: first, we investigated the case of Qatar Islamic Bank in isolation starting from 2009 to 2016. The aim of such an endeavor was to demonstrate to what extent the bank utilizes the concept of the fair value in the bank and the ways and styles in which this concept is being applied. The second criterion was much more focused on measuring the concept's effect on the financial statements on the Islamic banks. This could be achieved by utilizing the Panel Data Method to examine a sample of ten (10) Islamic banks from 2009 to 2016. Also. By making use of unit roots examinations of the Panel Data, common integration. As regarding the estimation of the effect of the fair value variable on the income statement and holder's equity, we utilized the PMG method to reveal whether, there would be a different before and after the implementation of the IFRS13.

This study could argue that the implementation of the fair value in the Islamic banks is quite limited in so far as its value and scope of application is concerned; for it has adopted a very small set of Islamic monetary instruments. We could also deduce that there is a great effect in the application of the fair value on holders' equity, Islamic banks income in the long run. In the short run, however, its effect is limited only to holder's equity as had been revealed by the application of the IFRS13 before and after only on income statement.

KEY WORDS: fair value, Islamic banks, income statement, holder's equity, Pooled Mean Group, Panel data.